

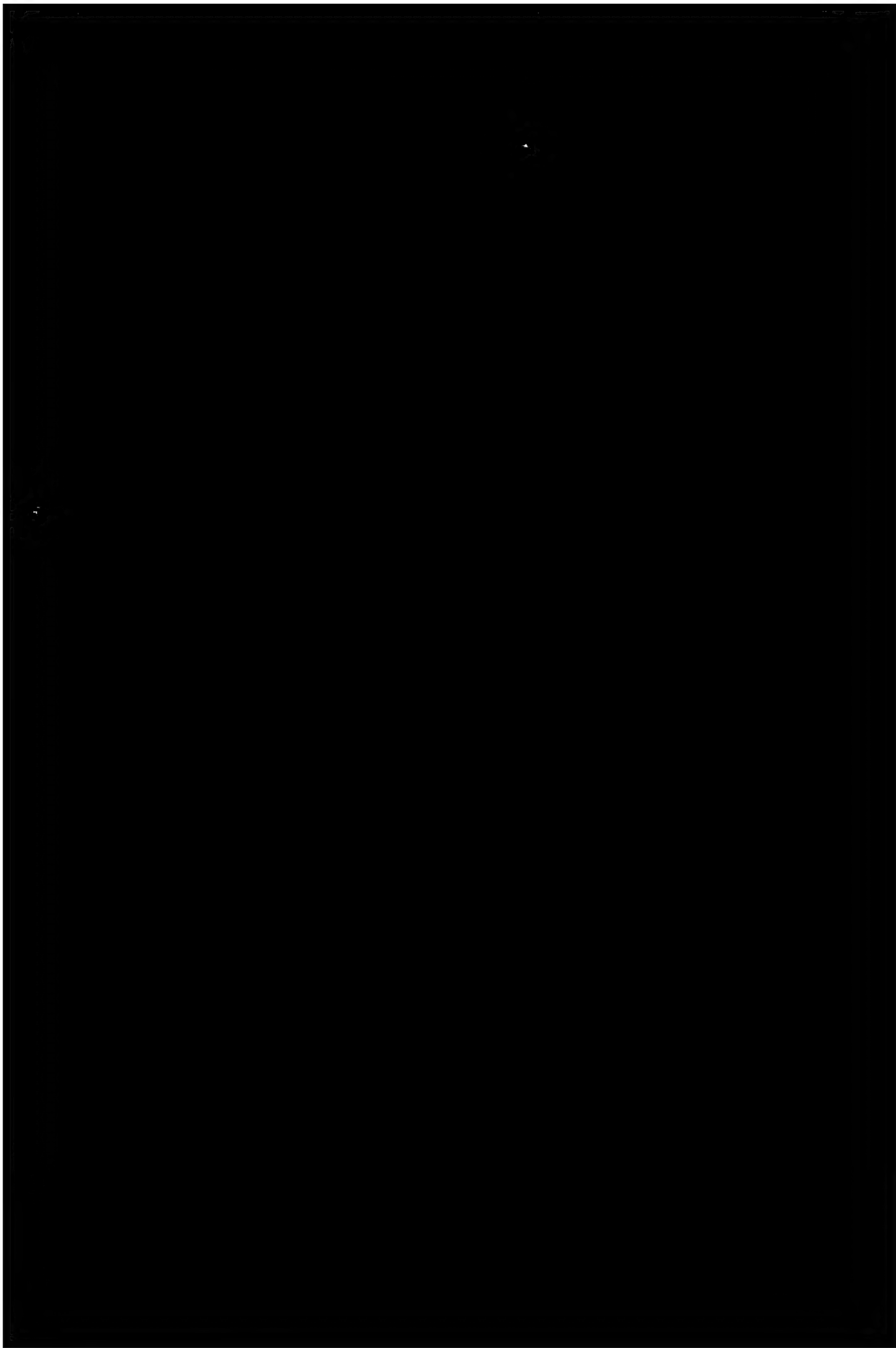
خالد محمد خالد
مِنَ الْعُلَمَاءِ

الديمقراطية... أبدأ

« إن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية »
هو المزيد من الديمقراطية »

الطبعة الثانية - ١٩٥٣

الناشر
دار الفكر العربي



خالد محمد خالد
مناقشة

الديمقراطية .. أبداً

« إن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية »
هو الزيد من الديمقراطية »

الناشر

دار الفكر العربي

التحرر
لله... والحرية

مقدمة

كنت أصنف خواطري في كتاب آخر ، عند ما هتف بي هاتف من ذات نفسى : أن ذكر قومك بالديمقراطية ، و جدد إيمانهم بها . .
والذين يمارسون الكتابة بممارسة الشعائر ، يعرفون ما لبعض الإلهامات من وطأة ضاغطة . واثنيال متدارك عنيد .
وعلى الرغم من أننى تعودت أن أكتب أفكارى مرتين ، فقد حرمنى هذا الهاتف المسيطر من امتثال عادتي .
لقد كان يدعوني حثيثاً ، ويطلب باستجابة سريعة ، وما كان بوسعى إلا أفعل .

— وفى تقديس وتقوى . حملت قلبي لأكتب عن : الديمقراطية ..
والحق أننى لم أشعر بحاجة للكشف عن بواعث هذا الهاتف المقتحم ..
فحيثما نولى وجوهنا ، نبصر فى بلاد شرقنا الأوسط استرابة وشكا ..

وفيم . . . ؟؟

فى أجدر مكتشفات الإنسانية بالتصديق والولاء — فى

الديموقراطية . . . ١١

وقد يكون بعض هذا الريب ، بقية من رواسب الأجيال ، وهو اجس القرون . . . ولكن أكثره — فيما نعتقد — ثمرة الجهود التى تبذل — اليوم — ضد الديمقراطية ، لتشويه بهاها ، والتشكيك فى قيمتها ، وختيمتها ..

أصحيح هذا . . . ؟

أصحيح ، أن الديمقراطية فساد ، وتقهقر ، وفوضى . . ؟

أصحيح أن تجربتها العابرة في بلادنا ، بامت بالإخفاق ، والشقرة ،
والبوار . . ؟

أصحيح ، أن شعوب شرقنا الأوسط ، لا تزال بحاجة إلى أوصياء
يختارون لها ، ورعاة يهشون عليها بالعصا . . ؟ وما الديموقراطية . . ؟
أهى نوع من أنواع الحكم ، وكفى . . ؟ أم سلوك ومنهاج ، ينتظمان
شئون الحياة كلها ، ومصالح الناس جميعاً . . ؟

وهل تمت وسيلة سواها لتكريم الإنسان ، وصيانة حقوقه في
الحكم ، وفي التشريع ، وفي المجتمع ، وفي الحياة — كل الحياة . . ؟
وما موقفها من الدين الصحيح . . . أهى افتيات عليه ، أم تفسير له
وعون . . ؟

إن هذا الكتاب يحىء في أوانه ، ليجيب عن هذا كله في ثبات
ووضوح ، يحىء ليبحث عن الحق ، ثم يهدي إليه شعوباً أضناها طول
التردد والتثايت الطريق . . !

وصحيح ، أنه ليس من السهل — دائماً — أن يقف الإنسان
بجانب الحق ، ومع هذا ، فمن الواجب — دائماً — أن نصنع ذلك . .

وفي هذه اللحظات الحاسمة من تاريخنا ، حيث يمضى بفصل قضائه
أمس . . ويأتى . بتبعاته الشداد غد . . ينبعث من أعماق التجربة
الإنسانية نداء رجل يصيح بنا في مثل عزم المرسلين ، فيقول : «الآن .
افهموا ما أقول لكم جيداً . . إن في طبائع الأشياء ، أن تجعل وراء
كل ظفر يتحقق ، حاجة إلى الجهاد أشد وأعظم . . فلتدبر هذا الإنذار
القادم من الشاعر العظيم «ويتمان» . .

ولتكن أولى محاولات جهادنا ، ضد أنفسنا . . حتى تؤمن بالإنسان ،
وبالحق ، وبالحرية . . .
المؤلف

ديموقراطية الحكم

« لأن تكون فرداً في جماعة
الأسود ، خير لك من أن
تقود النعاج ، ... »

صفحة	في هذا الفصل
(٦)	لامساومة على الحرية
(٢٠)	الفاشية : حليف طبيعي
(٣٠)	الديموقراطية : سياج الهضنة
(٥٠)	السلطة المطلقة : تفسد صاحبها
(٥٨)	الدين ، والديموقراطية
(٦٧)	القيصرية : لا قيصر
(٧٥)	ديموقراطية القاعدة

لا مساومة على الحرية

لسنا دون أحد حرصاً على رخاء بلادنا ، وبناء مستقبلنا ، واستقرار النظام والعدالة فينا .

ولكننا نختلف مع الآخرين في السبيل المفضية لهذه الغاية .
فنحن نرى الحرية أفضل الطرق وأزكاها . إن لم تكن أوحدها .
ولقد أفاء التاريخ علينا كثيراً من تجاربه ، فإذا هي تؤكد أن الهدوء الذي يلبه الخوف ، ليس نظاماً . بل تربصاً . وأن الاستقامة التي يولدها الإكراه ، ليست فضيلة . بل كبتاً .
وأن الوثبات التي تنتهي إلى حكم مطلق لا تخلق نهضة . وإنما تقضي إلى خيبة جديدة . ويأس جديد .

والشعوب التي تدخل مع حاكمها أو مستعمرها في مساومة على حريتها ، توقع في ذات الوقت وثيقة عبوديتها ، وتقيم البرهان الأكيد على أنها لا تزال في مهد الوجود . ولا تزال عاجزة عن أن ترى بعينها وتسمع بأذنها ، وتسمى على رجلها .

وجدير بنا أن نعلم أن المساومة على الحرية لا تفلح في ظل نظام بغيض . بل في ظل الأنظمة المرغوبة المحبوبة . إذ يسهل في غمرة من الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة . أن تجرع الجماهير من الفاشية أكواباً وأباريق ، ثم لاتحس بسموها القاتلة إلا بعد حين .

وإننا لمرسل أبصارنا نحو هذه الرقعة الفسيحة من الأرض .
فترى الشرق الأوسط يتملّل تحت أشعة فجر جديد ، وتقوم في كثير من بلاده حكومات . تحمل من إمكانيات التوفيق أكثر مما تحمل من دواعي الفشل . ويتوفر لها من ثقة الناس مثلاً كان متوفراً لغيرها من

ريهم وتقمتمهم ، ولها عند الجماهير حظوة لم تظفر بها تلك العهود التي سقطت في هاوية خطاياها .

من أجل ذلك تكون أنفاس الحاكين أسرع استجابة لأغراء السلطة المطلقة ، وأكثر تلبية لهوائف الهوى .

ومن أجل ذلك أيضاً يصبح من شعائر الله والإنسانية ، أن تقرر نواقيس الحرية في فجاج هذه البلاد جميعاً ، ونعمق في ضمائر أهلها الإحساس بقديستها ، والإيمان بحتميتها ، إذا كنا مصممين على توقي الانتكاسات المبيدة ، والانحرافات المهلكة .

وإن دواعي الموقف لتثيب بأولئك الذين صعدوا مع الحرية في أيام محنتها وعسرتها دون أن يفتنهم عنها إغراء ، أو يثنيهم إرهاب .

هؤلاء الذين كسبوا بزمالتهم الصادقة لموكب الحق ولاء عميقاً له . كما كسبوا أيضاً ثقة الناس بهم ورجاء المستقبل فيهم .

وعلينا في كل مكان ، في مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق ، وفي إيران . علينا أن نفهم جيداً . أن استحقاقنا للحرية لا يتقرر بما أخذناه منها بل بحرصنا على مالم نلّه بعد ، وتشبثنا بالطريق الذي سنحقق عليه بقية انتصاراتنا .

إنه من العجز الوبيل أن نتعزى بنقائص غيرنا ، ونجعل من مثالب الطغاة والباطنين مقياساً لقضائنا .

ولقد أصبح واضحاً للشعوب أن الذي يعطيها بعض حريتها كالذي يسلبها بعض حريتها .

وأورث حسن الحظ مقاليد الأمور أناساً لا يكونون للحريات مثبته . كان يكتفه الآخرون من مقت وتحد وامتهان .

وهذه فرصة تتطلب منا مزيداً من الإيمان بالحرية والاعتناء عليها .

إن الخطأ الجسيم الذي يتورط فيه بعض المؤمنين بالحرية ، أو بعض المستعدين للإيمان بها ، هو توسلهم بالقوة لحماية الحرية . وهذا الخطأ ناجم عن عدم وضع الحرية في مكانها الطبيعي . فهم يحسبونها غاية . غاية الأفراد ، وغاية الجماعات ، وغاية البشر . وهو بلا ريب وهم عريض ، فالحرية وسيلة لا غاية . إن غاية البشرية هي الكمال المطلق . مادياً وأدبياً .

والحرية هي أئمن وأجدي وسائلها لذلك الكمال ، فإذا أنت حرمت أمة من الحرية حيناً من الزمن . فقد عطلت رحلة البشرية كلها إلى الكمال بمقدار ذلك الحين .

وإن التاريخ ليلوح لنا بكلتا يديه . في يمينه تجربة ، وفي يساره تجربة . وكلاهما تؤكد أن الأمم التي لا تتدفع في موكب الحياة وروح الحرية بين جنبها ، وملء كيانها ، فإنها تنقرض وتبيد .

عند ما كانت الولايات المتحدة تقاتل بريطانيا على حريتها ، ذهب واحد من دعاة الثورة ومحرضيها إلى أهالي « فرجينيا » ليستنفرهم . وما إن شرع يبدأ خطابه حتى لوحوا له بينادقهم وصاحوا :

« ليس عليك أن تحدثنا عن الحرية ، فهي عندنا . ونحن مصممون على الاحتفاظ بها . » !

إن هاتين الكلمتين « فهي عندنا » تضع قلوبنا وعقولنا على الأساس الحى لكل نهضة وكل استقلال .

ولست أعرف بين ما قرأته لرواد الحرية وأنبياؤها عبارة تفوق في روعتها الأخاذة ، وصدقها المبين ، هذه العبارة التي أطلقتها البديهة الإنسانية من أفئدة أهل « فرجينيا » الأقدمين .

« ليس عليك أن تحدثنا عن الحرية ، فهي عندنا . ترى ماذا كان

عندهم من الحرية يومئذ حتى يؤمنوا به هذا الإيمان المستبسل . ويعبروا عنه هذا التعبير الحار الجليل ؟

لقد كان شيئاً غير كثير . كان تجربة ناشئة لحياة نياية حرة . ولكن مجرد اشتراك الفرد في انتخاب مجلس الهيئة العامة ، لولايته كان يفعمه بالحياة وبالحرية وبالسعادة . وكان يرسم أمام ناظره مستقبلاً أحسن . ويستجيشه نحو غد عزيز .

ولا شيء يثير عزة الناس . ويشد فيهم زناد الأقدام والمخاطرة مثل التحامهم بمقومات حياتهم وإحساسهم بأنهم عنصر فعال في بنائها . سواء كانت حياة سياسية ، أو اجتماعية . أو اقتصادية .

ولقد ندرك هذه الحقيقة . ونهب للعمل بمقتضاها لو تركت أمورنا لنا . ولكن أكثر وضوحاً وصراحة فنقول :

إن الطليعة المتوائمة في موكب الشرق الأوسط اليوم والتي تبلورت فيها مسئوليات عهود جديدة في إيران ومصر وسوريا ولبنان . هذه الطليعة تستطيع إذا حصنت نفسها من الاستعمار أن تسمع شعوبها وهي تصبح حين تدعى لحماية حريتها .
لاتحدثونا عن الحرية فهي عندنا .

ولكن الاستعمار بطبيعته لا يريد الحرية للأمم التي وضعها في قائمة البقر الحلوب .

وإنه ليعاود دائماً . وجاهداً . ليحول كافة الحركات الانتهاضية في العالم كله . وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة لحسابه . وهو بهذا يخدم هدفين من أعز أهدافه عليه :

(أ) مصالحه الاستراتيجية .

(ب) مصالحه الاقتصادية .

وهو يعلم أن الأمة التي تستطيع أن تقول عن الحرية : هي عندنا لأنها عندها فعلاً .. أمة لا سبيل إلى استغلالها . أو احتلالها .

هو يعلم أن الحرية ربيع تهب على المستعبدين فتؤجج فيهم النار المباركة التي ترد البغي المتشاخ تراباً في تراب .

ويعلم أن الأمة الضامرة المهزولة حين تمتلئ رثتها بنسيم الحرية تنقلب من فورها إلى مارد لا يقهر . وعملق لا ينال .

فأولى خطواته إذن أن يجعل للشعوب التي يريد احتكارها ، كاظماً وكابحاً . حتى لا تتمكن من ذلك العقار السحري الذي سيحرضها عليه ، ويغريها به .

ولقد آمن الاستعمار أخيراً بجذوى التنكر . فهو لا يسعى لمواجهة الموقف . وإنما يبدل قصارى جهده ليستميل إليه الحكومات الصالحة ، والزعماء الصالحين في الأمة التي يريد احتواشها ليجعل منهم الكابح الذي يعصمه من عدوه اللدود - الحرية . ثم يقنع هؤلاء وأولئك بخرافة المستبد العادل ... !

ولقد ناقشنا هذه الخرافة في كتابنا السابق (مواطنون : لارعايا) مناقشة تغنينا عن العودة إلى تفنيدها .

وحسبنا الآن أن نؤكد أن الاستعمار يطيب نفساً حين يبصر الديمقراطية الشعبية ، والانتفاضات الحرة تتحول بقدرته إلى هذا الوثن العجيب الذي يسمونه « المستبد العادل » . لماذا ؟

لأن الأمة التي ترزح تحت بركات هذا المستبد العادل ستفقد ضميرها ، وتفقد وعيها فإن الضمير والوعي إنما تكونهما الحرية والاحساس الأكيد بالكرامة والعزة ، وهذه كلها محظورات لا يسمع بها الاستبداد ولو كان عادلاً .

وللاستعمار اليوم وسائله المستحدثة التي نمتها خبرته وطول بلاته
في السطو والاستغلال .

فهو لم يعد يترك « البقرة الحلوب » دون رعاية واهتمام . بل يستنبت
لها المراعى الخضر ، ويضع في مشفريها خطاما ناعما من الهواء المنسوج .
وهو إذا كان يضيق ذرعاً بأحد من رعاة هذا البقر ، فبالصوص الذين
ينهبون المراعى ، ويبيعون الخطام . وإذا كان يحب أحداً . فهو
المستبد العادل .

إنه ينتفع باستبداده في حراسة البقرة . وينتفع بعدله في تنميتها .
لأته - طبعاً - لن يعتدى على طعامها ولن يسرق مرعاها !

وهذا هو العدل . كما يفهمه الاستعمار خارج بلاده . حراسة حازمة
نزهة تمام حول البقر الحلوب . حول شعوب البترول والداق والاستراتيجية
الحاسمة . وإذن فالمستبد العادل في نظرها ليس أكثر من « كلب حراسة » !
فهل في حكامنا من يقبل أن يكون ذلك الكلب الأمين . ؟ ؟ .

وهل في شعوبنا من يرضى أن يظل بقرة تدر للشياطين لبناً سائغاً ؟ .
إن هناك (ضمانات) مغرية للحكام الذين في وسعهم أن يقوموا بدور
المستبد العادل .

وهناك (عطاءات) سخية للشعوب التي تتخلي عن بشريتها وتأخذ
مكانها مع القطيع الحلوب .

ولكن هذه العطاءات وتلك الضمانات على حسابنا . على حساب
وجودنا ، وعلى حساب مستقبلنا . وهي لذة عابرة تورث ذلاً طويلاً .
فليكن واجبنا أن نستصحب على كل إغراء ، ونرفض المساومة على
حريتنا . إن رفض الحاكم لهذه المساومة يعني ترفعه عن أن يكون كلب حراسة
وإن رفض الشعب لها يعني عزوفه عن أن يكون بقرة حلوباً .

إننا لا نريد بهذا الحديث أن نلزم الحركات الجديدة التي نشبت في بلادنا ، فهذه الحركات على الرغم من انفراديتها جدية بالمثابرة على تشجيعها ومساندتها . وإنه لسخف من القول وزور أن ننعت الحركة القائمة في مصر أو الحركة القائمة في سوريا ، أو الحركة القائمة في إيران ولبنان ، بأنها من صنع أمريكا ، أو من صنع روسيا ، أو من صنع الفلبين . . . (١١)

إننا نحقر أنفسنا بهذا التوهم الباطل . وندور في حلقة مفرغة من الضلال والجهل .

إن هذه الحركات جميعها صنعت محليا ، وكانت طبائع الأشياء تقتضى وجود أحداث أكثر منها وأروع .

فقد أتى على بلادنا حين طویل من الدهر . وهي ترسف في أغلال التبعية . وجثم فوق صدرها استعمار الخليفة العثماني . الذي أسلبها بدورها للاستعمار البريطاني ، حيث طوقت بذراعين من حديد . الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي .

وكنا كلما حاولنا أن نرفع عقيرتنا ضغط علينا الإقطاع والاستبداد فتشخرج أنفاسنا ، وتتحول الصيحة المرجفة إلى بحنة مكظومة ، وشبهة مكثومة .

كان الظلم الاجتماعي متمثلا في الإقطاع .

وكان الاستبداد السياسي متمثلا في العروش والتيجان .

أكان من الممكن أن تظل الأوضاع على هذه الحالة . .

كلا . . ولقد كان التطور يسوقنا سراعا إلى اليوم الموعود ، وينسج من محاولاتنا الفاشلة خطة ناجحة ، وعملا حاسماً .

ولم نكن وحدنا . بل كان معنا جميع الأمم المتخلفة ، والشعوب

المستضعفة . حتى جاءت الحرب العالمية الأخيرة . وكانت هي القبضة العارمة التي قرر التطور أن يحطم بها جميع الحواجز والسدود التي تعطل سير البشرية ، وتعتاق رحلتها .

وهكذا هبت رياح الحرية في كل مكان . فاقطعت الإقطاع في الصين وفي الهند ، واليابان ، ثم في مصر ، وسوريا ، وإيران .

واستدارت إلى التيجان التي كانت تصدع الأرض بغرورها وضلالها . فطوحت بأكثرها ضلالاً على الأرض .

حدث كل هذا ، لأنه كان لابد أن يحدث . وجاء ذلك المد التطوري وليد ذاته ، يتنظم أحداثاً واعية متساقطة ، تعرف طريقها وتدرك الغرض من وجودها ، وتمضي في وعى إلى هدفها المرسوم . ويكشف لنا عن صدق هذا التصوير ما حدث في اليابان ، إن الأداة التي توصل بها التطور هناك هي - أمريكا - وعلى الرغم من أنها - نغني أمريكا - رأسمالية عريقة ، فقد فتقت الإقطاع الياباني . وأتاحت للكادحين - طائفة أو كارهة وأن ينالوا بعض كدحهم ويحنوا ثمار شقايمهم . وإذ كان الميكادو يمثل رمزاً دينياً مقدساً يستبق به الإقطاع دوامه . فقد جردته أمريكا من قدسيته الكاذبة وحلت عرى ربوبيته الزائفة .

إن إدراك هذه الأشياء ضروري لنا حتى لا نستريب في تطورنا الزاحف . وحتى لا نهم الحركات التحريرية التي تفرع أبواب المستقبل للشرق الجديد بأنها من صنع أمريكا تارة . ، ومن صنع روسيا تارة أخرى . . .

إنها من صنع التطور . . . والتطور - دون إغراق في الإصطلاحات الفنية - هو إزادة الله في أن تسير البشرية دائماً إلى أمام . وترتفع إلى

أعلى وإن التجارب لتدعونا دعوة صادقة للإيمان به . فطلالما خاض أهوالاً ومعارك .

مع أمراء الإقطاع الذين اعتصروا دماء الناس ليرعروعا بها حياتهم ، ومع الذين حكموا باسم التفويض الإلهي . وافتعلوا بينهم وبين الله نسباً كاذباً . واستلبوا من الإنسانية كرامتها وعطلوا عقلها . ومع الملوك المستبدين . والغزاة المدمرين الذين تبخثروا في مناكبها بالإثم والبطش .

وإذا هو آخر الأمر يظفر ويمضى مخلفاً وراءه كل أولئك نثرات تحفظ معالم الطريق . وأحاديث تروى قصة البائدين وتلخص النبأ جميعه في هذه الكلمات : « إرادة الله مرت من هنا ، . . . » وإرادة الله هذه . في طريقها اليوم إلى الاستعمار .

نعم . إن التطور يحشد إمكانياته ليلاقى في معركة فاصلة آخر أعداء الإنسانية والرقى . ويبدو أن الاستعمار أفاد من تجارب الذين سبقوه : فهو يحاول أن يتخذ لنفسه مواقف جانبيه أو يتنكر في صور معاهدات واتفاقيات يزعم أنها تنهى وجوده وتقض سامره : لكن التطور واع رشيد : وإن الاستعمار ليدرك هذا جيداً . ويعلم أنه يقاتل في معركة خاسرة . ويسمع مكانه بين العاديات القديمة ، والحيوانات البائدة يناديه . ويبصر مرقده الأبدى وهو يتهاى لاستقبال رفاقه ، وإذن ! فلم يتشبث بالبقاء ويحاول محاولته الضالة ؟ والحق أن الإجابة على هذا السؤال لا تعنينا كما تعنينا الإجابة على سؤال آخر . هو :

لماذا نسمح للاستعمار أن يتخذنا علفاً لهذه المحاولة الضالة . ؟

إن وقفة جريئة منا تقفها مع الحرية - مع قوى التقدم والخير ، ستجعل الاستعمار يحشو على رجليه جون قتال ..

والحرية ليست كائنا فرضيا . ولا تعبيراً نظرياً . إنها نظام
وسلوك وخلق
إنها الديمقراطية ..

والاستعمار لا يؤمن بالديموقراطية إلا داخل حدوده أما خارج
الحدود . وحيث الشعوب التي يقرر بضمير شجاع أن يتخذها حثاثر؛
فإنه يحارب الديمقراطية بإلغاء مظاهرها نارة ، وتزييفها نارة أخرى
ولقد عبر عن هذه الحقيقة تعبيراً صادقا قطب عظيم من أقطاب الاستعمار
البريطاني هو - دزرائيلي - حين أطلق قوله الشهيرة ..

— « أفضل الحرية التي تسمع بها على مبادئ الأحرار التي يعدوننا
إياها .. » وأفضل على حقوق الإنسان حقوق الإنجليز . » ١١

وإذا كانت الديمقراطية في تبلورها الأخير هي المعتصم الأوحده
لحقوق الإنسان ، فإن الاستعمار يتربص بها الدوائر دوماً .

ونحن في مصر نذكر كيف حاربت السياسة الأوربية محاولاتنا
لإقامة حياة دستورية ، وكيف احتكرت فرنسا وبريطانيا الرقابة المالية
بحجة الديون ، وحانت يديتنا ويديها .

كما نذكر يوم زار الأسطول البريطاني مياه الاسكندرية عام (١٩٢٧)
ليهدد الحكومة القائمة يومئذ لأمرها أرادت إصدار بعض التشريعات
للميموقراطية ، وتبيح حمل السلاح ، وتلغى القوانين الرجعية التي تحرم
على المصريين الاجتماعات .. ١

وإن الصراع بين حقوق الإنسان وحقوق الاستعمار ليكاد يكون
أزلياً . إنه قائم منذ وجد على هذه الأرض جماعة يحترمون الحق . وعلى
طريق الطريق الذي سارت عليه الإنسانية تطالعنا هذه الحقيقة لتؤكد
لنصحاب الاستعمار في كل زمان ومكان أن في الديمقراطية وحدها خلاصهم

ومحيّاهم ، وأن الاستعمار لا يرحب بشيء مثل ترحيبه بالدكتاتور ..
إنه ضالته المنشودة ، أنى وجدها أخذها .
وإن موقف الاستعمار من الثورة الفرنسية قديماً لينياً بمدى
كراهيته لحقوق الإنسان .
فلقد قامت ثورات أخرى قبل الثورة الفرنسية لم يحرك الاستعمار
من أجلها ساكناً .
قامت ثورة الأراضى المنخفضة ضد أسبانيا وكانت خطيرة النتائج
لأنها نادت لأول مرة بتعطيم الحق الآلهى للبلوك
وقامت ثورة (كرومويل) فى بريطانيا . وثورة عام (١٦١٨)
ببريطانيا كذلك . وكانتا ضد الحكم المطلق . وضد الكتلحة .
ثم نشبت ثورة الاستقلال الأمريكية ، فهل تحالفت الدول الاستعمارية
الكبرى يومئذ ضد إحدى هذه الثورات ؟
كلا . سبب ذلك أنها ثورات محلية تستهدف أغراضاً خاصة بالأمة
الناثرة ، وليست نزعة عالمية . وامتداداً ثورياً . كما كانت الثورة الفرنسية .
صحيح أن إعلان الاستقلال الأمريكى يقرر (أن الناس جميعاً خلقوا
متساوين ، وأن الخالق سبحانه قد منحهم حقوقاً خاصة لا تنتزع . منها
الحياة . والحرية . والسعى لنيل السعادة . ولتأمين هذه الحقوق تكونت
من الناس حكومات تستمد سلطانها العادل من رضى الشعب المحكوم)
إلا أن الولايات المتحدة لم تصنع يومئذ شيئاً لتنشر هذه الدعوة .
وتحرض المهورين على الانتفاض .
وكذلك فعلت الثورات المحلية الأخرى .
فلما جاءت الثورة الفرنسية نادى الاستعمار بعضه بعضاً ، وقررت
دوله الكبيرة أن تطلق هذه الثورة . فاذا عجزت . كانت خطتها التالية

أن تحصرها داخل فرنسا : فإذا أخفقت أفسدت روائها وجلالها ،
وذلك بتحويلها من ثورة إنسانية حرة إلى ثورة عدوانية تعتمد على
الغزو وتريد الاستعمار... !
إن وعى هذه الظاهرة سيفيدنا مستقبلا حين نبلغ مرحلة آتية من
مراحل هذا البحث

والآن ماذا كان موضوع الثورة الفرنسية ، ومبادئها التي صمم
الثوار على أن يلقحوا بها إضمار البشر جميعاً ، والتي صمم الاستعمار على
وأدها في المهد الصغير . . . ؟

ها هي ذى :

« إن نواب الشعب الفرنسي المجتمعين في جمعية وطنية لما رأوا أن
ما نزل بالمجتمع الإنساني من المصائب والشقاء وإفساد الحكومات
يرجع إلى سبب واحد . هو جهل حقوق الإنسان ، أو تجاهلها . أو
العبث بها . . .

« قد قرروا أن يصدروا إعلاناً عاماً ببيان حقوق الإنسان الطبيعية
المقدسة التي لا يصح أن تمتد إليها يد العبث والمساومة .

« وذلك ليكون هذا الإعلان راسخاً في أذهان بني الإنسان يذكّرهم
على الدوام بحقوقهم وواجباتهم . ولتحترم أعمال السلطة التنفيذية
المنطبقة على الأغراض التي يصبوا إليها المجتمع الإنساني . وتكون
مطالبه الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن على مبادئ واضحة لا نزاع فيها
ولا جدال .

« فيكون قوام هذه الحقوق صيانة الدستور ، وصيانة سعادة المجموع
ولذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلي الأعلى . الحقوق الآتية
للإنسان .

(١) يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين فى الحقوق لا تميز ولا تفاضل بينهم إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة .

(٢) كل سلطة يصدرها الشعب وحده . ولا يحق لأى قوم أو أية جماعة أن يأمر أو ينهى إلا إذا استمدوا السلطة من الشعب .

(٣) القانون هو مظهر الإرادة العامة للأمة . ولأهل البلاد جميعاً الحق فى أن يشتركوا فى وضعه بأنفسهم أو بواسطة نوابهم ، والقانون واحد بالنسبة للجميع .

(٤) لا يصح اتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط اتباع إجراءاته . وكل من ينفذ أمراً استبدادياً مخالفاً للقوانين أو يأمر به ، أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .

(٥) حرية الجهر بالآراء والأفكار من حقوق الإنسان المقدسة . فلكل امرئ أن يتكلم . ويكتب . ويطلع بملء الحرية بشرط ألا يسئ استعمال هذه الحرية فى الأحوال التى بينها القانون .

* * *

هذه بعض المبادئ التى طوحت بها ثورة فرنسا قديماً فى الآفاق . وهى كما نلاحظ من كلماتها . عالمية الأهداف .

إنها تحريض عام للشعوب كى تحكم نفسها . وإعلان باسل لحقوق الإنسان فى كل مكان .

ولما كان فى هذه الصيحات الجريئة تصفية للاستعمار الذى لا يعترف إلا بحقوقه هو . ويعتمد فى البلاد المغلوبة على قوانين استبدادية جائرة كتلك التى وضعها الاستعمار البريطانى لمصر .

إذ كان ذلك كذلك . فقد هبت كبريات الدول الاستعمارية يومئذ ، بروسيا والنمسا وأسبانيا وروسيا بزعامة بريطانيا لتسلك بالثورة مسالك

البوار . ومرة أخرى . لماذا فعل الاستعمار ذلك . . ؟
لأن حقوق الإنسان كانت تزحف نحوه في إصرار عجيب .
لقد جن جنون بريطانيا العظمى (١) عندما لمحت جنود الثورة
تلتصر على أعدائها في قلمي . وبلجيكا . وعندما أصدر الثوار في (١٧٩٣)
قراراً بمساعدة الشعوب ضد الاستعمار والملوك المستبدين . وحرصوا
إيرلندا على العصيان جهاراً علناً .

لقد يشتت انجلترا من تصفية الثورة أولاً . . ثم من حصر آثارها
داخل فرنسا ثانياً . والآن تسعى لهدفها الأخير . فمضت تقيم تكتلات
عسكرية . وأحلافاً عدوانية لتستثير بها ضغائن الثوار . وتحملهم على
الحياة في ضباب الفزع الذي يقتضى بدوره إقامة حكومات عسكرية أو
بوليسية في فرنسا . وبذلك يحرم من الحرية . البلد الذي دق طبولها . !
لسنا بصدد عرض تاريخي للثورة الفرنسية . ولذلك نكتفي بهذا
القدر . ذاكرين العبرة المتبدية من خلاله . وهي أن الاستعمار حارب
الثورة الفرنسية لأنها جاءت تقول للبقر الحلوب : ويحك . أنت إنسان
وهذه حقوقك .

جاءت تبشر بدين جديد عنوانه وموضوعه : « حقوق الإنسان » .
ولقد سرى هذا الروح الجديد في كيان الأمم المقرورة مبتدئاً ببلجيكا
التي كانت مستعمرة للنمسا .

لذلك لم يكن للاستعمار بد من أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل ،
أو يقاتل حتى الموت دفاعاً عن وجوده وصلفه ومصالحه .
ولقد اختار الثانية . وأعلن الحرب على هذا المذهب الهدام ،
الذي هو : حقوق الإنسان .

هذا أوضح دليل على النوايا الحسنة (١) التي يضمها الاستعمار

للحرية . وخاصة في البلاد التي يريد لها أسواقا . ورقيقا . ١
وسنرى كيف أفاد من تجربته هذه . وطبقها على صورة مدبرة
محكمة عندما أطل عليه من الأفق خصم جديد هو : الشيوعية .

الفاشية هايف طبيعي !!

لقد ظل الحكم المطلق يتقلص وينزوي حتى استكن أخيراً في الفاشية
فالفاشية على حقيقتها هي اللباس التنكري الذي ارتدته إرادة
الاستعلاء والاستبداد .

ولقد اصطنعها الاستعمار لنفسه . وأناط بها مستقبله ورجاءه
وما أحرانا بتدبر هذه الحقيقة التي سيعيد الاستعمار تمثيلها اليوم
لنفس الغرض . وبنفس الأسلوب .

لقد حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن انتشرت الماركسية
في إيطاليا انتشار الأريج . سيما بعد نجاح الثورة الشيوعية على يده لينين ،
في روسيا حتى لقد ظفر الشيوعيون الطليان في انتخابات البرلمان عام
(١٩١٩) بـ (١٥٦) مقعداً من (٥٧٤) مقعداً .

وظفقت الأحزاب الشيوعية تعمل دائبة لاضرام ثورة على غرار
ثورة روسيا الناجحة .

وأحس الاستعمار الممثل - يومئذ - في بريطانيا وفرنسا أن الأرض
تميد تحت قدمه . وأن البحر الأبيض يوشك أن يصير بحراً أحمر . . .
لذلك لم تكد الدولتان الكبيرتان تسمعان خفق الأحذية الثقيلة ، تدق
بها الأرض فرق القمصان السود ، هاتفة بسقوط الشيوعية والشيوعيين
حتى استردتا أنفاسهما وقررتا من فورهما أن يباركاهن الفاشية الجديدة
ويؤيداها بكل وسائل التأيد .

لقد كان في إيطاليا يومئذ حزب آخر يحارب الشيوعية ويطاردها

هو الحزب الكاثوليكي الشعبي ، وكان معه قطيع هائل من الكاثوليك
الفلاحين والمثقفين . حتى لقد نال في انتخابات (١٩١٩) - ١٠١ - مقعداً
ولكن لما كان يعتمد على الوسائل الديموقراطية ، فقد تركه الاستعمار
يذوى ، وذهب يؤيد بكل قواه عصاة موسوليني التي لا تؤمن بغير
الخناجر المسمومة والمسدسات السريعة الانطلاق . . . ١١

وتدقت الأسلحة الخفيفة على الفاشيين من فرنسا وانجلترا كما تدفق
الذهب والتأييد . وكان موسوليني غارق الذكاء ، فاستغل الفرصة
السانحة أجمع استغلال .

والذي حدث في إيطاليا حدث كذلك في ألمانيا ، وعند ما أحرق
النازيون مجلس الرايخستاغ ، ثم تذرع هتلر بهذا التشكيل بالشيوعيين
الألمان . وقف رئيس الوزارة البريطانية يومئذ فقال .

« يجب علينا أن نساعد ألمانيا ونعاونها على النهوض في وجه عدونا
المشترك الشيوعية . » ١

واستمرأ الاستعمار هذه السياسة ، ففضى بوسائله التحتية يساهم في
إقامة دكتاتوريات في يوغوسلافيا ورومانيا وبولندا وأسبانيا .
وحكومات شبه دكتاتورية في بلغاريا ، واليونان ، وألبانيا .

ولقد ظلت الفاشية الطفل المدلل للاستعمار . حتى بعد أن شبت وتمردت
فحين هم الدوتشي بغزو الحبشة كادت « عصبة الأمم » تمنعه وتزجره
لولا الموقف الأثيم الذي وقفته فرنسا وبريطانيا .

لماذا وقفنا هذا الموقف ؟

لأنهما خشيتا أن تفقد الفاشية في إيطاليا هيبتها إذا لم يتم الغزو
الذي وعد به الدوتشي رعاياه . ١ انظروا . ١١

لكي لا تسقط هيبة الفاشية ، ويقوم بديلها بالطبع حكم ديموقراطي

تخلت بريطانيا عن الحبشة . وحالت بين (عصبة الأمم) وبين حمايتها
ثم عقدت مع الدوتشي اتفاقاً اعترفت فيه بمشروعية احتلاله للحبشة
وأسمته (اتفاق الجنتلمان) . ١١

وتزداد دلالة هذه الظاهرة وضوحاً وجلاءً حين نذكر أن موسوليني
حاول سنة (١٩٢٣) أن يحتل جزيرة (كورفو) التابعة لليونان ولكن
بريطانيا وفرنسا اضطرتاه إلى التراجع والافلاع منها بعد أن احتلها بالفعل
ترى هل كانت الحبشة أهون على الاستعمار من جزيرة كورفو ؟
كلا . فالدولتان تعلبان أن احتلال الحبشة يهدد نفوذ فرنسا في
الصومال الفرنسي . ويهدد نفوذ بريطانيا في السودان المصري .

ولكن حدث في عام (١٩٣٥) وهو عام احتلال الحبشة . ما لم
يكن قد حدث عام (١٩٢٣) . إذ اتسع الأفق السياسي بيوادر حرب
أسبانية أهلية بين اليساريين الذين انتصروا فيما بعد . عام (١٩٣٦) في
الانتخابات . والفاشيين الذين قادم (فرانكو) .

وأدركت بريطانيا أن انتصار (فرانكو) معناه وقاية غرب أوربا
من الشيوعية . وأدركت أيضاً أن أي هزيمة سياسية تلحق الفاشية
الإيطالية ستمتد عقباها إلى الفاشية الأسبانية . فأغرت فرنسا وخذعتها
كي توافقها على ترك الحبشة للدوتشي متذرعة بهذا المنطق . وإن كانت
فرنسا قد أفاقت أخيراً . وتراءت لها الأخطار المترتبة على اتصاؤ
(فرانكو) صليعة عدوتها التاريخية اللدود - ألمانيا - ف راحت مع روسيا
تبذل البون لأعداء فرانكو من الجمهوريين .

وهكذا يناصر الاستعمار الدكتاتورية خارج بلاده ليستبقى عن
طريقها دوامه . وليجارب بها التطور الزاحف . ويعرقل مغامرة
المستقبل العظيمة .

وهانحن أولاء نراه يحنو على أسبانيا على الرغم من الدور الذى لعبته لصالح المحور فى الحرب الماضية . إذ قدمت (الفرقة الزرقاء) فحاربت مع الألمان . وتسترت على الغواصات والطائرات المحورية التى كانت تأوى إلى الموانئ والخلجان الأسبانية .

ويؤكد هذا الشعور أيضاً ما حاولته النمسا عندما انتصرت على إيطاليا سنة (١٨٤٩) إذ عرضت على ملك (بيمونت) أن تتساهل معه فى شروط الصلح ، بشرط أن يلغى الدستور !

* * *

ولسوف يحاول الاستعمار مرة أخرى أن يعتمد على الفاشية فى صد الطوفان الشيوعى . قد يصنع ذلك اليوم . وقد يصنعه غداً . لذلك فإن واجبنا نحو أنفسنا ونحو بلادنا يهيب بنا أن نبادر هذه المحاولة . ونقطع عليها طريق العبور . ولكى يتأتى لنا ذلك . علينا أن نعرف جيداً ما الفاشية حتى لاتخدعنا بأزيائها التنكرية . ثم علينا بعد ذلك أن نحدد موقفنا من الشيوعية حتى لا يكون تميع هذا الموقف سبباً فى تسلل الفاشية إلينا . أما عن الأمر الأول . فتدع كاهن الفاشية الأكبر بصورها لنا . ويعرفنا بها .

يقول موسوليني :

« إن خلاصة المبدأ الفاشستى هى إدراك معنى الدولة بما تتطوى عليه من جوهر وروح . وما تؤديه من عمل ووظيفة . وما تسعى إليه من هدف وغاية .

« والدولة الفاشية ، أمر مطلق . . .

« أما الأفراد والجماعات ؛ فأمر نسبية . . وإذن فلا يجوز لهؤلاء الأفراد والجماعات أن يفكروا إلا في نطاق الدولة .
« والدولة المتحررة لا تتولى شئون المجتمع المادية والمعنوية . بل تكفى بتسجيل نتائج ما يقوم به هذا المجتمع من أعمال .
« أما الدولة الفاشستية ؛ فتدرك على طريقها الخاصة كل هذه الأمور . وتملى على المجتمع إرادتها ليتناول أعماله ويسير في حياته وفق ما ترى
هذه هي الفاشية .

وهذه هي الدولة فيها . . فرد يختار عصا به من الناس ثم يطلقون على أنفسهم هذا اللقب الجليل « الدولة » .
ثم تقوم هذه الدولة التي جاءت من سفاح بإملاء مشيئتها الغبية على المجتمع والأفراد . . . ويحرس تلك المشيئة صفوف متحفزة من الحراب المشرعة العمياء . . .

وتكفر الفاشية عن خطاياها بحسنة واحدة تفعلها .
تلك هي إراحة خصومها من الحياة في ظلها إذ تشيعهم في صمت رهيب إلى الدار الآخرة قائلة لهم : أتمنى لكم حرية سابعة ، وديموقراطية وارقة . . .
وليس ضربة لازم أن تعبر الفاشية عن نفسها بفرق القمصان السود .
أو بزعم يتخذ من المدفع منبراً . فهي قادرة على التشكل والتخفى .
لكن لبابها الذي يشي بها دائماً هو ما تعبر عنه كلفة سادتها الأول .
إن كل حكومة تحاول أن تكون أمراً مطلقاً ، وتستمد وجودها من نفسها ، وليس من شعبها ، هي حكومة فاشية وليس خطر الفاشية الحقيقي في تقربها من مظاهر الديموقراطية وحقيقتها ؛ بل في تلفها بهذه المظاهر . وتنكرها في وشاحات دستورية خادعة .

ماذا فعل أبو الفاشية في إيطاليا . . ؟

لقد طلب في أول خطبة ألقاها على مجلس النواب تخويله سلطات

دكتاتورية لمدة سنة واحدة . . ١٩٠٠

وقبل أن تتم هذه السنة كان قد قضى على كل معارضة داخل إيطاليا ،
ونفى معظم الزعماء والمعارضين وألقى ببعضهم في السجون ، وحرم
على الأمة كل أنواع الاضطرابات ، وألغى جميع الأحزاب السياسية
ما عدا الحزب الفاشي طبعاً . .

وفي عام (١٩٢٧) أعلن أن إعطاء حق الاقتراع لكل أفراد
الشعب حماقة كبرى ، ثم حصر هذا الحق في بعض الطوائف والنقابات
التي يعترف بها حزبه حيث يختار المجلس الفاشستي الأعلى من هؤلاء
أعضاء مجلس النواب . ثم تعرض اسماؤهم على الشعب للاستفتاء .
صحيح أنه أصلح الجهاز الحكومي . وأوجد للعاطلين أعمالاً ، ونمى
وسائل الإنتاج الزراعي ، وأقام إصلاحاً عارماً .

ولكن ، أليس الإصلاح ممكناً في ظل نظام ديمقراطي سليم ؟
إن الإجابة على هذا السؤال ضرورية لنا ، ولكن قبل أن نستمرسل
فيها علينا أن نعرض للوسيلة الثانية التي تحميننا من الفاشية ، وهي
تحديد موقفنا من الشيوعية .

فهل الشيوعية خطر عظيم يقتضينا أن نزوده بخطر أعظم . وهو
التضحية بحرياتنا . . ؟

وعلى فرض أنها كذلك ، فلا نستطيع أن نتقيا بوسائل ديمقراطية
وفي ظل حياة دستورية بكل معاني هذه الكلمة ؟

إننا لا نسوق هذا الحديث من أجل يومنا ، بل ومن أجل غدنا ،
قد يتاح لنا ولغيرنا من الأمم التي عطلت دساتيرها ، أن نسترد

الحياة الدستورية ، أو ترد لنا في هذه الأيام ، ولكن سيظل خطر
الفاشية يلاحقنا ما دام هناك دول كبرى تتفجع بها ، وما دامت هذه
الدول الكبرى تحذر الشيوعية وتناضلها ، وما دمنا نحن لم نهتد إلى
مكاننا الحق في هذا الصراع .

والآن نعود لنسأل هل الشيوعية خطر علينا ؟

لقد كانت كذلك فعلاً يوم كان الإقطاع قابضاً على أزمة الأمور
في مصر وفي سوريا وفي إيران ويوم كان الشعب في كل بلد من هذه
البلاد محكوماً بأهواء الأشراف ومصالحهم .

كانت الشيوعية يومئذ خطراً أكيداً على هؤلاء الذين تسلطوا
على مصائر الناس ، وسطوا في غير رحمة أو شرف على أرزاقهم .
ولم تكن الشيوعية وحدها هي الخطر الذي يحذرون . . بل كانت
كل صيحة ترتفع مذكرة بحق الشعب أو منذرة بنقمة الشعب تعتبر
خطراً وييلاً عليهم .

ولو كان الحكام القائمون في سوريا أو في مصر مثلاً يعلمون أن
الكارثة ستهب عليهم من ثكنات الجيوش لسرحوها ، ولا اعتبروا
كل ضابط من ضباطها « خلية شيوعية » تستحق النفي والتعذيب .
إن الذي قال : الاستبداد هو الآب الشرعي للمقاومة ، لم يكن
مخطئاً ولا واهماً .

فحيث يوجد الضغط لا بد أن توجد المقاومة . . وكل ما هنالك
أن المبادئ الثورية والتقدمية تأتي عاملاً مساعداً ومشجعاً لهذه
المقاومة .

ولنا أن نسأل :

هل كان ثمة شيوعية تعرض الناس على الثورة يوم قامت أمريكا

في وجه الاستعمار البريطاني ، أو يوم قامت بلجيكا في وجه الاستعمار
النمساوي ، أو يوم ثار الانجليز ضد الملكية الاستبدادية بقيادة
« كرومويل » ، أو يوم ثارت الأراضي المنخفضة على الحق الإلهي
للملوك الآثمين ، أو يوم تحولت فرنسا إلى نار تتلظى ، وثورة تصيح .. ؟
لم تكن هناك شيوعية دولية ، ولا شيوعية محلية . وإنما كانت
طبائع الأشياء وقوى التطور تأتي على القديم البالي لتشيّد مكانه
جديداً من الحق . وجديداً من رفاة الإنسان .

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لتصفية الثورة الفرنسية ،
فأنها أفادت على العالم آخر الأمر خيراً كثيراً ، فانتشرت الديمقراطية
وتقدست الدساتير التي تكفل حقوق الشعوب .
ولقد أفادت الدول الكبيرة من هذه التجربة . فبريطانيا مثلاً ،
تذكرت أنها من قبل توسلت لتحطيم مبادئ الثورة الفرنسية ، وصد
عدواها عن بلادها بإجراءات رجعية تعسفية اتخذها يومئذ رئيس
حكومتها « وليم بت » ، وعطل بها الحريات الشخصية ، وأصدر قانون
الغلال ليزيد الفلاحين رهقاً وإذلالاً .

وتذكر أيضاً أن هذا الاعنات لم يبلغها ما تريد ولم يمنع رجلاً مثل
« شلي » ، الشاعر العظيم من أن يثير الشعب بمثل قوله المأثور :
« أيها البريطانيون . علام تفلحون الأرض لسيادكم الظالمين ، وتحكون
التياب للمعتدين ؟ »

فذهبت قوانين « بت » ، إلى الهاوية وبدأ موكب الإصلاح الدستوري
في ثبات وإصرار .

من أجل ذلك نجدها لا تنسى التجربة بل تنتفع بها إلى أقصى مدى ،
فحين أدركت أن الماركسية حدث جديد لن يقل أثراً عن الثورة الفرنسية

إن لم يزد عليها ، لم تستنجد بخبرة « ولیم بت » ، في الكبت والاستبداد . واستنجدت بالماركسية نفسها فراحت تأخذ منها كل ما يوائم طبيعتها . وتطبقه في تطور وأناة . وبذلك فقط لم تعد الماركسية خطراً على إنجلترا داخل بلادها . وإن كانت لاتزال خطراً يهدد مصالحها الخارجية في الأسواق والمستعمرات . وكذلك فعلت أمريكا على نحو آخر يلائم حرصها التقليدي على حرية الإنتاج الفردي . فقد رفعت مستوى الحياة للشعب إلى حد بعيد . وعلى هذا النسق سارت وتسير كل البلاد التي تفكر بعقولها هي ، وليس بعقول مستعمرها ، وجلادها .

وإننا لنستطيع أن نتحرر من المخاوف والأوهام أولاً . ثم من سلطة الغير ثانياً : ونسلك الطريق الذي ينظم لنا وسائل الإنتاج والتوزيع تنظيمًا يقوم على الوعي . ويستمد كيانه من ضروراتنا ومصالحنا . وتتوفر له المرونة بحيث لا تقصمه ريح التطور عندما تهب على الناس بجديد . نستطيع أن تفعل ذلك دون أن نصطبغ بصبغة معينة سوى صبغة الإصلاح العام . والمسايرة التي تقينا مغبة الانقراض .

أما أن يشغلنا الاستعمار بخضم وهمي ليس له بالنسبة لنا أى وجود فهذا هو الضلال الذي لن يصيبنا بالإفلاس فحسب . بل وبالعار أيضاً . ثم إن سياستنا الخارجية يجب أن تقوم على أساس أننا نتعامل مع دول . لامع مذاهب . ومالم يتقرر ذلك في أذهاننا . ويمضى عليه نهجنا السياسى فننظر نترشح تحت ضربات الحماقة حتى ننفق كما تنفق العجاواذ البليدة المسخرة .

لقد تحالفت أمريكا وبريطانيا مع روسيا . وهما تعلنان أنها تمثل بالنسبة لوجهة نظرهما — الشيطان .

وتحالفت روسيا مع ألمانيا وهي تعلم أن مذهبها في السياسة والاقتصاد

وسلوكلها فى الحكم . يتنافيان منافاة مطلقة مع كل ما تؤمن به وتعمل له
ولكن الضرورة التى هى أهم عناصر البقاء والتطور جعلت هذه
الدول جميعاً تستجيب لدعوتها وتلبى نداءها .

فلنعزل إذن رأسمالية أمريكا ، واشتراكية بريطانيا ، وشيوعية
روسيا . ولننظر إلى الدول وحدها مجردة عن مذاهبها . لننظر إلى سلوكها
الخاص معنا . فأياها كان أقرب لمصالحنا ، وأنظف تاريخها ، وأكثر استعداداً
لمعاونتنا . شددنا على يده بأيدينا ، وتبادلنا وإياه عوناً صادقاً ليقوم
على أثرة ولا يهدف إلى عدوان .

إنه لا وجود للفرع إلا فى بلادنا . أما أمريكا وبريطانيا وروسيا
ففيها شعوب تنساب مع الحياة فى سكون وثقة .

وهذا الفرع أشبه ما يكون بالدخان الصناعى الذى تزجيه قنابل
الشرطة على المتظاهرين ليضلوا طريقهم ويقعوا فى أيديهم كالجرذان
أفما آن لنا أن نخرج من هذه الدائرة الكافية ، والضباب المصنوع ؟
إن جوع الجماهير وعريها

وإن ذخائر أرضنا وإمكاناتها

وإن دواعى الحياة ، ومقتضيات البقاء

كل هذه تهب بنا ، تهب بالآذان ، التى تسمع ، تهب بالآعين
التي تبصر ، تهب بالأيدي التى تعمل .

وكلها تدعونا لننهض مثلاً نهض غيرنا ، ونشيد نهضتنا على أسس
سليمة وطيدة .

والآن نستطيع أن ننتقل إلى الإجابة على السؤال الذى سقناه
آخراً وهو :

— اليس الإصلاح ممكنًا في ظل الديمقراطية ؟
وهل الحكم المطلق شرط لقيام النهضة ؟

الديموقراطية سباج النهضة:

إن الدكتاتور بحكم السلطة المطلقة التي يقبض عليها يبدو يكون في معظم الأحيان أقدر على التنفيذ والحسم من الحاكم الديموقراطي .
هذه ظاهرة نستطيع أن نلحها في غير أعمال فكر ، أو إجهاد ذهن
يبد أن اعترافنا بوجودها لا ينبغي أن يصرفنا عن تقصى أسبابها ،
وإدراك الآثار المترتبة عليها .

فنحن نعلم أن النظام الديموقراطي يعتمد على سلطات تشريعية وقضائية
وتنفيذية ، وأنه يقسم المسؤولية بين هذه السلطات .

ولأنه يستمد وجوده ومشروعيته من الشعب ، فلا بد أن يشترك
الشعب عن طريق نوابه في وضع الإصلاحات التي يريدها - ولا بد من
من أن تناقش في جو من الحرية الطليقة حتى تجيء منسجمة مع القدر
المشترك لمصالح المجتمع كله : هذه المصالح التي تتعارض في بعض الأحيان
ونعلم أيضا أن مهمة البرلمان في الحياة الديموقراطية ليست التشريع
فقط . بل والرقابة معه .

وهكذا تحتاج الحكومة الديموقراطية إلى أناة في التشريع تقتضيها
ضرورة تعبيره عن إرادة الأمة . وإلى أناة في التنفيذ تقتضيها توزيع
المسؤوليات ومراعاة الرقابة البرلمانية .

وهذا نظام يمثل سيادة الشعب وسلامته معا . فالقوانين ليست
نزوات تنفصد من أغراض حاكم مطلق . بل هي مظهر إرادة الأمة .
والضمان الضروري لها تجاه الحكومات

فالسريعة التي يتسم بها الحكم المطلق في تنفيذ إصلاحاته إنما تتم إذن

على حساب شيء ثمين هو . إرادة الشعب . وحتى لو جاءت هذه الإصلاحات
وفق هواه . فإن عزله عن اختيارها ومناقشتها ووضع القوانين الخاصة
بها يفقده أهم مقومات تقدمه وارتقائه وهو التربية السياسية
ومن أجل ذلك . فإن الدكتاتورية قد تقيم إصلاحات . ولكنها
لا تنشئ نهضة . وهناك فارق بين الإصلاح والنهضة .
إن النهضة ارتقاء إلى أعلى . ارتقاء لوجودنا السياسى والإنسانى
والاقتصادى والأدبى والعقلى ، وهى فى كافة أزماتها تحرير دائم مستمر .
فى السياسة : تحرير من العدوان والخوف .
وفى الاقتصاد : تحرير من الاستغلال والحاجة .
وفى العقل : تحرير من الجهل والكبت .
وبعبارة موجزة : هى تحرير من نظام أو أنظمة فقدت ضرورتها
وحقها فى الوجود . وإقامة أنظمة أخرى بديلها تتمثل فيها احتياجات
الأمة ورؤى المستقبل .
والإصلاح بناء يشاد على الأرض . أو نهز يجرى فيها .
أما النهضة فمدلولها أكثر عمقا . إنها نهج عام للحياة تشمره روح
الجماعة كلها . ويتسم مع حقها الطبيعى فى الحياة والحرية والرخاء
والعلم والسلام .
وهى ثراء عام مطلق . ثراء فى الأخلاق . وثراء فى المعرفة .
و ثراء فى الإنتاج .
وإن محاولة الإصلاح فى جو من الصرامة والقسوة محاولة غبية
مأدوم هذا الإصلاح يمكننا فى جو من الحرية والسكينة . وإن قصة
أثينا وأسبرطة لتعطينا الدرس والمثل .
فقد عنيت « أسبرطة » بدج الفرد فى الدولة دجاً مفضياً ، ووضعت

المجتمع تحت رقابة صارمة من القواعد والقيود . وكان هدفها بالطبع عظيماً . كانت تهدف إلى خلق جيل راق منظم يتسم بالبطولة والأقدام ولكنها ضلت الطريق .

أما أثينا فقد استهدفت نفس الأهداف وأبقت على الحرية جميعاً : حرية الفرد وحرية المجتمع ، لم تمسها بسوء فكانت النتيجة أن ترعرعت المواهب الانسانية بشكل معدوم المثال : وكانت أيضاً أن أنجبت للبشرية سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وبركليز ، وفوستوكليس ، وفي الوقت الذي ظلت فيه أسيرة ، حيواناً عقياً لا تنجب مخلوقاً ناهياً . وليس ذلك لحسب ، بل إن تفوقها المادى الجسدى لم يتح لها التفوق على أثينا في حروبها . وعندما دهمتهما معاً الجيوش الأجنبية ماتت أسيرة إلى الأبد . أما أثينا ، فعلى الرغم من زوالها كدولة مستقلة ، فقد انسابت كما ينساب الماء في العود الأخضر . ولا تزال حتى يوم الناس هذا تعيش ليس فقط في بلادها ، بل وفي الانسانية كلها .

إن الإصلاحات المادية لا تستطيع وحدها أن تشفع لحكم ما بالبقاء ، بل هي كثيراً ما تتوسل بها بعض الحكومات لسلب شيء أثمن منها وهو حرية الأمة وحقوق الشعب ، ولدينا على صدق ذلك شاهد قريب ، فلقد كان من أهم الخواقر التي دفعت السلطان عبد الحميد إلى الشروع في إنشاء سكة حديد الحجاز - زغبته في تخدير الحركات الثورية التي كانت تتعمل في وجدان الأمة .

لقد أقنعه مستشاروه من الأجانب الذين كانت لدولهم مصالح في هذا المشروع ، أنه سينمى إرادة المقاومة ، ويهوى بأقادة المسلمين جميعاً إلى السلطان الذي يسر لهم سبل الاتصال بالكعبة المكرمة ومسجد الرسول العظيم ، فسارع الرجل إلى التنفيذ غير مدفوع - قطعاً -

بالرغبة في الارتقاء والإصلاح : بل بالرغبة في استبقاء قدسيته ، ودعم
سلطانه ، ولقد نجح فعلا .

وإن التقرير السرى الذى رفعه السفير البريطانى فى الآستانة يومئذ ،
ونقله إلينا د . ا . بونيه ، فى كتابه : الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق
الأوسط (١) ، يؤكد هذا

لقد جاء فى هذا التقرير ، أن إنشاء سكة حديد الحجاز ضمن للسلطان
عبد الحميد الطاعة العمياء من جانب رعاياه بدرجة لم يتسن بلوغها من قبل
كما كفل انصياعهم لحكمه المطلق الذى يعتبر أشد استبداداً من أى حكم
عرفه التاريخ ،

فليكن هدفنا الإصلاح فى ظل الديمقراطية .

يقول (ريتشارد هوفى) :

(إن ثراء الأمم ليس فقط فى قطنها ، أو حريرها ، أو ذهبها . .
إن ثراء الأمم الحقيقى فى رجالها) .

وإذن فمقايمة الإصلاح الذى ينشأ الدكتاتور . إذا كان ثمنه التضحية
بشخصية الأمة . وتحويل أفرادها الى حيوانات مجترّة تأكل وتشرب
وتنام . . ؟

إننا لو هبطنا بالشخصية الإنسانية إلى أدنى مراتب التقدير .
فاعتبرناها . (سلعة تجارية) تدر علينا الأرباح ، لوجب علينا أن ندخل
على هذه السلعة كل وسائل التحسين والتفوق . لا التشويه والإبادة .
فهل الدكتاتورية (مناخ صالح) لاستنبات شعب قوى . وإنسانية
متفوقة ؟ . .

كلا . وإنها مهما تصلح وتعمر لتنتهى بانحلال الذين يستكينون لها
وتستبعد فيهم الروح والجسد وتصيبهم بالتلاشى والانمياح .

(١) نقله عن الحرية الأستاذ الدكتور محمد عبد البراوى ،

ولقد اعترف كاتب ألماني بأن ما عاتته ألمانيا في أوقات السلم من جراء (الدكتاتوريات العسكرية) أقل بكثير مما جرته عليها الحرب من خراب ودمار.

وهذا حق أكيد.

وحسبنا أن ننظر إلى موازنة عابرة.

فقد أقامت الدكتاتوريات في إيطاليا وألمانيا واليابان إصلاحات عارمة شائعة.

وأقامت الديمقراطيات إصلاحات سامقة ونهضات باسقة في الدول التي تقل إمكانياتها عن ألمانيا واليابان وإيطاليا. مثل سويسرا والسويد وهولندا والدانمارك.

فأى التجهوذين كان أتقى وأخلد؟ وأيها تم وقام دون أن يصيب حقوق الإنسان وكرامته بالأذى والتشويه؟

إن الصعوبة ليست في أن تقيم نهضة عمرانية. أو صناعية. أو عسكرية. ولكنها في أن تقيم نهضة بشرية. ولا يتأتى ذلك أبداً في شعب مكبل. ولو كانت قيوده نسيجا من الرخاء والترف.

لقد اغتر هتلر بنهضته العسكرية العظيمة، وأفنى حياته وحياة شعبه في سبيلها. وانخدع الشعب عن نفسه وحقوقه. فإذا كانت النتيجة؟

إن اليوم الذي زحف فيه الحلفاء على برلين يلبثنا بها. فإن المدنيين لم يكادوا يسمعون قعقة السلاح المتهاوى على خطوط القتال القريبة ولم تفتأ أنباء الهزيمة تصك مسامعهم المتطيرة حتى غشيتهم غواشي الآسى والتفزع والاستسلام. ذلك لأنهم لم يجدوا بداخل أنفسهم شيئاً يعتمدون عليه ويستنجدون به في ساعة العسرة.

لمقد ذابت شخصيتهم وذاب كيانهم من قبل في النازية. وفي الجيش

الذى كان مظهراً آسراً ساحراً لها . فلما خر الشعب العظيم صعباً تحت
مطارق المعركة ، بحث الشعب عن نفسه . . بحث عن عزمه وإرادته ،
فلم يجد من ذلك شيئاً . لأنها لم تكن معه . بل كانت مع الدكتاتور . .
ومع الجيش .

كانت خطوة الأوز ، والحلة العسكرية النشوانة ، وهتافات الميدان
المرجفة - هي القيم اللائمة التى خطفت أبصار الشعب ، وخطفت ذاتيته
وكيانه ، فلما سقطت ، سقطت معه فى ساعة من نهار .

لم تكن له حياة دستورية صحيحة تصقل شخصيته ، وتجدد شبابه ،
وتربطه بمسئوليته السياسية والوطنية رباطاً يتفرض فيه عروق العزم
والمثابرة عندما يناط بهما مصير البلاد .

لقد انتهى الشعب الألماني وتقرر مصيره منذ تسلم المستبد العادل
« الفوهرر » زمام الحكم وقرض دكتاتورية شاقة مفرورة بين هتاف
الجمهير وإعجابها .

ولكى تبلغ دلالة هذا المثال من وعينا مبلغاً نافعاً ، يحسن أن
تذكر مدينة أخرى قام فيها الشعب بدور مضاد لأنه يتمتع بحظ من
الديموقراطية صنع المعجزات .

لقد دمدم الجيش الألماني على القوات الروسية التى تدافع عن
ستالينجراد فى روسيا . واستسلمت بعد مذبحه رهيبه : وإذ هى تجمع
أشلاءها المبعثرة على أرض الهول ، فتحت « ستالينجراد » أبوابها ،
وقالت للغزاة : ادخلوا . . .

ودخل الغزاة ليجدوا الكهول والأطفال والنساء والعذارى فى
التنظارم بالتقابل والمدى .

لم تبحث هذه الجماهير عن إرادتها ؛ فقد كانت بين جنوبها
ولم تفتقد مثلاً أعلى يشد زنادها ، فقد كانت هي — ذلك المثل . .
إنها تدلى ، على صورة ما ، بصوتها ، وتختار الذين يمثلونها .
فاذا عجز أحدهم عن تبعات هذا الاختيار ، سحبت منه ثقتها ، فیتنجى عن
مكانه لمثلها الجديد ، وهكذا أشعرتها هذه ، التدريبات ، الديمقراطية
بأنها شيء له خطر وله حساب ، وعمقت في إحساسها الإيمان بالمسئولية
فحين أبصرت الجيش العامل يسقط ، تقدمت بدافع من فطرتها
السياسية والوطنية وهب الناس جميعاً على هذه الصورة الباسلة ينشدون
وأرواحهم تزهق في حصاد مروع .

إن عدونا لنا أراد الدمارا ولأرض نعرها ، إقفارا
فسنلقاه بالجواب الأشد القوى الصدى ، كقاصف رعد
كسنا البرق يخطف الأبصارا

وكان أصدق تصوير لعظمة هؤلاء ما قاله تشرشل يومئذ عن نساء
(ستالنجراد) وكهولها وأطفالها :

﴿ إن هؤلاء المردة قد غيروا وجهة الحرب ، وتاريخ الدنيا) ١١ .
وفي حياة أمتنا هذه ، نجد مثلاً مشابهاً .

ففي عام (١٨٨٢) قام الجيش المصرى بزعامة (عرابى) يطالب نيابة
عن الأمة كلها بدستور يصون حقوقها من الضياع والعبث ، فأخفقت محاولته .
وفي عام (١٩٥٢) قام الجيش المصرى بزعامة (نجيب) نيابة عن
الأمة أيضاً يطالب بصون دستورها من الضياع والعبث ، فأفلحت المحاولة
لماذا اختلفت نتائج محاولتين على النحو المعروف : ١٩٤

قد يكون هناك أكثر من سبب . ولكن سبب الأسباب في نظرنا
يتمثل في التفاوت التوعى والكى للتربية السياسية أيام عرابى ، وهذه الأيام

إن الجيل الذي كان عرابي يمثله ، ويتخذ من إمكانياته وسائل التنفيذ ، كان جيلاً تعباً ضعيفاً ، أضناه جور الأتراك والماليك والأسرة العلوية الكريمة . دا .

لم تكن له يد في اختيار حكامه ، ولا في اشتراع قوانينه ، ومن ثم لم يشعر بوجوده وخطره . وصحيح أنه كانت له انتفاضات جريئة ، ومخاطرات عظيمة ، إلا أنها كانت ستصير أكثر توفيقاً ونجاحاً لو أنه تمتع يومئذ بحياة ديموقراطية وحكم دستوري .

وهذا هو العامل الحاسم في نجاح حركة الجيش الأخيرة . فقد قامت هذه الحركة بعد ثلاثين عاماً قضيناها في ظل الدستور والشورى .

وصحيح أيضاً أن الدستور لم يكن مطلق اليد ، تام السلطة ، بيد أننا على الرغم من هذا ظفرنا عن طريق هذه الحياة الدستورية الناقصة بوعى سياسي زاخر انتهى تساوقه وامتداده إلى عزل الملك ، والتمهيد لتتويج الشعب .

ولنا لنسأل : ما حاجة النهضة إلى دكتاتور ، مادامت الديموقراطية قادرة على تحقيقها ؟

قد يقال : إنها بحاجة إلى حماية من المؤامرات الهادمة ، والشعارات التحتية ، فتجيب : نعم . ولكن في مقدمة هذه المؤامرات ، الدكتاتورية ذاتها . لأنها كما أوضحنا تلاشى شخصية الجماعة ، وتجرد النهضة من أهم عناصر بقائها ونجاحها ، وهو اشتراك الشعب فيها ، وإشرافه البرلماني عليها ، صحيح أن بعض الشعوب تنفراً حياً من الرق وتثاقل عن النهوض ولكن ليس علاج ذلك أن أضاعف شعورها بالنفور والمقت ، بما أفرض عليها من وسائل الضغط والتسخير . إن أفضل الطرق أن

أساعدها على الجرعة الأولى في غير إعانات، ثم أدعها تشرب وحدها
علا بعد نهل .

ولدينا لذلك مثل واضح عن نهضة جانية هي : (نهضة المرأة)
لقد تلقاها المجتمع المصري ، والعربي بادية الأمر بالاستنكار لها
والإدبار عنها . ولكن الحركة مضت في طريقها بمنسابة مقنعة بث
أغراضها ، وتكشف عن محاسنها حتى اقتنع المجتمع بها أخيراً ، وأصبحت
النهضة النسوية عندنا حقيقة قائمة ومألوفة ونامية .

لأن تمارس الأمة نهضتها في تجربة ، خير من أن تفرض عليها بأكره
على أن هناك عاملاً جديداً يجعل نفور الشعب - أي شعب - من
النهضة والإصلاح أمراً بعيد الاحتمال ، ذلك أن النهضة بمعناها الحق ،
ومدلولها الصحيح لم تعد مجرد إصلاح سياسي أو ديني أو عمراني . بل هي
أصبحت تكويناً اقتصادياً يتصل اتصالاً وطيداً بفن العيش ، ويلتحم
التحاماً عريقاً بمشكلة الإنتاج والتوزيع . أي أن النهضة بهذا المفهوم
الجديد هي أن يوفر المجتمع لأفراده حقهم في العمل ، وكفايتهم من
الإنتاج ، واحتياجاتهم العقلية والروحية جميعاً .

ولقد انقضت تلك السلالات الغبية التي ترفض هذا النعيم . وحيث
يجد الناس نظاماً يطعمهم من جوع ، ويؤمنهم من خوف ، ويحيل عجزهم
إلى قوة ، والعطف إلى كفالة ، والإحسان المبذول إلى فرصة متاحة ،
والحاجة القائمة إلى حق مكفول . حيث يجدون نهضة تتيح لهم هذا
الفيض العظيم ، فإنهم يقبلون عليها في شغف وإيمان دون أن يكونوا
بحاجة لدكتاتورية تفرض عليهم السعادة وتبكرهم على الرغد .
وحتى لو وجد في الأمة من يناوئون النهضة البازغة ، لما يهدونه

منها من وطأة شديدة ، فإن ذلك لا يقتضى بحال فرض دكتاتورية يصطلح الشعب كله بنارها .

لقد كانت هذه الحجة الهزيلة الكاذبة هي المنطق الذى تذرعه به جميع الحكام المستبدين لبسط سلطانهم ، ولقد أشرنا من قبل كيف طلب موسوليني لنفسه سلطة مطلقة لمدة عام واحد يثبت فيه قواعد النهضة الإيطالية الجديدة . ولكن هذا العام الواحد لم ينته إلا يوم أن صلبه قومه على خشبتين فى فلاة موحشة . ١١

إن الديمقراطية هي السياج الطبيعى للنهضة ، وحتى لو بدت حمايتها لها ضعيفة فى بعض الأحيان ، فإن الضرر الناجم عن هذا الضعف ، أهون بكثير من الضرر الناجم عن قيام الدكتاتورية فى أى مظهر من مظاهرها . وإن قيام الأمة بثورة من أجل كرامتها لا يبرر تعطيل حياتها الدستورية بحجة التأهب لاحتلالات الفتن والانتكاس . لاسيما إذا تمت ثورتها هذه فى هدوء وحسم . كما حدث لثورة مصر أخيرا . ولاسيما أيضا إذا كانت أهداف الثورة واتجاهاتها شعبية خالصة .

عندما تم الطفر لحركة (٢٣ يوليو) خرجت معظم الصحف الأمريكية والانجليزية تردد نعمة واحدة وتقول :

(إن مصر ستجنى ثمارا طيبة من هذه الحركة إذا هى أسلمت نفسها لاتاتورك مصر - محمد نجيب) ١٢ .

وكان مفهوم هذا الإغراء واضحا . ونحن لا ينبغي أن نكون من الغباء بحيث ننتظر من أولئك نصحا آمينا ، وتوجيها نزيها .

ولكننا فقط نذكر الذين نخشى أن يكونوا قد تأثروا بهذه الوسوس أن أمريكا نفسها بعد أن خرجت من ثورتها الاستقلالية الكبرى ووقفت على عتبة مستقبل فادح التبعات لم يخطر ببالها أن تستعين على

ذلك بالدكتاتورية يوماً واحداً . ولقد كان لها العذر لو فعلت . فهي ولايات متباعدة ومتناثرة مما يجعل احتمال الحياة والمهزيمة والنكسة موفوراً .

لقد اتجهت إلى الديموقراطية من يومها الأول : وكان هذا العمل أجد من الثورة نفسها .

ماذا لو نصب (وشنطن) نفسه سيداً مطاعاً ومستبداً عادلاً ، منتهزاً فرصة النصر العظيم الذي حققه لبلاده . ؟

إنه لم يفعل ، وما كان ينبغي له أن يفعل . ولقد اجتمع مندوبو الولايات ليضعوا وثيقة المستقبل ، فقالوا : (إن الحياة والحرية والسعى لنيل السعادة حقوق طبيعية للناس) ولتأمين هذه الحقوق تكونت حكومات تستمد سلطانها العادل من رضا الشعب المحكوم .

(فإذا قامت أية حكومة لتقضى على هذه الغايات أصبح من حق الشعب أن يستبدلها ، أو يلغيها ويقيم مكانها حكومة جديدة) وإذا تعدد سوء استعمال السلطة واغتصابها من الشعب ، وتبين أن الغرض الذي ترمى إليه الحكومة من ذلك هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد ، فمن حق الشعب بل من واجبه أن يسقط هذه الحكومة وأن يستعوض عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله) .

وعندما اقترح بعض الأمريكيين على (وشنطن) أن يتوج مكاماً على البلاد أو يعطى سلطات واسعة تمكنه من السير بها قدماً كتب لصاحب الاقتراح هذه الرسالة الوضيفة المضيفة :

(إذا كان يملك أمر نفسك ، وذريتك من بعدك ، وأمر الأمة جميعها ، وإذا كنت تحمل لى احتراماً صادقا ، فانزع هذه الأفكار من رأسك .

(ولياك أن تكتب لى فى هذا الأمر . لا بالإصالة عن نفسك
ولا بالنيابة عن غيرك) . ١١

• • •

إن هذا الخلق الفذ كان أعظم حوادث الثورة الأمريكية ، وكان
أيضا أوفى ضماناتها .

جولا ندرى لماذا تحدثنا صحافة الولايات المتحدة عن (أتاتورك)
ولا تحدثنا عن وشنطن هذا الذى هو جدير بأن تضرب به الأمثال . ١٢
ترى هل عاقت هذه الديمقراطية التى استهلت بها أمريكا حياتها .
هل عاقت نهضتها فى شيء ، أو لوت زمام الإصلاح فيها إلى وراء ؟
كلا . ولقد سارت تسابق الريح دون أن تشعر فى ساعة من نهار
بحاجة أدنى حاجة إلى - دكتاتور - يدفعها ويصون كيائها .

بل لقد نشبت بعد حرب الاستقلال ، حرب أهلية . التحم فيها
أهل الشمال بأهل الجنوب التحاما كاد يهدد الوحدة بالفناء ، ومع هذا
لم يدر بخلد أحد أن ينقم على الدستور أو ينادى بالسلطة لانتقاد
ما يمكن إنقاذه .

إن الشيء العظيم الذى ينقصنا هو الآيمان بالديموقراطية ..
وأقسم لكم أنه ينقصنا جميعاً . حتى أولئك الذين يحبون الديمقراطية
ويحترمونها ويدعون لها ، ينقصهم الآيمان ، ويعوزهم اليقين .
وسأضرب لكم مثلاً .

عندما أحرقت القاهرة حدث شيء كان فى نظرنا أخطر من
الحريق نفسه .

فقد شاعت الردة واليأس حتى بين الرواد الذين كانوا يشفون

للوعى طريقة . وراح هؤلاء وأولئك يرجعون أسباب الفوضى التي وقعت إلى الحرية التي تمتع بها الناس في عهد حكومة الوفد الأخيرة . تلك الحرية التي جعلت من عامي - ١٩٥٠ و ١٩٥١ - ربيعاً لا ينسى في حياة هذه الأمة .

ولا أحسب أن هناك ما يصور اليأس الذي جثم بومئذ ، خيراً من مقال كتبه رائد حر نكن له إعجاباً وحباً - وكان عنوانه . « إن مصر في حاجة إلى دكتاتور ، فهل هو على ماهر . ؟ » وجاء في المقال ما يأتي :

« لقد عرف من على ماهر أنه شديد الاعتداد برأيه ، حتى قيل عنه في إحدى وزاراته السابقة . ومن باب المبالغة إنه لا يسمح لوزرائه بالتفكير !

ومصر تقبل منه أن يمتد برأيه إلى حد أن يصبح دكتاتوراً ، فهي كما يرى البعض في حاجة مؤقتة إلى دكتاتور . ولكنها تشترط فيه أن يكون دكتاتوراً للشعب ، لا على الشعب . ودكتاتوراً للحرية لا عليها ، دكتاتوراً يدفعها إلى الأمام ، ولا يشدها إلى الوراء . »

إن هذه الكلمات خطيرة الدلالة باعتبار أنها صادرة عن كاتب لا يرقى الشك إلى تحمسه للحرية ، ولقد أبلى في معركتها بلاء مبيناً . ومع ذلك ، فهذا هو مبلغ إيمانه بها . 11

إنه يعتقد أنه من الممكن أن يكون الدكتاتور للحرية وليس عليها كما قال ويعتقد أن مصر في حاجة إلى دكتاتور .

لماذا . . ؟

لأن حفنة من محترفي التخريب سخرتها أغراض منكرة لحرق بعض حوايتها ، فرأى - ساعه الله - . أن يحمل الشعب كله وزر هذه الخطيئة ، وينصب عليها دكتاتوراً لا يسمح لوزرائه بالتفكير .

وواقعة أخرى بدت من صحيفة حرة تمثل شباباً وطنياً جديداً .
إذ صدر عددها بتاريخ (٥ ديسمبر ١٩٥٢) يحمل افتتاحية
بقلم سياسي معروف ، وكان عنوانها ، الانتخابات قد أجريت فعلاً وظهرت
نتائجها السياسية ،

وجاء في هذه الافتتاحية ما يأتي :

« لقد جرت انتخابات حرة . حقيقة من كل قيد ، لا يعبث بها حاكم ،
ولا يتدخل فيها ذو سلطان ، بل إن هذه الانتخابات تقع كل يوم فلا تسفر
إلا عن نتيجة واحدة ، هي أن الحركة تمثل حاجات الشعب وما يفكر
فيه ، وما يتجه إليه . فإن رئيس الوزراء ، بل كل الوزراء لا يكادون
يذهبون إلى مكان حتى يجدوا من حولهم الشعب يتدافع بالمناكب ويعلن
على صورة غير مسبقة في تاريخنا الحديث بأنه مؤيد للقائد ولإخوانه
وأنه راض عما تقوم به الحكومة . »

لكن تمنينا حين قرأنا هذا الكلام ألا يطلع عليه « فاروق » ، في
منفاه حتى لا يعتبر مهرجانات زفافه الأخير استفتاء يتيح له المطالبة
بعرشه المفقود . . . !

وهل شخص « محمد نجيب » موضع استفتاء ، وهل الحركة التي يمثلها ،
والتي حررت البلاد من كابوس كان على وشك أن يبيدها - هل هذه
الحركة الباسلة موضع استفتاء حتى يقال هذا الكلام ؟

إن هذا الشاهد أيضاً يدل على أننا نتحمس للحرية يا خلاص ،
ولكن هذا الحماس وهذا الإعجاب لم يبلغا بعد درجة الإيمان واليقين .
فلنعلم أنه لن يفيدنا في مصر ، وغير مصر من جيراننا سوى الإيمان
العميق بجدوى الديمقراطية وحتميتها . ففي بلاد الشرق الأوسط اليوم
مخاض يريد أن يتشقق عن قيصرات جديدة . قيصرات عسكرية ،

وقيصريات دينية ، وقيصريات سياسية . فطوراً نرى رئيس وزارة
دستورية يطلب لنفسه سلطات مطلقة لمدة محدودة . وطوراً نرى جيوشاً تحكم ،
وطوراً ثالثاً نرى نزعات دينية متطرفة تشمل . ومالم نعاون أنفسنا
على ترويض هذه الميول الضارة ، وإقرار الديمقراطية الحقة في بلادنا .
فسيراجها المصير بكارثة لن تكون ممتعة على أية حال .

ونريد أن نقول . إنه ليس في هذه المصارحة ما يستحق أن يرهب ،
أو يؤلم . ولكن فيها ما يستحق أن يفهم ويدرس .

إن الحياة الدستورية السديدة جدرة بالتقديس والحب ، وليس
هناك سؤال يستحق الرثاء لأصحابه مثل سؤال الذين يقولون :

ماذا جنينا من الدستور ؟

ومع أن الأجابة تعتبر تورطاً في الأثم الذي وقع فيه المتسائلون ،
فلا مفر لنا منها .

إن مظاهر تقدمنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى ظل
الديموقراطية تعطينا صورة صادقة وجليلة لمغانم الحياة الدستورية على
الرغم مما كان الدستور يلاقه من تزييف وتعويق واضطهاد .

ولقد أثبتنا فى كتابنا السابق ، كيف كان فراغ الدولة من رقابة
نيابية ، أهم حوافز السفه المطلق الذى جربه الخديو إسماعيل على مصر
الخراب . إذ لم يجد فوقه برلماناً حراً يقول له : أقصدنى مشيك أيها المتلاف .
أما حين وجد برلمان ، فقد رأيناه على حداثة سنه ، وقلة حيلته
يقف فى وجه الملك فؤاد ، والملكية يومئذ فى عنقوان رهبتها وجبروتها ،
فيحاسبه حساباً إذا لم يكن عسيراً ، فإنه غير يسير . حدث ذلك عندما
وقف النائب المحترم « أحمد عبد الغفار » سنة ١٩٢٧ يناقش ميزانية

«القصر الملكي، مناقشة جريئة ، ويبرهن في غير موارد على الإسراف،
والسفه الأثيم ، المتبدين فيها .

ورأينا الإصرار الذي كانت الأحزاب والجمهير تواجه به المتربصين
بالدستور من الانقلابيين الذين اصطنعهم القصر لنفسه .

فعلى الرغم من المنشورات الإدارية التي كانت تبيح لضباط البوليس
أن يستوقفوا ويفتشوا ، ويسوقوا إلى سجون الأقسام كل من يشاءون
وعلى الرغم من منع الاجتماعات السياسية واقتحام الأندية والاعتداء
الوحشي على الناس ، وعلى الرغم من القوانين التي كانت تصدر ،
لتصفد فيها الجمعيات والهيئات السياسية ، وتجعل أمر حلها في يد
الحكومة ، وعلى الرغم من العبث بقانون الانتخاب عبثا يفضي إلى
تعطيل إرادة الأمة .

على الرغم من وسائل الإغاثات التي كانت تطارد الدستور والشعب ،
فقد كانت هناك دائما أمة ترفع هامتها ، وتشدد قامتها ، وتسير على صراط
الواجب في ثبات ومخاطرة .

وليس في وسعنا أن ننسى يوم أعلن عمدة البلاد اضرابهم احتجاجا
على تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ،
حتى اذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم ازدادوا هم تالبا وتشبثا .
وسرت عدوهم المباركة إلى كثير من زملائهم الآخرين وليس بوسعنا
أن ننسى إجابة أحد أولئك الريفيين البواسل للقاضي أثناء محاكمته
إذ قال : « ياسيدي القاضي : إذا كانت تهمة هي الاستهانة بواجبات
وظيفتي ، فما أنا إلا مقلد لرؤسائي وحكاي الذين استهانوا بواجبات
وظائفهم ، وخانوا الدستور والأمة . »

في أي عهد كانت هذه القوارع تنهال على رؤس الأسياد والحكام؟
في عهود بعيدة ومعظمنا من مدنيين وعسكريين لم يكن يومئذ أكثر
من أطفال يلعبون ، أو طلاب يتعلمون ، أو موظفين عاكفين على
أقنصم ووظائفهم . وكانت هذه الصيحات المدممة توقف الوعي
السياسي شيئاً فشيئاً .

لم تكن تنبعث من البرلمان فحسب ، بل ومن الصحافة والكتب
والمظاهرات ، والإضرابات ، وكل هذه الوسائل التي لا وجود لها إلا
في النظم الديمقراطية .

ووفق هذا الوعي يشب شباباً سريعاً تغذيه الحرية والحياة النيابية
التي لم تكن صواباً خالصاً ، ولا خطأ خالصاً . لم تكن صلاحاً محضاً ،
ولا فساداً محضاً . ولكنها كانت مثل أشياء الحياة جميعها ، خليطاً من
الخير والشر ، يبيد أنها أترعت الوعي بالقوة وهيأت له الدوام ،
والاستمرار حتى ارتفع منسوبه في عامي (١٩٥٠ ، ١٩٥١) ارتفاعاً
جاوز الحسبان ، فرأينا أعضاء برلمانيين يمتنعون جبهة عن المساهمة في
شراء هدية للملك . ويطلبون تسجيل ذلك الرفض في سجلات البرلمان .
ورأينا نواباً آخرين يقفون ضد تشريعات كانت تحمل من الملك
السابق بطاقة توصية . . بل تحمل أكثر من ذلك . . تحمل مشيئة سامية
مدججة بالعناد والرصاص . فاذا الجهاز الديمقراطي ، ممثلاً في (البرلمان
الوفدي) يحطم مشيئة الملك ويصرخ في وجه المحاولة الأثيمة : الأمة
مصدر السلطات . !

إن مظاهر تقدمنا السياسي في ظل الدستور لا تعمل عندى في
انتقالنا من دولة محمية إلى دولة مزقت المعاهدة .

ولا من دولة جائمة تحت امتيازات ظالمة إلى دولة ألغت الامتيازات

ولا من دولة (ساقطة القيد) إلى دولة مسموعة الصوت، ولا من دولة تحكمها مشيئة فرد إلى دولة يحدوها برلمان منتخب من أبنائها .
وإنما تتمثل قبل كل هذا في مقدرة الحياة الدستورية على البقاء والإنتاج رغم المؤامرات التي حاقت بها فعطلتها أكثر من مرة، وسخرت نصوص الدستور لأغراض طبقية . ومع هذا فقد استعصى الدستور على الأعاصير . ولم يتمكن من البقاء فحسب ، بل ومن الإنتاج أيضا فغمر البلاد بالتقدم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي
لقد كانت ميزانية التعليم في العام الذي ولد فيه الدستور = ٢٠٣ / ٥٠٥ / ٢ من الجنيهاً .
وظلت تنمو وينمو معها التقدم الثقافي حتى بلغت في عام (١٩٥١ - ١٩٥٢) ٤٦,٥٤٠,١٥١ جنيهاً .

وتسلم الدستور البلاد وعدد الطلاب الذين يتعلمون العلم نصف مليون . ثم مضى يفسح المجال ويحتال على العقبات التي كانت توضع في طريق الشعب كي يظل قرين الأمية والجهل حتى بلغ عدد الطلاب في عام (١٩٥١ - ١٩٥٢) ١,٩٠٠,٨٧٧ طالبا
وواصلت الحياة الدستورية بناء النهضة العلمية حتى صار عندنا :
٨٨٠٢ مدرسة و ٢٩ كلية جامعية و ١٧ معهدا عاليا .
و ٣٥٠ مستشفى بعد أن كان عدد المستشفيات في سنة - ١٩٢٥ -
٣٠٠ مستشفى .

ولم تكن هناك قبل الدستور نقابات للعمال يتكتلون فيها حول مطالبهم وحقوقهم ، فأباح الدستور تأليفها ، وعلى الرغم من محاولات أعداء الحرية والشعب فقد صار لدينا حسب الإحصاء الرسمي لعام (١٩٥٠) - ٤٩١ - نقابة يشترك فيها - ١٤٩,٤٢٤ عاملا

وكانت الحركة التعاونية أملاً ، أو جنيهاً مهماً ففتق الدستور مغاليتها وبلغت جميعاتها حسب التعداد الرسمي لعام ١٩٤٩ ، ٢٠٠٩ جمعية . وكان للاستقرار النسبي الذي أتاحتها الحياة الدستورية أثراً طيباً في نمو الحركة الصناعية ، فصار لدينا عام ١٩٥١ - ١٢٤,٥٥١ مصنعاً ونما عدد العمال الصناعيين بالتالي ، فبلغ في السنة نفسها ، ٤٧٤٨٣٢ عاملاً فنياً ، عدا - ١٨٤,٤٩٠ يشتغلون فيها .

وبلغ عدد المتاجر حتى عام ١٩٤٧ ، ١٥٩,٧٥٧ واتسعت حركة النقل والبريد .

وبلغ صافي الدخل الأهلي حتى عام ١٩٤٨ ، ١٠١٧ مليون جنيه . هذا عدا الوزارات الجديدة والمصالح العديدة والقوانين الكثيرة التي تمثل نمواً في حياتنا العامة وأطراً لنحو الرقي والنضوج وهذا . مرة أخرى عدا الحرية التي أتاح لنا الدستور المضطهد منها حظاً ايباً ، في العقيدة ، وفي الفكر ، وفي الرأي ، وفي المعارضة . ولو لم يكن من فضل للحياة الدستورية علينا سوى هذا الفيض الغدق من الثقافة الحرة الطليقة الشاملة لكفانا وكفاه .

إن الحكومات غير الدستورية تعتمد مهما تكن عادلة نزيهة على الرقابة . وهذه الرقابة تقضي على أئمن مواهب الأمة . ألا وهي : نزاهة العقل وسلامة التفكير .

وإننا لنعجب دائماً ، كيف استطاعت الحياة الدستورية أن تخصب هذا الإخصاب ، ومؤامرات الانجليز والقصر تركض وراءها ، وتملا طريقها بالحفر والأخاديد ؟

ثم تحفظ على الأمة أئمن ممتلكاتها - الحرية .

لقد فك الدستور وثاقنا من الكبت الذى كان يجعل حياتنا سلسلة متصلة من الازمات النفسية .

وصحيح أنه كان قبل الدستور محاولات للتعبير عن النفس وكانت تصل حداً من الجرأة والاستخفاف بالطغاة . لكن الفارق بعيد بين المعارضة قبل الدستور والمعارضة فى ظله .

فالأولى كان أمرها موكولا إلى الخديو أو السلطان . وكان أعضاؤه عنها يعتبر تسامحا . لأنه يملك حق المنع والمنح .

أما فى ظل الدستور فقد انتقل هذا الحق إلى الأمة ولم يعد التسليم به تسامحا بل حرية .

وهذه مسألة خليقة منا بالتدبر والتمعن ، فقد يوجد دكتاتور تقتضيه ظروف خاصة أن يسمح بالنقد والمعارضة . ويقول بعض الأغبياء أو المفرضين لماذا تريدون الدستور وهذه حرياتكم مكفولة ؟ ولكن هذا السلوك الوقتى من الدكتاتور أى دكتاتور . ليس حرية أبداً . إنما هو تسامح .

والفارق بين الإثنين بعيد ، جد بعيد .

لأن الحرية حق . والتسامح منحة

ومصاير الشعوب لا تناط بالمنح والتبرعات ، إذ أن الحاكم الذى يبدو له اليوم أن يتسامح . قد يبدو له غداً أن يتعصب .

ولذلك فإن السلطة الوحيدة التى لاتضيق ذرعا بالحرية هى السلطة الدستورية لأنها بطبيعة تكوينها لا تطمح فى أى امتياز ، وبالتالى فهى لاتسعى لتوكيد ذاتها على حساب غيرها .

وإن هذه النقطة من الحديث لتفضى بنا إلى نزعات السلطة المطلقة التى تفسد كل شىء حتى صاحبها .

السلطة المطلقة تفسر صاحبها

إننا في هذه الفترة المجاهدة من تطورنا في حاجة إلى التناصح والوضوح وإذا كان الله يزعم بالسلطان مالا يزعم بالقرآن ، فقد صار حقا لزاما علينا أن نقوم الحاكم إذا انحرف . . ولكن خير من ذلك وألزم أن نرده عن الانحراف قبل أن يتلبس به .

وليس هناك انحراف أضر من تفرد الحاكم بالسلطة ، وإيس معنى تفرده أن يقف على مسرح الحكم وحده فقد يؤلف برلمانا على غرار البرلمان الفاشي أو النازي ، وقد يضع دستورا يعطيه امتيازات دكتاتورية .

أذن فواجب الأمة الرشيدة أن تعيش مفتوحة العينين على مقوماتها السياسية وعلى رأسها الدستور .

وعليها أن تؤمن بأن الحكم المطلق يفسد صاحبه ولو كان قدينا ، وإذن فكلما ازداد إعجابها بحاكم ، وجب أن ينمو مع هذا الإعجاب حرصها على مراقبته وتحذيره . . إننا لا نقصد لأننا بطبيعتنا فاسدون بل لأن هناك أشياء خارجة عنا تدعونا للفساد ، وتزينه في قلوبنا ، وتسكبه في وجداننا . . والسلطة المطلقة على رأس هذه الأشياء . وإني لتراءى لي دائما إحدى المفارقات البليغة في حياة هتلر .

فقد حدث وهو لا يزال بعد عضوا عاديا في حزب العمال الاشتراكي أن رأى كتابا معروضا في واجهة إحدى المكتبات ، واستهواه عنوان الكتاب وموضوعه . وتحسس جيبه السغبان فألفاه خاويا . واصططكت أسنانه من الحسرة ، واندعه يكمل القصة بنفسه .

(. . ومضيت أبحث عن صديق يقرضني ثمن الكتاب ، فلم أجد . وفي هذا الحين ، وقد تفتحت شقيق للكتاب بشكل لا يحتمل ، طاف

بخاطري حرمان الناس حتى من العلم ، فتمنيت أن أكون أحد أولئك
الرأسماليين الكلاب ساعة واحدة أصدر فيها أمراً بوضع كل ثروتي في
خدمة العلم وإباحة فرصته للجميع) !!

أرايتم الروح النذل المتبدىء في هذه الكلمات . . . ؟
إننا لانشك في أن هتلر كان يعبر عن إحساس كريم صادق يومذاك
ولكن انظروا ماذا حدث بعد ذلك حين دب ديب السلطة المطلقة في
ضمير الرجل .

لقد انقلب عدواً لدوداً للعلم والعلماء . وأنزل برواد المعرفة في
أمتهم أمثال (فرويد) و (لودفيج) و (كريزلر) أقصى أنواع الاضطهاد
حتى غادروا وطنهم أسفين .

ووضع الجامعات وحركة التأليف والنشر تحت رقابة صارمة مبيدة
بل إن اشتراك العلماء في المؤتمرات العلمية الدولية ، صار خاضعاً
لرقابة بوليسية مزعجة . ١

ولا ندرى كيف أمسى هذا المقيم بالكتاب المعروض ، وإذا العلم
أعدى أعدائه وألد خصومه . فما كان يغزو بلداً حتى يبدأ بعلمائه فيجعلهم
حنطة لرحاه . ففى (براغ) جرد جميع مكباتها العامة من ذخائرها ،
وأغلق في عنف هستيرى أقدم جامعات أوروبا قاطبة وهي جامعة
(براج) وحكم بالموت على ألف ، وزج في السجن بسبعة آلاف من
رجال الثقافة وطلابها . ١١

وفعل مثل ذلك أو قريباً منه في بولنده وتشيكوسلوفاكيا وبلغبه
الحنق على العلماء أن دبر يوماً لاساتذة جامعة (كراكاو) خدعة تشبه
مذبحة المالك ، إذ دعاهم لمحاضرة عن (الاشتراكية الوطنية الألمانية)
حتى إذا انتهت ، وهموا بالإنصراف فوجثوا بعربات النازي ، الثقيلة

الحجم والوطأة تنتظرهم بالباب وكدسوا فيها كالخراف إلى سجون برلين
ومعاقلها . ١١

وهكذا بدأ هتلر الإنسان يهيم بالعلم ، وانتهى هتلر الدكتاتور إلى
مقت العلم ، وتشريد العلماء الذين لا يسخرون مواهبهم لتغذية غروره
وتملق صلفه .

وهذا المثل يرينا كيف أن السلطة المطلقة لا تتلف وطنية صاحبها
فحسب بل وتتلف فطرته أيضاً .

وحيث يوجد الحاكم بأمره . توجد آفة الفضائل كلها ، وهو الغرور
والنفاق . . والغرور والنفاق رذيلتان تتفاعلان معا وتتناوبان وسائل
البقاء . فغرور الحاكم يتطلب نفاقا يسبغ عليه ما ليس فيه من الخير ،
وهذا النفاق بدوره يتنفس ويربو كلما استجاب له الغرور وثمل به .

والحاشية الحبيثة من لوازم الحكم المطلق ملكياً كان أم جمهورياً
لأن الدكتاتور حين يحس الفراغ حوله يتوق إلى أنيس يدثر به وحدته
ويطمئن به وحشته ، وهذا الدثار لن يكون الشعب بحال . عندئذ يلجأ
إلى الحاشية ، فيصطفي من المغامرين والشذاذ جماعة تسارع إلى هواه ،
وتدفيء بأكاذيبها الساخنة مشاعره المقرورة وعواطفه المشلجة .

وتتسع دائرة (الحاشية) كلما اتسعت ذمة السلطة التي تبعثر عليها
مال الأيامي واليتامي والمساكين . ١

ولقد رأينا حاشية (فاروق) كيف صنعت منه خليئة لا تتسع لها
مغفرة البشر . ١

وإنا لنذكر كيف كانت الصحافة التي أناط الله بها أكرم الرسالات
من توجيه الناس وتعليمهم ، والدفاع عنهم ، نذكر كيف كانت تتحدث عنه
فاذا بات في (ماخور) وهي تعلم ، طلعت على الناس صبحاً وهي

تقول : إن جلالته أصيب بانقلونزا حادة من جراء تفقده في الظلام
والبرد شئون رعيته . !

وإذا أجرم . قالت : إن جلالته يتعبد . !

وإذا سرق ، قالت : إن جلالته تبرع . !

وإذا بصق . قالت : تفضل - حفظه الله - وبصق . !

أكان من الممكن أن يظل « فاروق » طاهراً عادلاً وهذه الآفات
تأكل نواياه واستعداده ؟ .

كلا . وتلك طبيعة البشر .

ومن أجل ذلك . رأينا عمر بن الخطاب وهو الحصيف الأريب
يبصر ابن مسعود سائراً ومن ورائه جماعة من مريديه . فيعدو وراءهم
حتى يدركهم فيزجرهم عن ذلك قائلاً :

« إياكم أن تعودوا لمثلها أبداً ، فإنها فتنة للتبوع . وذلة للتابع . »

ومن أجل ذلك وجدنا رسول الله عليه السلام يقول :

« راحثوا في وجوه المداحين التراب . » . !

لقد علم - عليه السلام - كما علم عمر من بعده أن النفس البشرية
كالأسفنجة إذا سقيت ماء فرأتاً نهلتة .. وإذا سقيت ملحاً أجاجاً شربته .
والحاشية نبات شيطاني فضولي يظهر عندما تجذب الأرض من نبات
الحرية والديموقراطية . وهي عملة رديئة تجاهد في مكابرة وإصرار حتى
تلتجىء العملة الصحيحة إلى الاختفاء .

ولكن حين يوجد نظام ديموقراطي تهاوى وتحترق في شمسهِ المشرقة
إن الحاشية ليست اصطلاحاً رمزياً ، وليست شيئاً غير ذي بال .
إنها في النظام الدكتاتوري تأخذ مكان الشعب . و كان الدستور
وتدلس على الحاكم فتقنعه بأساليبها الخاصة أن الشورى تتحقق بجماعة

من العقلاء المحنكين . وهى - أى الحاشية - خير من أوقى العقل والحكمة
وإذا كان الحاكم رجلاً - طرزانيا - ضربت له الأمثال بجنكيزخان
والاسكندر . ومترنيخ .!

وإذا كان متدينًا وديعًا . ضربت له المثل برسول الله عليه السلام
فهو لم يكن معه مجلس نواب ولا مجلس شيوخ . وإنما كان يكتفى فى
تصريف أمور الناس باستشارة أبى بكر وعمر . وبعض أصحابه المقربين
أرايتم . ؟

إن خطر الحاشية لا يمكن فى تفاتها ، بل وفى تضليلها للدكتاتور ،
وإقناعه بأنه ديموقراطى رصين ، يعتمد على الشورى المنظمة ! وينأى
بنفسه وببلادته عن حكم الغوغاء .

والسلطة المطلقة تبنى . أحياناً وليدة ظروف وضرورات لا يمكن
تجاهلها ، فتأخذ لوناً من المشروعية والاعتبار ، ولكن طبائع الأشياء
ترفض لهذه الضرورات أن تدوم لأن دوامها معناه الخروج بالحياة عن
سنتها وما لو فها ولكن الحاكم المطلق وقد استمرأ حلاوة التفرد والوحداية ،
يحاول أن يضفى على الضرورة دواماً ليس لها ، ويخلق أخطبوطاً من
المشاكل والمتاعب لتضل الأمة فيه عن أهدافها ، وتلسى - ولو مؤقتاً
بحريتها . وكلما أحس بواكير معارضة يتكون جنينها ، افتعل أى سبب
لسحقها ووأدها . فحين رأى النازى أن الأحزاب تضايقه ، والصحافة
تريد أن توجهه . أحرق الريخستاج . واتهم بحرقه خصومه السياسيين
وتخلص منهم فى يوم وليلة

فواجب الأمة الواعية أن تدرك مدى الضرورة التى مكنت للسلطة
المطلقة حتى تنتهى بانتهاها . فمثلاً ، إذا كان هناك فى أمة من الأمم فساد
سياسى وعبث بالدستور دفعاها أو دفعا فريقاً إلى أحداث انقلاب

يستنقذ به مستقبلها . فأن طبيعة الانقلابات تفرض على الأمة ظرفاً استثنائياً خاصاً . ولكن يبقى عليها إدراك أن هذا الظرف الاستثنائي ضرورة تعيش فرصتها ولا تزيد . وفرصتها تتحدد بالأسباب التي تقتضي وجودها . والأسباب التي تقتضي اختفاءها .

ولنأخذ الانقلابات المعاصرة في مصر وسوريا مثلاً .

إن الظروف التي استحدثت هذه الحركات وهيأت لها وجودها كانت تتلخص في : عدم احترام الأمة والدستور ، وإذن فالظروف التي تقتضي اختفاءها وزوالها هي (احترام الأمة والدستور) . .

لقد عبثت السلطات الحاكمة في البلدين عبثاً أخرج الحكم النيابي عن أغراضه النبيلة الممثلة في حماية مصالح الأمة واحترام مشيئتها . وكان الدستور هنا وهناك . كما هو في كثير من بلاد هذا الشرق

الحزين (منشقة) تجفف فيها الأيدي الملوثة بالإثم والعار .

ولم يكن بد من عمل يرد طبائع الأشياء إلى مكانها . أي يرد إلى الأمة سلطانها . وإلى الدستور توقيده واحترامه . وذلك لا يكون باستقالة الظرف الاستثنائي . لأن هذا الظرف إذا جاوز فرصته فقد ذاته ، وأصبح بقاء الأوضاع المترتبة عليه إخلالاً تاماً بالدستور .

وليس هناك أخطر على حريات الأمة من دوام الحالة الاستثنائية التي تتخلل عهدين من عهودها . كما يحدث الآن في مصر وفي سوريا وفي العراق .

وذلك لأن استمرار هذا النظام العارض للسلطة غير الدستورية يجعله يتسلل في النظام الذي يعقبه . ولو كان دستورياً . وعندئذ لا تستطيع الحكومة التالية أن تفلت من حكم القواعد التي نشأت بمقتضاها .

ولقد كان (غاندي) من المبشرين بهذا الوعي المؤمنين به حين قال :

(الاستقلال كاندركه هو إزالة السيطرة البريطانية . والتحرر المطلق من الرأسماليين البريطانيين والهنود . وهو أيضاً التحرر المطلق من القوات المسلحة . فالأمة التي يحكمها الجيش لن تكون أمة حرة) . .
وطبيعى أن التحرر من القوات المسلحة . كما يعنيه غاندى . وكما تريده الديمقراطية السليمة . لا يكون باختفاء (السترة العسكرية) بل باختفاء (الروح العسكرية) . فلقد خلع (مصطفى كمال) رداءه العسكرى وأعاد الجيش إلى نكباته . ووضع دستوراً زاهى النصوص والكلمات ومع ذلك لا يستطيع منصف أن يقول : إن تركيا تحررت بهذه المظاهر من القوات المسلحة . التى كان يمثلها فى الحكم - قائدها الأعلى أتاتورك . ولا يستطيع منصف أن يزعم بأن حكم ذلك القائد العام : والرئيس المنتخب . كان حكماً ديمقراطياً . فلقد كان هناك دستور يصون الحرية وكان هناك أيضاً تطبيق يضطهد الحرية . ولا يسمح بالمعارضة البرلمانية ولا بتعدد الأحزاب . ولا بكبح جماح السلطة السائدة المطلقة .

إن الملاحظة الجديرة بالاعتبار فى قصة (أتاتورك) وفى قصة كل حاكم يجرى غرامه بالسلطة المطلقة بجرى الدم من نفسه ووجدانه أن العهد (السكالى) لم يستطع أن يفلت من حكم القواعد التى نشأ بمقتضاها وما كان باستطاعته ولن يكون باستطاعة الآخرين الذين لهم مثل ظروفه أن يتغلبوا على هذه القواعد . إلا بشئ واحد : هو الإيمان الأكيد بالديموقراطية .

والسبيل إلى ذلك هو المبادرة إلى تطبيق مناهجها ونظمها قبل أن تنشب ضراوة الحكم المطلق مخالفاً فى ضمير الحاكم . فلا يستطيع الإفلات من إغرائها وسحرها . وحق لا يحرضه هذا الإغراء على اجتراح موبقات عارمة أهونها . تزييف الحياة الدستورية . وتحريفها عن موضعها

الصحيح . وجعلها - حين تكرهه الظروف على إقامتها - مجرد شكل لا موضوع له . وتمثال لاروح فيه .

* * *

إن الانسان الذى لا تفسده السلطة المطلقة ، لم يخلق بعد . وكل الذى يحدث أن بعض هؤلاء الحكام المطلقين الفاسدين لا يقفون أمام المرأة طويلا . ولا يعرفون أنفسهم جيداً . وأيضاً لا يعرفهم أولئك الذين تسدل الوصولية الذليلة والنفعية الاثيمة على أبصارهم غشاوة من الضلال والهوى .

وكل الذى يحدث أيضاً . أنهم يتعللون بأن الغاية تبرر الوسيلة . فمصطفى كمال - مثلاً - وهو الرجل القوي الذى كان له من تاريخه وبسالته واعلمثانه ما يتيح له مواجهة الأمور والخصوم بمنطقه ، أفسدته السلطة بل أضعفته السلطة المطلقة . ففسد قوته . ونسى عظمة نفسه . وراح لى يتمكن من إعلان الجمهورية فى ساعة من نهار يأمر باغتيال معارضيه فى الجمعية الوطنية . ويهدد الآخرين فى جبهة وإعلان بقصف رؤوسهم وإهدار حياتهم .

إنه ليس (أتاتورك) هو الذى يفعل هذا وحده . ولكنهم جميعاً يفعلون . ولقد رأينا نفس الصورة فى الانقلاب العسكرى السورى . إن هذا الانقلاب يمثل قصة (السلطة المطلقة) جميعها . يمثل نشوءها وتطورها وطبيعتها .

فلقد كان كما تكون السلطة المطلقة غالباً . نتيجة لسلطة مطلقة أخرى أفناها فسادها . إذ جاء ردا حاسماً على محاولة وزارة (خالد العظم) تزوير الانتخابات لمصلحة أنصارها .

ولكن الرجل الذى ثار من أجل الديمقراطية لم يلبث أن استنাম

للسلطان المطلق ، وبهرته عصا المارشالية المتلألئة ، فكفر بالحرية التي أوصلته إلى المنصب العظيم ، وحل جميع الأحزاب السياسية وقذف في قلوب أمته الرعب واستضاف إلى المعتقلات عددا من المواطنين . كان سينمو نموا فاحشا لو لم يباغته مصيره الأليم .

ووقع انقلاب ثان ، وثالث . اجتمعت في خلالها (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور . وانتخب (الأتاسى) رئيسا للجمهورية ، وألف (ناظم القدسي) الوزارة . وتحولت (الجمعية التأسيسية) إلى مجلس نيابي ثم ماذا . ١٤ !

ثم لا تزال الأحزاب السياسية منحلة ، والحرية مرهقة . لأن السلطة التي قامت في فجر يوم (٣٠ مارس) عام ١٩٤٩ لتحمي الدستور والشعب بدا لها أن تقوم بنزعة تمتع نرجو أن تنتهي قريبا ، لتبدأ نزعة الدستور والشعب . ١

فلنذكر جيدا أن لا قيمة للظاهر الديموقراطية في أى مكان . في مصر . في سوريا . في السند . في البند . إلا إذا انمحت الرغبة في السلطة المطلقة من ضمائر الحاكين . .

الربيع والديموقراطية :

ندرك بما تقدم أن كافة الدواعي السياسية . والأخلاقية والمنفعية تتطلب الحكم الديموقراطي الذي لا تكدره شوائب التزيد أو الانتقاص . ولقد بلغ الناس في المعرفة والوعي شأوا يدعو الدكتاتورية ، إلى التلغع بمبررات تخدع بها الجماهير عن حقيقتها .

فإذا أعياها أن تختفي وراء إصلاح سياسي . أو إصلاح اقتصادي . لجأت إلى الاختفاء وراء غرض ديني .

وما دمنّا قد أبنا بصورة موجزة لكنها واضحة ، ما بين الدكتاتورية والنهضات الصحيحة النامية من شقة تتعاضد مجتازها . فان طبيعة البحث تقتضينا أن نكشف بالتالى عن مسافة الخلف بين الدكتاتورية والدين إن الإصلاح الدينى إذا كان يخاف الإلحاد على الناس فأول واجباته إذا كان صادقا ألا يتوسل لإقرار الإيمان بالإلحاد كراه والعنف ، فإن اعتماده على الفاشية توقعه فى المحذور الذى يحذره ويخشاه .

أليس يحذر الإلحاد وينأونه . ؟

إن الفاشية نفسها إلحاد مسلح . !

نعم ، إلحاد بحقوق الله . وبحقوق الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض فصار كل انتقاص من حريته أو عدوان على حقه ، تجديفا فى حق مستخلفه وموكله .

ويجب أن يكون مفهوما ألا سبيل مطلقا إلى العثور على مبررات دينية تساند الحكم المطلق فى أى زى من أزيائه .

فالدين فضلا عن كونه فوض إلى الناس أمر اختيار الحكم الذى يصون كرامتهم ، ويحقق مصلحتهم داخل أسوار الإيمان والعدل ، فانه مع ذلك لم ينس أن يغمرهم بالتوجيهات التى تشير كالضوء إلى أفضل أنواع الحكم جميعا : وهى الشورى .

لقد شدت الأديان كلها زناد الوعى الإنسانى فى البشر ، وهتف الأنبياء بين ظهرائهم ، أنهم ليسوا ضيعة تورث ، ولا سلعة تباع ، ولا قطيعا يسام . وأن أمهاتهم ولدتهم أحرارا ، ويجب أن يظلوا كذلك وإن هذا المعنى ليسمى واضحا مشرقا حين نسمع أو نقرأ سخرية القرآن بالملوك . وكأنه فى سخريته هذه يهيب بالمحكومين أن يرفعوا رءوسهم لتسقط من فوقها تلك التيجان التى فرضتها عليهم شهادة الميلاد . .

فهو طوراً يذكرهم بقوله (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا)
وطوراً بقوله : (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة
أهلها أذلة وكذلك يفعلون)

وهو وإن كان ينقل هذا الرأي عن (بلقيس) إلا أنه يحيطها في
سياق قصتها بإطار من التقدير يحمل تزكية رأيها وإقراره .

ويبارز الدين الحكيم المطلق مبارزة واقعية ، ثم لا تنسى الكتب
المنزلة أن تنقل إلينا أنباء هذه المبارزة لتظل مهمازا وحافزا .

فحين جاوز أحد فراعين مصر القداماء حدوده ، واستعلى بجبروته على
الناس . يقتل أبناءهم ويستحي نساءهم ، ويناديهم في غطرسة وبغى :
(أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي ؟)

عندما حدث ذلك ، اصطنع الله له رسولا ، هو موسى عليه السلام
وقال له : (اذهب إلى فرعون إنه طغى) وهكذا جعل الله سبب بعثة
موسى طغيان فرعون ، وحاجة الناس إلى رائد يخلصهم من ضلال هذا
المستبد الغشوم .

وفعلا جاء موسى ، وشجر صراع وثيد بين الحرية والآنانية ،
وانتهى الصراع أخيراً عند شاطئ البحر ، حيث ابتلع اليم فرعون ،
ثم بصقه على الشاطئ ليظل عبرة ومثلاً . ١

ولا تزال كلمة عمر بن الخطاب ، شعاراً مرتفع الرنين في ضمير
البشرية : متى استعبدتم الناس ، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . ؟ ولقد
بلغ من حرصه على حرية الناس أن رفض استخلاف أحد من بعده
وقال كلمته الطيبة :

(مالي ولا وزاركم ، أحملها حيا وميتا . ٢)

مرة أخرى ، لن تجد الفاشية أى مبرر ديني لقيامها وستظل مسافة الخلف بينها وبين الدين بعيدة جدا . .

فالفاشية — مثلا — لا تضيق بشيء مثلاً تضيق بالنقد والمعارضة مع أن الدين بموضوعه وطبيعته وحيثيات نزوله ليس شيئاً سوى نقد ومعارضة وتوجيه .
وهو بهذا يحىء تعبيراً قويمياً عن الفطرة الإنسانية التي فطر الله عباده عليها .

فليس ثمة فارق بين حق الناس في التنفس ، وحقهم في المعارضة . كلاهما ضرورة لا بد منها لتأمين الكائن الحي واستمرار نمائه .
ولقد أودع الله في كل فرد قدرة على التمييز ، وجعل له عقلاً يلهمه ويهديه .

وتفاوت العقول يقتضى بالبداية تفاوت الآراء .
ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولكنهم وهو يهديهم
لحياة لها قيمة ، تركهم يدركون بأنفسهم الغاية المنشودة من خلقهم .
وهي الصعود بإنسانيتهم إلى ذروة الكمال الميسور .
والقيمة الأخلاقية لحياتنا تتمثل أولاً ، وقبل كل شيء ، في حبنا الحق ، واستجابتنا له .

والذين يحبون أنفسهم أكثر مما يحبون الحق ، هم وحدهم الذين ينكرون على الناس إبداء آرائهم ، والتعبير عن أنفسهم .
وهؤلاء يزدريهم الدين بنفس القوة التي يزدري بها الكفر ، ويرى فيهم تعبئة ملجدة ضد التقدم والارتقاء . .

إن الحكم المطلق ينكر حق المعارضة والنقد .
وإن الأديان جميعها موكب متساوق للمعارضة والنقد .

انظروا !

هذا ابراهيم عليه السلام يخاطب سادة قومه :

— ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟

— قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين .

— قال : لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين .

وحين تبلغ المعارضة مداها دون أن تردع قوى التعصب والعناد والشر ، ينتقل — عليه السلام — إلى طور آخر من أطوار النضال هو : طور المقاومة ؛ فيصرخ بين ظهرائهم : تالله لا كيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين . .

ويحمل معوله وينهال فوقها حتى يجمعها جذاذاً . . . وحين يساق إلى النار يصيح في سخرية وتحد :

— أف لكم ، ولما تعبدون من دون الله . أفلا تعقلون ؟

أليس هذا المشهد الفذ يسمو بالمعارضة حتى يجعلها شعيرة من شعائر الله ؟

وهذا نوح عليه السلام ، ينادي قومه وعليتهم :

— اتقوا الله وأطيعون .

فيجيبونه هازئين به وبمن معه من الفقراء والكادحين :

— ما نراك إلا بشراً مثلنا ، وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا . .

فيجيبهم : — إن تسخروا منا ، فإنا نسخر منكم كما تسخرون .

ويفتح الله بينه وبينهم ، ويهبط إلى الأرض بسلام من ربه وبركات

عليه وعلى أمم ممن معه ، ويدهم الموج خصومه ، فيصيرون المفرقين . .

وذلك شعيب عليه السلام ، يتحدى الذم الناهبة العطنة ، فينادي

أصحابها :

— أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين . فيجيئونه : — إنما أنت من المسحرين . ما أنت إلا بشر مثنا . وإن ظنك لمن الكاذبين فيرد عليهم : اعملوا على مكانتكم إني عامل . سوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه . ومن هو كاذب . وارتقبوا . إني معكم رقيب .

وهكذا تتوالى مشاهد المعارضة والمقاومة ، تدفع غوائل البلى والتسلط ، ويقوم بها في مشقة وكبد ، أنبياء الله المصطفون ورسله الأخيار فإذا جاء دور الإسلام وجدناه يشد زناد المعارضة إلى أقصاه ويقف الرسول عليه السلام يتلو على الناس كلمة الله . فيقول وكأنه يردد نشيداً ثورياً :

— وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله . والمستضعفين من الرجال والنساء والوالدان . الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها . واجعل لنا من لدنك ولياً . واجعل لنا من لدنك نصيراً . ؟ ؟

وليس ذلك فحسب . بل هو يبشر بفلسفة جديدة . فهو لا يرى المقاومة عملاً من أعمال التقويض والهدم . بل سبيلاً من سبل البناء . والانتصار للحياة نستبين ذلك من قوله عليه السلام : انصر أخاك ظالماً . أو مظلوماً . فإذا سئل كيف تنصره ظالماً . ؟ أجاب : ردوه عن ظلمه . إن روعة الدلالة في هذا المنطق الجديد أنه وضع كلمة . انصر . مكان كلمة : قاوم .

لكأنه بهذا التعبير الثوري الدقيق يعتبر المقاومة انتصاراً لأهداف الإنسانية الخيرة . وفي مقدمتها — طبعاً — العدل والإيثار .

وشيء آخر . فهو يعتبر المظلوم الذي يستنم لظالمه — ظالماً : عليه من الوزير مثل الذي على الظالمين . ويبشر الذين يمالئون ساداتهم وكبراءهم

بمصير فاجع أليم . يصور هذا المعنى الحوار الذى ينقله لنا القرآن الكريم .
إذ يقول المستضعفون فى معرض الدفاع عن أنفسهم :

— «ربنا إنا أظعننا ساداتنا وكبراءنا . فأضلونا السبيلا . ربنا آتهم ضعفين
من العذاب . والعنهم لعناً كبيراً» — فيجيبهم الله سبحانه : لكل ضعف .
أى لهم عذاب ولكم عذاب .

ولقد ضرب الرسول أصدق الأمثال فى تقبل النقد والمعارضة .
ف ذات يوم وهو يوزع بعض الخبز على الناس . أخذ أعرابى نصيبه
فاستغفره . وبسط يده بالسوء وجذب رسول الله من طوق ثوبه
جذباً غير رفيق وقال : يا محمد زدنى . فليس هذا المال مالك ولا مال
أبيك . واستل عمر سيفه صارخاً : دعنى يا رسول الله أضرب عتق
هذا المنافق :

فابتسم الرسول فى حنان وطيب وقال :

— دعه يا عمر . إن لصاحب الحق مقالا . ١١

وكان عليه السلام يكثر ترديد هذا الحديث :

إذا اعجزت أمتى عن أن تقول للظالم : يا ظالم . فقد تودع منها .

وهكذا يضيق الدين الخناق على الذين يستغلون الجماهير .
ويتجاهلون إرادتها .

فإذا كان فى الشرق العربى اليوم حكام مستبدون يبررون استبدادهم
بمبررات دينية . فلشد ما يافكون ! وإذا كانت هناك محاولات من
هذا القبيل ؟ فلتوفر جهداً . فأن وعى الناس يسبقها .

وعلىنا — نحن شعوب هذه البلاد — أن ندرك الوضع الذى يريد
الدين الخالص الحق لنا .

وهو لا يريد سوى ما عبر عنه التطور بحقوق الإنسان. وفي مقدمتها أن يحكم الشعب نفسه . بنفسه . لنفسه . أى أن تنهض الحكومة من صفوف الشعب . وتجيء ثمرة اختيار حر يمارسه الشعب . وأن يكون سلوكها من الجدوالاستقامة . بحيث تصير مغايم الحكم جميعها إلى الشعب وكل دعوة دينية . أو سياسية لا تمكن الشعب من هذا الحق . فليست من الدين الصحيح فى شيء . وليست من السياسة الرشيدة فى شيء . علينا أن ندرك هذا جيداً . فعلى إدراكه يتوقف مصيرنا إلى حد بعيد .

لقد جاء الدين يقرع أجراس الحرية ووقف الأنبياء جميعهم يرتادون طريقها للسالكين .

ولا تزال كلمات عيسى عليه السلام قوية الصدى فواحة العبير :
(إن الرب منحنى لأبشر المساكين . . أرسلنى لأنهض بمنكرى القلب ، لأنادى للمسيبين بالعق . . وللأسورين بالانطلاق .)
و حين وقف يقول للناس :

— د الحق أقول لكم : إن كان أحد لا يولد من فوق لا يقدر أن يرى ملكوت الله ..
ماذا كان يعنى بالولادة من فوق ؟

كان يعنى أن يريق الناس فى أنفسهم الخائنة الكسيرة مشاعر العزة والسمو والاعتداد ، حتى تتزعزع من ذبول ، وتنتعش من خمول ، وتعرف حق نفسها عليها باعتبارها قبساً من البارئ . الأعلى الذى هو فى السماء إله ، وفى الأرض إله .

و حين جلس يخاطب تلاميذه فيقول :

— سيسلونكم إلى مجالسهم ، وتجلبدون في مجامعهم ، وتساقون أمام
الولاة والملوك من أجل . . فتى أسلوكم ، فلا تهتموا بما يقولون ،
فسيوحى إليكم ما تنطقون . لأنكم لستم المتكلمين . إن روح الله هو
الذى يتكلم فيكم . . .

ماذا كان يريد بهذه التوجيهات ؟

ماذا كان يعنى بقوله : إن روح الله هو الذى يتكلم فيكم ؟ إنه يغمز
(الكائن الإلهى) الذى هو كامن فى كل حى يمشى على هذه الأرض .
ليسمو بأصحابه إلى حيث لا يلحقهم ظلم ظالم ، ولا غرور مغرور ،
ولا صغار جاهل ، إن الناس لم يخلقوا ليخلدوا إلى أرض الهوان . . بل
ليكونوا ربانيين ، يقولون للشئ كن ، فيكون .

وهذه الحقائق كلها صاح بها محمد عليه السلام على النحو الذى
أسلفناه من قريب . وبلغ قمة التحريض على التحرر والعزة ، وأحدثت
تعاليمه بالطغاة من كل مكان ، ووضع الإنسانية داخل سباح منيع من
حقها ، وعقلها ، وتطورها . .

ولقد وكّدت الإسلام هذه الحقيقة تؤكد من يعلم أن الناس سيختلفون
فيها بدافع من الأنانية المطلقة ، فأحيا ثقة الناس بأنفسهم حتى خاطبهم
بقوله :

— كونوا ربانيين !

وفسر الرسول مفهوم الآية فقال :

— تخلقوا بأخلاق الله .

وأمسك إمام من أئمة التصوف الإسلامى زمام الحديث ، فقال :
إن لله عبادا - إذا أرادوا . . أرادوا !

إن هذه الصورة الخاطفة التي تكشف عن طريقة الدين في تحريض الناس على حقوقهم كبشر... لم تدع للدكتاتورية الحق في أن تولد ، فضلا عن أن تعيش وتحكم .

الجمهوريّة . . لا فيهر !

والآن وقد وقف من ورائنا وازع الله ، ووازع المنطق ، ووازع المصلحة ، ترفعنا جميعا إلى الديمقراطية وتحرضنا على أن نتخذ منها عقيدة وسلوكا . فإن علينا أن نعرف ما هذه الديمقراطية التي نريدها . وفي بلاد الشرق العربي اليوم ظروف تجعلنا حين نريد الاجابة على هذا السؤال نجابه أول ما نجابه بالمفاضلة بين النظام الملكي والنظام الجمهوري . .

وقد تصل بلد كمصر إلى قرار أكثر حسما فيما يتعلق بهذه المسألة ، فتبقى على الملكية أو تتخلص منها . .

والحق أنه لا يعنينا كما سنوضح الآن في إيجاز ، أن تبقى الملكية أو تذهب

فإن المسألة لا تتعلق بنوع النظام مثلما تتعلق بطبيعته وسلوكه ، ومدى استعداده للأيمان بسيادة الشعب ، وتمكينه من فرص النماء السياسي بوجه عام .

صحيح أن شخصية الملك ، أو الرئيس ، من الظروف التي تيسره للاستبداد أو للديموقراطية ، ولكن هذا الاعتبار يتضامر أثره ، وتتضاءل فاعليته في مسألة عامة كهذه .

فالدستور الشامل الناضج ، والشعب اليقظ المهيب ، قادران من غير شك على تعليية غريزة الانانية في الحاكم ، وخفض جناحه للذين

يملكون منه ، ولا يملك منهم . ويقدرون عليه ، ولا يقدر عليهم ،
ونعني بهم - الأمة .

وبعد ذلك ، فليست جميع الملكيات شرّاً ، وليست جميع
الجمهوريات خيراً .

لقد شهدت إيطاليا إبان ثورتها عام (١٨٤٨) ملكاً عظيماً حقاً هو
(شارل ألبرت) الذي كان متربعا على ولاية (فيمونت) . .

لم يكد شعبه يدعوه لمحاربة الاستعمار النمساوي مع إخوانهم اللومبارديين
حتى هب كالليث ، ووضع نفسه على رأس الحركة ، وأذاع منشوره
الذي لا يزال خالداً في التاريخ :

- (إنني وشعبي نعطف على الجهاد الحافل بالبطولة الذي أعلنه
اللومبارديون لدفع الاضطهاد عنهم ، وإننا قادمون اليكم لنقدم النجدة
التي ينتظرها الأخ من أخيه) .

وزحف بنفسه على رأس المتطوعين من ولايته زحفا اضطر جيوش
النمسا للتراجع والهزيمة . . ثم وقعت خيانة أدارت الدائرة عليه .
وعند الصلح رفض أن يسلم للمتصرين بحق واحد من حقوق بلاده . .
حتى لقد كان الشعب نفسه يدعوه للتساهل ، فأبى واعتزل العرش تاركا
هذه الكلمات التي تشبه الشمس :

(لقد ضحيت بكل شيء في سبيل إيطاليا ، ولكنني لم أظفر بالموت
في ساحة المعركة ، !

وشهدت إيطاليا ملكاً آخر . هو ابن ذلك الملك العظيم ولعلنا جميعاً
نعرفه ، إنه (فيكتور عمانوئيل) عرضت عليه النمسا بعد توليه العرش
صلحاً ملاماً واشترطت عليه أن يعطى وعداً بإلغاء الدستور ، فكان جوابه :
(إن أسرتهم سافوا تعرف طريق المنفى ، ولكنها لا تعرف طريق العار) !

وفي الجهة المقابلة من الملعب ، نجد ملكا آخر كان يعيش في نفس الرقعة ، وفي نفس الزمن ، ذلكم هو : (ملك نابولي) الذي لقب بالملك المدمر ، فقد ألغى الدستور واشتغل جاسوسا للجيش النمساوي ، واستعان على هدم «صقلية» ، ورجعها بالحديد والنار . ! فاذا تعقبنا العوامل الكامنة وراء هذين السلوكين المختلفين ، سلوك ملك (بيمونت) وسلوك ملك (نابولي) برز أمامنا على رأس العوامل جميعا - الشعب ،

لقد كان ملك (بيمونت) ملكا على شعب زاخر بالحياة قادر على احترام نفسه ، وقادر على إقناع الغير باحترامه . . شعب أنجب (مازيني) و (كافور) وهما رجلان يعدل الواحد منهما أمة من الناس . .

نعم كان هناك (مازيني) فيلسوف القومية الإيطالية الرجل الذي يقول : (إن الانسان جيش عظيم يمشي للسيطرة في أرض مجهولة ، ولكل شعب رسالته في هذا العمل) - ثم يصف وطنه لأهله قائلا : (إنه البلد المتألق الذي طهره الألم ، والذي يطفو كملاك من النور بين الأمم) ثم يهتف في عزم المرسلين : (لنجعل من مضائر إيطاليا ، مضائر العالم ، فإما أن نحيا معه أو يموت معنا) . !

وعلى الرغم من إقامته بالمنفى ، فقد كان روحه الباسل المضىء يحدو شعبه ويحدو إيطاليا كلها وكان هناك (كافور) الداهية المخلص ، المؤمن بأتمته وبلاده ، وبالديموقراطية . . الرجل الذي كان عضوا عاملا في كافة الجمعيات السرية والثورية في (بيمونت) وفي نفس الوقت الذي كان يعمل فيه رئيس وزراء المملكة ، كان يقدم المال والسلاح ويضع الخطط لمحاربة النمسا ومقاومة استعمارها . ! وكان هناك شعب حي متمرد رغم فقره وتعاسته .

ومن هنا كان لا بد أن يكون الملك من هذا الطراز الذي قال :

إن أسرة سافوا تعرف طريق المتقى ، ولا تعرف طريق العار : !
أما نابولي ، فقد كانت محرومة من هذه الإمكانيات الباعثة والجماعات
الطامحة ، فوجد الملك الذى يمزق الدستور ويبيع البلاد . !
وهذا المثل يطرد فى كثير من الملكيات المعاصرة .

فالفرق بين الملك السابق (فاروق) وبين (اليزايث) ملكة بريطانيا
هو الفارق بين الشعبين .. !

والفارق بين ملك اليمن . وملك هولاندا - هو الفارق بين شعب
اليمن وشعب هولاندا .. !

وأيضاً ، نجد الفارق بين رئيس جمهورية بلده مثل (سوريا) ورئيس
جمهورية بلده مثل (سويسرا) هو نفس الفارق بين الشعب السورى
والشعب السويسرى ، وبين الدستور السورى والدستور السويسرى .
هذه حقيقة إذا عمقناها فى وعينا استطعنا أن نضع حداً للتبليل
السياسى ، والاتسكاسات الدستورية التى أرهقنا وكلفتنا الكثير من
الجهد والوقت . يجب أن يكون هدفنا هو الخلاص من القيصريّة ، لا من
قيصر وحده .

ليست مشكلتنا الحقيقية شيئاً سوى القيصريّة ، والقيصريّة هى عبارة
موجزة (تحريف الديمقراطية عن مواضعها) سواء كان هذا التحريف
متعمداً فى حكم مطلق ، أو فى حكم دستورى مشوه .

فإذا استطاعت شعوب هذه الرقعة من الأرض ، مصر وما حولها
أن تنفى القيصريّة من حياتها . . . بالمعنى الذى ذكرناه ، فلن يضيرها
بعد ذلك أن يكون على رأسها ملك ، أو رئيس جمهوريّة .

صحيح أنه قد يكون من غير المستساغ أن تعطى الدولة مرتبة كبيرة
لرجل كل صناعته أنه (يملك ولا يحكم . .) .

أى أنها تعطيه المرتب مكافأة له على تعطله وبطالته . ولكن ذلك ومثله معه لا يمكن أن يمثل مشكلتنا الحقة . إن مشكلتنا أن دساتيرنا غير محترمة . وهى كذلك لأنها مباءة للقيصرية المتنكرة . ولأنها لا تجد من الشعوب عناية تصحح أخطاءها . وتقوم اعوجاجها . ثم بعد ذلك تصونها فى تقديس وتقوى .

ونحن لانخاف على بلادنا من دكتاتورية سافرة : فأغلب الظن أن الظروف لن تسمح بها وإنما نحاذر أن نكرر نفس الخطيئة التى تركها لنا الماضى ، فيجىء الدستور منحة من فرد أى فرد . ومعنى مجيئه منحة أن ينطوى على أغراض خاصة . ونقط ارتكاز معينة تتيح لبعض الجهات امتيازاً سياسياً على حساب الديمقراطية الصحيحة ...

وعندئذ نكون قد تشبهنا برئيس وزراء فرنسا فى عهد لويس فيليب : إذ قال :

— كل شئ للشعب ، ولا شئ . يوكل للشعب ، أو بالقائد الصينى (يوان شى كاي) الذين تولى رئاسة الجمهورية الصينية عام (١٩١٢) على أثر الثورة التى قادها (صن يات صن)

وظل يعد الأمة بدستور حتى جاءها أخيراً بدستور يعطيه من الامتيازات أكثر مما يعطى الأمة نفسها ؟ ..

وكذلك نحاذر على بلادنا من جمود بعض الحاكين فى الأمم الشقيقة فكأن هؤلاء لا يسمعون الانفجارات الروحية والتقدمية التى تزلزل بها طلائع الحرية أرجاء الأرض التى يقفون وتقف جميعها فوقها . ؟

إن القيصرية يجب أن تختفى لأنه لا مقام لها بعد اليوم . ولعله مما يفيدنا فى هذا الموطن أن نتمعن عبارة (انجلز) التى يقول فيها :

— « خلال مجرى التطور ، يصبح ما كان حقيقياً من قبل —
غير حقيقى . حين يفقد ضرورته وحقه فى الوجود ، وتزول الحقيقة
السائرة فى طريق الفناء ، لتحل مكانها حقيقة جديدة قادرة على الحياة .
ويتم ذلك بسلام إذا كان للرحلة القديمة من الذكاء ما يجعلها
تسير إلى الموت الذى ينتظرها بدون نضال . . .
إن هذه العبارة الهادية ترسم طريق النجاة للذين لا يريدون
الشقوة لأنفسهم ولبلادهم .
إن القيصرية حيوان منقرض ، ومن العبث أن نحاول رجعه
إلى الحياة .
والقيصرية، مرة أخرى ليست قاصرة على حكم الفرد .، بل تشمل كذلك
كل ديموقراطية محرفة ، وكل دستور ملغم بالامتيازات .
فلنتنص عن أنفسنا كل ريب فى الشعوب ، ولنتركها تحكم نفسها
بنفسها لنفسها .
لقد طال شوقها إلى برلمانات تمثلها تمثيلاً صحيحاً لا غش فيه ولا
طباقية . برلمانات نبصر فيها أصحاب الوجوه التى غضنها الكدح والشقاء
فى الأرض ، وفى المصنع . .
لقد حرمت شعوب هذه البلاد فى مصر وفى سوريا وفى لبنان وفى
العراق وفى إيران ، وأيضاً فى الحجاز وفى اليمن على ما نعلم (١١)
— حرمت جميعها منذ عهد بعيد من حياة دستورية نقية ، ولم تكن
البرلمانات الاقطاعية تارة ، والبرجوازية تارة أخرى مما يمكن أن يعتبر
ديموقراطية .
ولئن كانت هذه الشعوب قد استطاعت أن تنمو بعض النمو فى ظل
هذه الحياة الدستورية المنحرفة الخالية . فإنها من غير شك . كانت ستتمتع

نمو أعظم لو كان حظها من الديمقراطية أوفر .

فإذا لم نتمكنها من المزيد الذى تطلبه كانت كارتتها عظيمة . أما إذا سلبنها القليل الذى معها . فإن كارتتها ستكون . ؟ ستكون بمتعة . . . ١ .

لقد كان منطق العابثين بالدستور من الذين قامت العهود الجديدة على أنقاضهم . أن وعى الشعوب متخلف عن الحياة الدستورية . وإذن فلا بأس أن نعطيها الدساتير تتلهى بها فقط كما يتلهى الأطفال باللعب

وفى نفس الوقت لا تمكنها من حق التصرف والإرادة . أو على حد تعبير « جيزو » الفرنسى : كل شئ للشعب . ولا شئ يوكل للشعب .
فإذا نحن وضعنا الحياة الدستورية اليوم موضع العبث فأى شئ نكون قد صنعنا ... ؟

سنكون قد تخلصنا من قيصر . ولم نتخلص من القيصرية . وما دامت بيننا ، فسوف تنجب قياصر كثيرين .

الحق أن الله سبحانه وتعالى ، لم يخلق إنسانا غير جدير بحياته . ولم توجد على ظهر هذه الأرض ، ولن توجد أيضا أمة يمكن أن يقال عنها : إنها غير جديرة بالحرية ، وإن المريض الذى تتلوى أمعاؤه تحت وطأة الطعام المضغوط . والذى لا يزداد بالتغذية إلا شحوباً ، لا يستحق الحياة وحدها بل يستحق المزيد من العناية التى تلحقه بركب الأحياء .
السنا نصنع ذلك بالمرضى ؟

أم ترانا نحرّمهم من أسباب العافية والشفاء ؟ ١ .

فإذا كانت شعوبنا مريضة - وهو زعم كاذب - فليس العلاج أن نحرّمها العلاج . وعلاج الأمية السياسية هو التربية السياسية ، والتربية السياسية ليست شيئاً يقرأ فى الكتب ، أو يتلى من فوق المنابر . وإنما هو تدريبات

حية لإمكانياتنا السياسية جميعاً . ولا شيء يسلك بنا هذا السبيل المجدى
سوى الحياة الدستورية القوية .

لو كانت شعوبنا هذه قد مارست الاقتراع ممارسة طويلة وسليمة ،
ولو كانت زاملت (برلمانات) شعبية التكوين زمالة طويلة ثم لم تتقدم ،
ولم تشخذ ملكاتها السياسية لكان من المحتمل أن تؤاخذ وتعاقب ،
ولكان من المحتمل أيضاً أن نصغى لأولئك الذين يريدون أن نقنط منها
ونياس من مستقبل الديمقراطية فيها .
لكن الذى حدث هو العكس .

وإننا - فى مصر - لنرسل أبصارنا الى تاريخنا المسجى بمظالم القرون
وآلامها ، فلا يسعنا إلا أن نعجب للعجزة الباهرة المتمشة فى صلابتنا
ونتسائل : - ألا يزال هذا الشعب كائناتنا يحيا ؟ له طوح وآمال
وله يد تبطش ، وقدم تسعى ، وهامة ترتفع ؟ !

إن الأعوام الثلاثمائة التى قضاه تحت وطأة الاحتلال العثمانى كانت
وحدها كافية لإبادة روحه ، واستئصال إرادته ، فكيف وهو لم يكن
وحيداً .. بل سبقه حكم العائلات واضطهاد الرومان ، واستعباد
المماليك .. ؟

إن انتصاره على كل هذه المخططات هو أصدق مؤهل يرشحه ويرشح
الشعوب الصديقة الممالة لأن تتسلم زمام أمورها ، وتحكم نفسها بنفسها .
لقد تورطت البلاد الديمقراطية أثناء رحلتها الطويلة فى أخطاء
جسيمة ، فهل كفرت عن خطاياها بالانتقاص من الديمقراطية أو
الشك فيها ؟

أبداً - ولقد ظل شعارها دائماً : إن أفضل علاج لأدواء الديمقراطية -

هو المزيد من الديمقراطية . فهل آن لشعوب الشرق العربى أن تسير
على الدرب كما تصل ... ؟
أم أنها ستستأنف الكفاح من جديد للدفاع عن حريتها وإنسانيتها ؟

ديموقراطية القاهرة

ذكرنا فى مقدمة هذا الكتاب أن الديمقراطية لم تعد تنحصر فى
المفهوم السياسى الضيق الذى كان لها فى القرن التاسع عشر ، يوم كان
هم البشرية الأكبر أن تتخلص من أصحاب الحقوق الإلهية . ومن الإقطاع
الذى كان يطوهم بأظلافه . وأن يولد الوجود السياسى ، للإنسان
العادى الذى لم يكن يومئذ أكثر من حيوان يسخر ..
تغير مفهوم الديمقراطية أو بعبارة أصح تطور ونما . وربطته
التغيرات الاجتماعية بمفاهيم الاقتصاد ، ومفاهيم الاجتماع ربطاً وثيقاً
اتبى إلى تداخل كل فى الآخر حتى صارت كلها نسيجاً واحداً .
ومع ذلك ، فإن التعريف القديم الذى وضع للديموقراطية لا يزال
أجمع وأصدق كاشف عنها .

فهى — كما قالوا : أن يحكم الشعب نفسه ، بنفسه ، لنفسه .
وهذا التعريف يصورها فى أزيائها جميعاً — السياسية والاقتصادية
والاجتماعية .

فحكم الشعب نفسه بنفسه يمثل الجانب السياسى للديموقراطية وحكمه
لنفسه يمثل جانبها الاقتصادى والاجتماعى .

ذلك أن الشعب حين يمشى بالحكم وفق مقتضياته واحتياجاته لن يسمع
بأن يعيش فى مجتمع تهيم عليه السخرة ، ويمتص دماءه الاستغلال .
نعم لن يقبل ، وهو الذى يملك زمام أمره ، أن يضع يديه فى الأغلال
ورجليه فى السلاسل .

فالديموقراطية التي تتجاهل حقوق الإنسان الاقتصادية تفقد ذاتها والمسألة الاقتصادية في بلاد متخلفة كبلادنا ليست مشكلة الفقراء والكادحين وحدهم ، بل هي مشكلة المجتمع كله ، والنظام جميعه . وإنها كذلك حتى في البلاد الراقية والمتقدمة .

فإذا كانت الرجعية الاقتصادية تهدد الجماهير بالجوع والإفلاس ، فإنها تهدد النظام في مجموعه بالانقسام فالانقراض .

ذلك أن تركز الثروة في أيدي قليلة ، وطبقة معينة .، يجعلها قادرة على تسخير أجهزة الدولة جميعها لصالحها بما في ذلك البرلمان والحكومة .

إن المال ليس جباناً ، كما يقولون . ولكنه ماكر خبيث . ولقد ينكش أمام بعض العوامل الطارئة والظروف العارضة ، ولكنه دائماً على درجة مشحودة من اليقظة والجسارة والتأهب للعمل السريع . . . وحتى الآن لم تعرف الإنسانية سلاحاً تقل به المال . فلا يزال هو ، وسوف يظل إلى ما شاء الله فارس الحلبة دون منازع .

فإذا كنا ثلاثة في سفر ، وأحدنا يملك من المال ما لا نملك ، شعرنا — نحن الإثنين الفقيرين — بأننا دونه ، وهو فوقنا ، وأحسننا برغبة فطرية في تملكه ، أو على الأقل في مداراته ومسايرته . وهذا المثل يتكرر في الأسرة ، ويتكرر في السوق ، وفي الطريق وفي المجتمع الكبير .

ومن أجل ذلك نرى ، الدولة ، في وضعها الحديث تحرص دائماً حتى في الدول الرأسمالية ، ونصف الاشتراكية ، على أن تتأكد من أن زمام المال في يدها إلى حد ما . ، وذلك بما تفرضه من رقابة وإشراف . ونحن لا نريد بهذا الحديث أن ننادي بنظام اقتصادي معين . كما أن هذا الكتاب لم يجعل من أهدافه المقارنة بين بعض المذاهب الاقتصادية وبعضها الآخر . .

وإنما يريد فقط ، وهو بصدد الدفاع عن الديمقراطية والتمكين لها ، أن يكشف عن أخطر العوائق التي تحول بيننا وبين الانتفاع بالديموقراطية والتي سترد كل محاولتنا النيلية تراباً في تراب .

هذا العائق الخطر نضعه تحت عنوان ، «الرجعية الاقتصادية» ، ولن نضعه تحت اسم ، الرسمالية ، إمعاناً منا في حياد هذا البحث .

وهذه الرجعية الاقتصادية حية تسعى في بلاد الشرق الأوسط كلها... وهي في بعض هذه البلاد تملك الأرض وفي بعضها الآخر تملك المصنع . والمصنع والأرض هما عماد الحياة الإنسانية وقوام الإنتاج جميعه لقد أفادت ، «حركة ٢٣ يوليو» ، على مصر خيراً كثيراً كان في مقدمته تصفية الإقطاع ، وإحلال الملكيات المتواضعة مكانه .

وحدث مثل ذلك في بعض البلاد مثل سوريا .. ولم يحدث في العراق التي لا تزال نجد فيها من يملك عشر قرى ، وعشرين قرية . ولم يحدث في الحجاز واليمن لأنه ليس هناك أرض زراعية واسعة تتيح للإقطاع أن يقوم غير أننا نجد في هذين القطرين العزيزين علينا شيئاً يماثل الإقطاع . بل نجد نفس الأثر الذي يخلفه الإقطاع ، والنتيجة التي يفضي إليها ، وهي (تركز الثروة القومية) في جيوب حفنة من الأمراء الغافلين ، والسامسة والمغامرين !! إن أولى المشاكل التي تواجه التطبيق الديموقراطي هي (توزيع الثروة)

ونحن نسميها (ثروة) في هذه البلاد تجوزا . أما هي في حقيقتها ، فشيء آخر .. اسمه سرقة ... ؟

لقد قامت الثورة الفرنسية لتحقيق أهدافاً رشيدة لا يزال معظمها (منارة) تضيء للإنسانية الطريق . وأبادت في موكبها العارم الإقطاع الذي كان قائماً يرهق مجتمعا . وألغت الملكية بعد أن شيعت الملك

والمملكة إلى العالم الآخر في مهرجان دموى عنيف اومع ذلك، فعندما لم يسمح لها التطور يومذاك أن تضع المسألة الاقتصادية موضع الاعتبار الصادق والتنفيذ الدقيق ، أخذ هذا العامل نفسه - عامل الاقتصاد . ، يبتث في الثورة القلق والاضطراب . حتى رأينا نظام الحكم ذاته يقع تحت وطأة هذه الأنواء الاقتصادية، فيستغير من قنصلية، إلى امبراطورية، إلى ملكية مرة أخرى . ثم إلى جمهورية ، فدكتاتورية ، فامبراطورية ، فجمهورية . ! لذلك نحن صادقون حين نقول : إن ولاءنا لإنسانيتنا ، وولاءنا لكفاح آباءنا الطويل وكفاحنا ، وولاءنا لهذا الفوز المبدئي الذي أفاه الله علينا وإحساسنا بالإمكانات النامية التي تؤهلنا لأن نكون من أرقى الأمم إنسانية وحرية ورخاء .

ولاؤنا هذا ، وإحساسنا هذا ، هما اللذان يحفزانا للمكافحة الرجعية الاقتصادية ، في كل أزيائها ، ويدعوانا لأن نفتح أعين شعوبنا وولادة الأمر فينا على البوار التام الذي سيكون من حظنا إذا لم نواجه هذه الرجعية مواجهة سليمة .

إننا لا ندعوكم لأن تكونوا شيوعيين ، ولا ندعوكم لأن تكونوا اشتراكيين ولا ندعوكم لأن تكونوا شيئاً من هذه الإصطلاحات والنظم . إننا ندعوكم فقط لأن تبجشوا عن علاج حاسم ضد تركز الثروة في أيدي عصابة من الناس .

ندعوكم لأن يتكافأ الإنتاج والتوزيع تكافؤاً ينفى عن كواهلنا السخرة ، وينفى عن بطوننا الجوع ، وينفى عن مجتمعاتنا الاضطراب ، ويخسم عن إنسانيتنا الهوان .

فإذا وجدتم هذا العلاج ، فضعوه تحت أي عنوان تحبون . وإذا وجد هذا العلاج . فقد وجدت الديمقراطية المشرقة التي لا تحجبها السحب والغيوم .

وهي التي عنيناها بقولنا « ديموقراطية القاعدة » ،

* * *

إن في يد الثورة المصرية الأخيرة التي حقق بها الجيش رغبة الأمة أن تكون لشعوب الشرق الأوسط المتخلفة كما كانت الثورة الفرنسية من قبل لشعوب أوروبا والعالم . ولسنا نقصد بهذه المثلية تغيير نظم الحكم من ملكية إلى جمهورية ، فقد قلنا رأينا في هذا الموضوع ، وإنما نعني مثلية أعمق ، نعني أنها ستنتقل هذه البلاد جميعا من مرحلة جامدة مغلقة لم تكن تسمح أنظمتها وملابساتها بالتطور السريع والصحيح . إلى مرحلة أخرى توضع فيها جميع فرص النجاح والسعي المظفر بين أيدي الجماهير والشعوب .

ولكن إذا أرادت ألا يصيبها الاخفاق النسبي الذي اعتاق سير الثورة الفرنسية وألا تنتكس انتكاسها ، فعلينا والتطور اليوم يساعدها ويلهمها ، ألا تترك (ميكروب) الرجعية الاقتصادية يفرخ ويتوالد وينمو . لقد ظلت السلطة المصرية في قبضة الأسرة العلوية مائة عام وعشرة لا لأن الشعب كان غافلا عن مظالمها ، أو عاجزا عن مقاومتها . بل لأن مقوماتنا الاقتصادية كانت في يدها وفي أيدي الحواشي التي تساندها والتي توالت من خصيان القصور وأغواتها .

نعم ، لقد كان أوضح مظاهر الذكاء الخارق لمحمد علي الكبير إدراكه هذه الحقيقة في وقت لم يكن كثيرون من الساسة المحنكين يدركونها ، لقد أدرك الرجل أن السبيل لبقاء هذه الأمة في قبضته ثم في قبضة حفدته من بعده ، أن تظل لقمتها معه . وأن تبقى مصادر أرزاقها في يده ويد ذريته . فجمع وثائق الامتلاك من الناس وأحرقها . وأعلن ملكيته المطلقة للأرض التي انتقلت لأولاده ، ثم نقلتها (الدائرة السنية) لبضعة أفراد من الموالي والمحظيين ..

وهكذا نستطيع أن نقرر دون أن نكون من علماء الاقتصاد والاجتماع بل دون أن نكون من تلاميذهما . نستطيع بالبديهة الإنسانية أن نقول - مطمئنين - أن سر بقاء الحكم في الأسرة العلوية هو : تركز الثروة القومية المتمثلة في إنتاج الأرض ، في أيديها ومستكرر نفس القصة كلما وجد أناس يستطيعون أن يركزوا الثروة في أيديهم . وعندئذ لن ينفع الأمة ثوراتها ولا دستورها ولا محاولاتها السديدة التي بذلتها لتحصل على حريتها والتي تعتبر حركة الجيش بداية لها ولقد ذكرنا في كتابنا - من هنا . نبدأ - كيف أن أمريكا نفسها شرعت تهذب رأسماليتها وكيف ينادى المصلحون فيها من أمثال (اريك جونستون) برأسمالية ديموقراطية تتيح للعامل نصيباً من الإنتاج لا أجراً على الإنتاج ...

فليكن مسعانا الحق أن تبدأ ديموقراطيتنا من القاعدة ، وأن تكون وفاء لديون الطبقات العاملة علينا ، وليكن هدفها المجيد أن تحرر المجتمع حالياً ومستقبلاً من الأغلال الاقتصادية مع تحريره من الأغلال السياسية ..

و حين نتكلم عن (ديموقراطية الجماعة) سنكشف عن الخطوط الرئيسية لديموقراطية القاعدة . أما الآن فنحن نعرض لها بالقدر الذي يربطها بديموقراطية الحكم ، من حيث كونه حكماً واعياً شعبياً يحمل كافة التبعات السياسية والاقتصادية نحو المحكومين ،

و حين تتوفر لديموقراطيتنا هذه الإمكانيات الحية الخالقة ، التي تراعى بها حاجات المجتمع السياسية والاقتصادية والروحية ، فذهبوا في تطبيقها إلى أبعد الآماد ولا تخافوا .

إن في أعماق شعوبنا خبرة تقيا شر الانحراف . هي خبرة الأحقاب

وخبرة البشرية التي تسرى في كيانها جميعه .
يقول العلامة (جود) :

(إننا إذا عرفنا الديمقراطية بأنها الحكومة التي للواطن فيها الفرصة في أن يشترك عن طريق المناقشة لنصل إلى اتفاق بصدد ما يجب أن يعمل لصالح الجميع ، فإننا نصل إلى النتيجة الواضحة . وهي أن الديمقراطية بإعطائها الفرصة للناس في رسم سياستهم وتحقيق ما رسموه تساعدهم أيضاً على التطور ، وعلى تقدم صفاتهم وأخلاقهم

(وإنه ليس بصحيح أن الديمقراطية تخضع الدولة للفرد . بل بالعكس هي تمهد له وسائل إعداد نفسه لخدمة الدولة . دون إهمال أن الهدف الحقيقي للدولة - هو المحافظة على حقوق أفرادها .)

إن نظام الحكم في بلادنا - مصر وما حولها - يجب أن يقوم على أساس أن الشعب بصفة شخصية وواقعية ، يوجه مصيره .

ويجب على الحكومة أن تجعل من نفسها الأداة الميسورة التي يتوصل بها الشعب إلى إنضاج مداركه السياسية وتمكين سيادته الدستورية . ولتحقيق ذلك لا يكفي أن نستنجد بالضمير الإنساني في الحاكمين فحسب بل لابد من وضع ضمانات أكيدة وواضحة وكافية لتمكين الشعب من هذا الذي نريده له .

وهذه (الضمانات) هي (الدستور في حراسة الشعب) وعند هذه النقطة من الحديث يبرز واجب مقدس من واجبات الجماهير . وإنه لما يطمئنا أن نستعيد الصلابة التي تزرع بها شعبنا في مصر ، وشعب سوريا ، وشعب لبنان وشعب العراق ، ضد المحاولات الكثيرة التي كانت تهدف إلى إلغاء الدساتير أو تعطيلها .

نعم . علينا - نحن الشعوب - أن نحرس مقومات حياتنا السياسية فالألفاظ الجميلة ، والعبارات المتألقة التي ترقد في إغراء وقتنة على

صفحات الدستور لا تستطيع أن تحرم نفسها .

ولقد رأينا كيف كان الدستور التركي الذى وضع فى عهد (مصطفى كمال) يقول فى مادته الأولى :

(السيادة ملك للشعب دون قيد أو شرط) . ثم يحرم هذا الشعب صاحب السيادة بلا قيد أو شرط (١) من تكوين النقابات التى تدافع عن مصالح العمال . كما حرم - قبلاً - من تأليف أحزاب سياسية عدا حزب مصطفى كمال نفسه الذى لم يكن للناخبين فرصة الاقتراع إلا منه ، وإليه . حتى لقد حدث فى انتخابات عام (١٩٣٩) أن كان عدد النواب (٤٢٩) وكان عدد الذين ينتمون إلى الحزب الكمالى (٤٢٤) ! !
إن الظروف التى يحتمل أن تكون قد حملت مصطفى كمال على هذا السلوك قد اختفت وراء الوسائل الجمة التى استحدثها التطور لترقية البشر . فلتتجه نحوها فى صدق ، ولنتعاون على المستقبل فى طمأنينة .

* * *

والآن ، فعلى أى صورة ينبغي أن يكون دستورنا . وتوضع قوانيننا ؟ .

هل نكون ديدية . . أم مدنية . . أم تكونهما معاً . . ؟
وكيف وضعت القوانين من قبل . ثم كيف تطورت . وكيف توضع اليوم . ولما توضع . ؟

إن الفصل التالى من الكتاب يريد أن يجيب على هذه الأسئلة .
ويحاول أن يكشف عن مقوم آخر من مقومات الديمقراطية .
فإلى هناك . .

ديموقراطية التشرية

• أتم أعلم بشئون دنياكم ،
محمد رسول الله
• إن القوانين تخرج من فطرة الشعوب
واحتمياجاتها ، كما يخرج النبات من
الأرض ، سافيني

في هذا الفصل :

صفحة

٨٤	• • • • •	معا : في إخلاص وشجاعة
٨٧	• • • • •	المدنية : موكب واحد
٩٣	• • • • •	القانون : في زمالة التطور
١٠٧	• • • • •	خصائص التشريع
١٢٠	• • • • •	الإسلام : يبايع العقل
١٣٨	• • • • •	فلنمض مع القافلة

مما : في انهم لم يسمعوا وشبابة

عندما وقع في سوريا الانقلاب العسكري الأول عام (١٩٤٩) ومضى القائمون بالحركة يتحسسون طريقتهم . . . ، تعالت صيحات بعض الجماعات الدينية مطالبة بتطبيق الشريعة والقوانين الإسلامية وهدرت الحركة في طريقها دون أن تقف لتسمع هذا الصياح .

وتلا الانقلاب الأول ، انقلاب ثان وثالث ، وحتى اليوم - فيما نعلم - لم تستبدل سوريا بقوانينها القائمة قوانين أخرى إسلامية على حد تعبير الذين طالبوا بها ولا يزالون يطالبون .

وعندما قامت في مصر حركة (٢٣ يوليو) تعالت صيحات مماثلة لتلك التي سمعناها من قبل تطالب في اصرار وتقوى بتطبيق الشريعة الإسلامية وقوانينها بما اضطر رئيس الوزراء وقائد الجيش أن يعلن في إحدى خطبه أن أصحاب هذه النداءات والشعارات يريدون أن يلحقوا بالوطن أخطاراً لا يحتملها .

وقد يمضي موكب الحركة غير ملق سمعه ولا باله لأولئك الذين لن يكفوا بدورهم عن الصياح والدمدمة . !

فهل من الخير أن تركهم يصيحون ، وأن نكتفي في توجيههم بقولنا إن فيما يدعون إليه خطراً على البلاد . ؟

لا نظن ، فالإيمان الرابض وراء هذه المطالب لا يسكته الإهمال ، ولا يهزمه التخويف .

وشيء آخر ، فالمؤمنون بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في شرقنا الأوسط كثيرون . وهم اليوم مجرد أفراد ، أو مجرد جماعات ، ولكنهم

في غد قد يصيرون شيئاً آخر يوجه بنفسه أو يساهم مع غيره في توجيه مصائر البلاد .

لذلك ، فإن الواجب الذي يضعه على عاتقنا إيماننا بالحق ، وإيماننا بالخير ، وولاؤنا لأنفسنا ولبلادنا ، يدعونا لفحص هذه الدعوة ومناقشتها ، وإقناع دعايتها بأن القوانين التي نحكم بها اليوم هي ، وإن لم تكن ذات سمات دينية ، قوانين إسلامية أو قوانين يقرها الإسلام وهي في ذات الوقت قوانين إنسانية ساهم فيها العقل البشري مع الوحي السماوي ، وانبثقت من حضارات موصولة الخطى وأديان شرع الله في شوطها الأخير لمحمد عليه السلام ما وصى به نوحاً وإبراهيم وموسى وعيسى والمرسلين . .

وليس يفيدنا في هذا البحث أن تراوغ ونختفي وراء الكلمات فهذا الموضوع يجب أن تنتهي منه إلى رأى يضع حداً لهذه البلبلة التي طال بها الأمد ، وطال معها شقاقنا ونزاعنا

فليقل كل إنسان ماعنده ، وليلق بحجته ولأن نتكلم فنخطئ .
خير من أن تندمل على تقاق ونطوى على ضلالة

وأيضاً - كما يقول جون - تيوارت مل - (فإن الحق ليستفيد من خطأ الذي يعتمد على فكره مع اتخاذ الأبهة وإنعام النظر ، أكثر مما يستفيد من صواب الذين لا يعتقدون الصواب إلا من باب التقليد دون أن يكلفوا أنفسهم مؤونة البحث ومشقة التروى)

وفي تاريخ الإسلام عبرة لا أعرف لها نظيراً في الحث على التزام الأناة والتروى أمام كل رأى يكون بالنسبة لنا جديداً

فهذا الإسلام كان يوماً ماسحراً وكان ضلالاً وكان كهانة وإفكاً
وفي رأى من كان كذلك ؟

فى رأى عمر بن الخطاب وخالء بن الولاء وعاء الرءمن بن عوف
وغيرهم من الذين ما كاءوا يقبلون عليه ويتمعنونه ويستلهمونه حتى
غيروا نظرتهم اليه ، وحتى وضعوا حياتهم وما يملكون فى سبيل الذوء
عنه ورفع لواءه .

فما نراه أحياناً خطأ وضلالاً ، قد يكون فى حقيقة ، وقد نراه فيما
بعء حقاً وطاعة .

ونحن نعلم أن بيننا جماعات من المتدينين ذوى ضمائر مستنيرة
يحبون أن يسمعوا ، ويريدون أن يفهموا . .
ولكن هناك أيضاً جماعات أخرى فيها تدين يءتاج إلى دين . . .
ولهم عقول يعوزها النور .

هؤلاء يشبهون الهنوء البحر شبيهاً جامعا .

فلقد حملت الهجرة إلى الهنوء البحر قوما كانوا يمثلون بشرية
متقدمة ، اجتازوا بحر الظلمات ليستثمروا هذا العالم الهامء المستلق
وراء المحيط .

ووقف الهنوء البحر للوافءين بالمرصاد ، لأنهم يمثلون فى نظرهم
مءنية مليئة بالألحاد والفحش . فراحوا يقاتلونهم تارة ، وينطوون على
أنفسهم أخرى وأقاموا بينهم وبين ذلك الرءس سءوءاً من تقاليدهم
وحواجز من أوهامهم .

أكانت قافلة التطور من الحق يءىء تأخذها بهؤلاء رافة ورحمة . . ؟
كلا . ولقد فئت مقاومتهم كما تفنى ققايء المحيط ، وغامت ذكراهم
وراء سءيات من التراب الذى أثارته عجالات الحضارة الزاحفة .

ونحن نستطيع أن نترك « هنوءنا البحر » يعضون لمشواهم ، ويأرزون
إلى نهايتهم . لكننا نشفق عليهم ، وعلينا من ضياعهم ، لذلك نءعوهم

إلى التفاهم والتروى ، وقبل ذلك ندعو أولئك الذين يحبون أن يسمعوا ، ويريدون أن يفهموا .

إننا كثيراً ما نسمع إلهامات دينية تنادينا بالعودة إلى الدين ، ثم نتبين آخر الأمر أن ما تدعو إليه هذه الإلهامات شيء آخر سوى الدين . ؟ وطبيعي أن الحياة في مجتمع بشري ، لا يمكن أن تستقر على نهج متطور رشيد ، مادام هذا المجتمع متحدد فيه بعدمفاهيم قيمه العليا وعلى رأسها الدين . وما دام هذا المجتمع عاجزاً عن أن ينضو مخاوفه من المدنية والارتقاء .

فلنمض معاً في شجاعة وإخلاص ، ولنعلم أننا اليوم أكثر احتياجاً من أى يوم مضى إلى فض هذه المشكلة وتصفية ما حولها من خلاف .

الطرنية : مركب واهم

منذ بدأ الإنسان الأول ديبه فوق هذه الأرض بدأ في نفس الوقت يغزل أول خيط في نسيج المدنية التي تستفح بها اليوم ونزدان . ولم تكن المدنية البدائية ، والتي نتعتها اليوم بأوصاف لا تعطيها حقها من التقدير ، مدنية انسلاخية تهتم بشيء وترك بقية الأشياء . بل كانت جامعة مستوعبة تتمثل في كل ما نسميه اليوم فناً ، وقانوناً ، وعلماً ، وأدباً ، وأسرة ، ودولة . .

وكان ذلك شيئاً طبيعياً . لأن احتياجات الإنسان المتنوعة والمتداخلة كانت ولا تزال المنبع الثراً لعناصر حياته ، ومقومات تقدمه .

وتوقير المدنية وإجلالها والثقة بها ، تمثل نقطة البدء في موضوعنا هذا ، فالتشريعات والقوانين ظاهرة من ظواهرها ، وعصب من

أعصابها ، فلكى ندرك قيمة الفرع وحتييته وطبيعته ، لا بد من إدراك ذلك كله بالنسبة للأصل أولاً .

وإذن ، فعلينا أن نعلم أن المدنية تراث إنساني وتكوين تاريخي ، ولا يزيد في الذهاب بشرف الأسهم فيها ، رجل مثل (جيمس وات) أو (نيوتن) عن ذلك الإنسان البدائي الذي حاول لأول مرة أن يبرى غصناً يابساً بشظية من حجارة .

إن الموكب الطويل الذي بدأ بظهور آدم وحواء على الأرض ، والذي يمتز سفينه اليوم عباب بحر طام من عرق الأولين ودموعهم هذا الموكب العظيم هو الذي صنع المدنية وأبلى في سبيل تنقيحها وتصعيدها بلاء كله جبروت وجسارة ، فكل استغناء عن هذا الجهد المتساقق بلاهة ، وكل نكران له جحود ، وكل مروق من هذه الدائرة الفسيحة ضياع وانقراض .

والمدنية ليست مصباحاً كهربائياً ، نستطيع أن نضغط على مفتاح صغير (فينطفىء . . . بل هي تشبه الكهرباء نفسها . . . إنها موجودة في الكون لأنها جزء من طبيعته ، وسارية في أوصاله دائماً .

وهي لا تبيد ، وإنما تتطور ، فدنيا بابل ، وأشور ، وحضارة أثينا والرومان ، هذه هي التي نعيشها اليوم ، وسيعايشها الوافدون إلى الحياة غداً وبعد غد . . . وكما يتحول التراب إلى نبات ، وإلى حياة . ، تصنع المدنية ذلك عند ما يخيل إلينا بادت وصارت تراباً .

وما نحن ، وما الذين سبقونا ، وما الذين سيجيئون ، سوى (مشتل) لبذور المدنية الولود التي لا تعرف العقم ، ولا تعرف البوار .

والمدنية ماضية قدماً ، وهي ذات طابع انسيابي استطراذي .

وإذا بدا لنا أنها في إحدى دوراتها تعود إلى مكان كانت قد بدأت منه في عصر قديم . فإن هذا لا يصور انتكاسها . لأنها تعود في نقطة أعلى من النقطة التي كانت قد بدأت منها قديما . فوسائل الإنتاج - مثلا - كانت ملكا للجماعة في العصر البدائي . فإذا اقتضت المدنية اليوم أن تعود ملكا للجمع من جديد ، فليس معناه أن المدنية تلتكس وترجع القهقري . لأنها تضع التجربة القديمة في مستوى أعلى ، وملسوب أبعد .

أما أن تعود إلى الوراء في أى مظهر من مظاهرها . وعنصر من عناصرها ، فهناك الاستحالات المادية العديدة التي تنأى بها عن هذا الارتداد .

لقد كنا قديما نعب عن أنفسنا بالخطوط والمنحنيات .
فإذا أردنا — مثلا — أن نكتب كلمة الليل . رسمنا هلالا ونجمًا .
فهل من الممكن . فضلا عن أن يكون من الأفضل . أن فتخلي عن مطابعتنا وما فيها من إمكانيات تشبه السحر . لنعود من جديد إلى عهد الخطوط والمنحنيات ؟

إن هذا المثل يمثل في بساطة . الاستحالة المادية في أن ترجع المدنية إلى وراء .

وإن المدنية ليست نزوة . ولا شيئا يفتعل . ولكنها في كل أطوارها وليدة ضرورات الإنسان . وثمره احتياجات أكيدة للبشر . لذلك كان التطور أول خصائصها . والتحول أهم مقوماتها .

وهي لا تتطور بدافع من ذاتها . بل بدافع من احتياجاتنا . ونضرب لذلك مثلا آلة الغزل والنسج — فعند ما وجدت جماعة ترعى الغنم . كان مبالغ جهدها أن تشرب لبنها وتأكل لحما .

وتحت وطأة الزمهرير الذى كان يضئها فكرت فى الانتفاع بالصوف . فكانت تقصه بأيديها . وتنظفه وتمشطه كذلك . ثم تغزله بمغزل بدائى .

ثم أغراها نجاح التجربة بالمثابرة فأدخلت بعض التحسينات على المغزل . .

وانسعت دائرة الانتفاع بالصوف ونمت حاجتنا إليه . فكان لابد أن يتفتق وعينا عن شىء جديد يسعفنا . فكان النول . .

وكانت الأسرة كلها تجتمع على النول . الأطفال يجمعون الصوف وينظفونه . والبنات والأمهات يمشطونه ويغزلنه . والآباء ينسجون .

وحدث أن استوطنت هذه الصناعة (بلاد الانجليز) فى القرن السابع عشر . حتى كادت أنوال النسيج توجد فى كل دار .

ونمت انجلترا . فكان لابد أن تنمو حاجتها إلى النسيج . وينمو أيضا إحساسها بضرورة تطوير الآلة وتحسينها .

وكأنما ترلزت وطأة هذا الإحساس على كاهل نساج فقير يدعى (جون كاي) فأدخل على النول تحسينا يوفر دفعه باليد ، وبالتالى يوفر وقتاً طويلاً .

ومن العجيب أنه كان هناك (هنود حمر) فقد قامت ضده جماعة لا يريدون أن يتحرروا من التعب ، فاقترحوا داره وحطموا منسجه . وهموا ليقتلوه لولا هربه وفراره . ١

جاء هذا الاختراع الجديد كالسوط يسوق المغزل سوقاً عنيفاً ، فبعد أن كان النساج الواحد يحتاج إلى غزال مثله . صار كل نساج بحاجة إلى عشرة من الغزالين .

فكيف السبيل . ؟

ظهر مخترع آخر في ثياب نساج فقير يدعى (جيمس هارجريف)
فاهتدى إلى وضع عدد من الآلات الغازلة جنباً إلى جنب على إطار
واحد ، وبذلك تغزل كمية أكبر ، بجهد أدنى . وحدث له من المقاومة
ما حدث لسابقه . !

وبرزت مشكلة جديدة هي (رداءة الخيوط) فظهر لها مخترع جديد
يدعى (كرمبتون) الذي اخترع آلة تحمل في بنائها ألف مغزل تخرج
خيوطاً دقيقة ووثيقاً . ثم تداعت الاحتياجات وتداعت معها المشكلات
فبعد أن كان المنسج يسبق المغزل ، أصبح العكس ولم يكن من الممكن
أن يظل (النول) عاجزاً كسيحاً .

وهنا يبرز مخترع جديد ، ومن عجب أنه في هذه المرة (قسيس)
ما كان يدري عن الآلة الغازلة ولا عن المنسج شيئاً ، ولكنه فقط سمع
شكوى قومه وحيرتهم . فاخترق (كارتريت) عن أعين الناس حيناً ثم
خرج اليهم بآلة جديدة كان ميلادها . ميلاداً لثورة صناعية متطلعة . !
وظل التحسن الطارىء على آلات النسيج يتتابع حتى عمرت بها
المصانع الشاغحات . التي تستجيب لحاجات البشرية في سخاء ميسور .
والتي تصور وجهاً من وجوه المدنية المادية الظافرة .
— والآن نريد أن نسأل .

هل كان قيام الانجليز بالعبء الضخم في محاولة تطوير صناعة النسيج
وتقدمها صارفاً لغير الانجليز من كافة أقطار الأرض . وصارفاً لنا نحن
العرب والمسلمين عن الانتفاع بما وصلت اليه الآلة على أيديهم من تقدم ؟
وهل كانوا . وهل كان غيرهم ممن ساهموا في إبداع تقدم آخر ،
وخلق مخترعات أخرى ، يصممون وهم يعملون ، على ألا ينتفع بهذه
المدنية أحد سواهم ؟

وهل حال اكتشاف العرب المسلمين لبعض الخواص الكيائية ، وإنشاؤهم علم الجراحة ، وعلم الجبر ، واستخدامهم الكسور العشرية لأول مرة . وابتداعهم نظريات جديدة لانكسار الضوء ، وسبقهم الشعوب جميعا إلى إنشاء المستشفيات والصيدليات ، وسبقهم أهل أوروبا في إقامة المدارس والجامعات .

هل حالت صفتهم كعرب ، وكسليين بين أوروبا المسيحية وبين الافادة من هذه الاكتشافات الباهرة ، ومحاكاة هذه المدنية الباسقة ؟ وأيضا ، هل كان اختلاف الدين . واختلاف الجنس واختلاف السجاياء ، حائلا بين العرب وبين حضارة الأغريق التي أقبلوا عليها في نهم عظيم يترجمون كتبهم ، ويتدارسون ثقافتهم ، ثم يضيفون إليها جديدا طيبا . ؟

هذا هو مانعني بقولنا (المدنية موكب واحد) ، وهي كذلك بالنسبة للعوامل التي تكونها ، وأيضا بالنسبة للموضوعات التي تتناولها فما حدث لآلات الغزل والنسيج التي ضربناها مثلا ، حدث لكل أشياء هذه الحياة من فن ، وعلم ، وأسرة ، ودولة ، وقانون .

ذلك أن البشرية في تقدمها لم تكن تبغى التقدم المادى فحسب . بل والأدبى أيضا . فليس من طبائع الأشياء أن يتطور الإنسان ماديا ويتخلف روحيا .

لذلك فإن الموكب الواحد يساند بعضه بعضا كي يحقق تقدما متجانسا إن لم يكن تجانسا مطلقا . فإلى حد كبير .

لقد سلك القانون إذن نفس الطريق . وهو في طوره الأخير ليس من صنع أمة واحدة . ولا جيل واحد . إنه عمل الانسانية كلها . وثمره مجهودها العام .

والآن . نسأل أسئلة أخرى . هل كانت تلك الجهود التي بذلتها
لبشرية لترقية حياتها . حسنة دائماً ؟
هل كانت حقاً لا يشوبه خطأ ؟
هل كانت تقعا لا يشوبه ضرر ؟
وهل كانت تمثل الكمال الميسور ، أم الكمال المطلق ؟
وهل حل التطور المادى جميع مشاكلنا المادية ؟
وهل حل التطور الأدبى جميع مشاكلنا الأدبية ؟
أم أن الرحلة الباسلة لاتزال ماضية فى الطريق الذى هياه الله لها .
موجهة وجهها وعزمها شطر تقدم أكثر . ومدنية أوفى . وهى - إذن -
تدعونا لتؤدى دورنا فى غير تهيب . ونضيف إلى الحياة جديداً فى عقلها
وجديداً فى قلبها . وجديداً فى كل شئ . تتصل به ويتصل بها ، ؟
أما نحن فننادى ، بأن الرحلة لاتزال هادرة ، وستظل كذلك أبداً .
وبالقدر الذى ندرك به مكاننا فيها . وواجبنا نحوها . سيكون
انتفاعنا بما عملت . وما تعمل يداها .
وليس ذلك فحسب . بل لا بد لنا أيضاً من ادراك التفاعل القائم
والمستمر بين عناصر المدنية جميعها من فن . وقانون . ودين . وخلق .
ومنفعة .

القانون : فى زمانه التطور

والآن . علينا أن نعرف كيف نشأت القوانين . ومن أى نقطة
بدأت ، وما مقتضيات وجودها . وعوامل تكونها . وكيف كان
بعضها يرتوى من البعض الآخر ، حتى كونت جميعها حضارة تشريعية

لا تزال حتى اليوم ورغم تفوقها العظيم تحتفظ ببعض الملامح التي تشير كالضوء إلى أثر الإنسان البدائي في هذه الحضارة . ونصيبه في هذا الإنتاج .

إن علماء التاريخ يقررون أن الإنسانية في نماذجها الأولى لم يكن لها قانون .

ومنذ عهد قريب زار (الفرد رسل ولاس) إحدى الجماعات المتأخرة المنقرضة في أمريكا الجنوبية فقال : — لم أجد بينهم قانونا ولا محاكم سوى الرأي العام الذي يعبر عنه أهل القبيلة تعبيراً حراً ، فكل إنسان يحترم حقوق زملائه احتراماً دقيقاً ، وعلى الرغم من أنهم همج ، فإن الاعتداء على حقوق الغير يندر وقوعه أو يستحيل . إن الناس جميعاً في مثل هذه الجماعة متساوون تقريباً) .

ويحدثنا (ول ديورانت) في كتابه قصة الحضارة عن المرحلة الأولى في تطور القانون ، أو بتعبير أدق ، يحدثنا عما عساه أن يمثل المرحلة الأولى لهذا التطور . . فيقول : (إنها أخذ الإنسان لنفسه بالثأر . فيقول الرجل من البدائيين : إن الثأر ثأري ، وسأرد عن نفسي ما لحق بي .

(وفي مجتمعات بدائية كثيرة نرى أنه إذا حدث أن اغتال (أ) شخصاً آخر هو (ب) كانت النتيجة أن يقتل (أ) على يد ابن (ب) أو صديقه .

ولنرمز له بحرف (ج) ثم يقتل هذا الابن أو الصديق الذي رمزنا له بالحرف (ج) على يد ابن الذي قتلناه قصاصاً ورمزنا له بالحرف (أ) وهكذا يتسلسل القصاص حتى تنتهي آخر أحرف الهجاء . . .

لقد ذكرنا من قبل أن القانون في نماذجه الحديثة المتحضرة يحمل بعض ملاح ما قبلنا وسماته .

وهذا المثل شاهد حق . فسرى فيما بعد . كيف تطور حتى صار في شريعة (حمورابي) وديعا معتدلا . فالنفس بالنفس والسن بالسن . ثم جاءت شريعة موسى عليه السلام ومن بعدها الشريعة الإسلامية تزيان العقل البشري . وتقرران الحكم الذي وضعه (النفس بالنفس والعين بالعين . والأذن بالأذن . والسن بالسن .) وليس ذلك فحسب .

فإن هذه المجتمعات البدائية نفسها التي كانت تستمر في الثأر حتى الحروف الهجائية . تطورت فيها عقوبات القصاص . عند ما أدركت أن القصاص سيفنيها ، فوضعت مكان الثأر ، التعويض ، حتى لقد حددت أثمانا معينة للعين ، وللسن ، وللأذن ، وللذراع .

وهنا نرى مرة أخرى هذا التطور ماثلا في شريعة (حمورابي) ويظل ساريا مع الزمن ، منسابا في شرايين الشرائع حتى نرى الإسلام نفسه يزكي اجتهاد البشرية مرة أخرى ، فيضع التعويض بديل القصاص ، والدية مكان القتل في حالات معينة فيحدثنا جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم (فرض الدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة) . وفي حديث آخر — وعلى أهل الذهب ألف دينار .

ونجد الإسلام كذلك يضع تعويضات متفاوتة للأعضاء ، فيقول الرسول عليه السلام (في كل أصبع عشر عن الإبل ، وفي كل سن خمس من الإبل) إلى آخره

لم تكن للبشرية إذن قانون محدد في أيامها الأولى ولكن كان لها تقاليد ومواضعات تقوم مقام القانون . وإذا كنا قد بدأنا حياة الاجتماع بالأسرة ، فقد كان الأب أو مايلقب بـ (الرجل المسن) هو مظهر السلطة ومضى الموكب الأعزل مشحنا في الأرض المجهولة ، ومن مخاوف الناس وتبادل الأحاديث والمشاعر كانت تتكون العادات التي تأخذ مكان القانون . أى أن الأشياء التي صارت فيما بعد التزامات يخضعون لها وعرفا يحترمونه جاءت منهم . ولم تجيء من شيء خارج عنهم . حتى الدين نفسه ، قبل أن يأتيهم وحى السماء هاطلا مدرارا . كان ثمرة إحساساتهم ونجواهم .

فلقد كانوا ، وهم يرعون الحيوان يطيلون النظر إلى النجوم وكان يروهم قرص الشمس المتربع على السماء كأنه تاج ملك غير منظور . واستحوذ عليهم منظر القمر الذى يولد هلالا كخيطة رقيق . ثم يستدير فيبهر الأبصار ، ثم يرتد ثانية كالمرجون القديم .

واستأثرت الأرض بإعجابهم حين رأوها تنبت . وتخرج البذرة الواحدة عودا مترعا بالحبات .

وكانت هذه الظواهر تبلبل خواطرهم . ولما عجزوا عن تفسيرها تركوها تعتمل في وجداناتهم حتى برز من بينهم جماعة أولوا ذكاء بمتاز وعزم جسور . فاستغلوا هذا الارتباك لصالحهم ، وأقاموا من أنفسهم سحرة وكهنة . وتولوا ، إصدار الأوامر والنواهي للناس وهكذا دخلت الالتزامات الاجتماعية في طور جديد

ومضى السحرة والكهان يقولون : هذا حلال وهذا حرام . وكلما دمدم الرعد ، وانبلج البرق ، اهتبلوا فرصة ذلك ، ففسدوا أوامرهم بين الزئير والوميض . متهمزين الرعب العظيم الذى يستولى آتئذ على الناس !

وكان اللفظان المعبران عن الحل والتحريم هما : التقديس والنجاسة .
فهذا الشيء مقدس . وذلك الشيء نجس ، ولسوف تظل الأمور
كذلك دهرًا طويلا .

ولسوف تتسع دائرة هذه الجماعة التي تصدر الأوامر وينضم إلى
الكهنة آخرون من ذوى البأس والنفوذ في الجماعات الانسانية التي تتحول
آخر الأمر إلى دولة .

ولكن قبل هذا التحول ستظل الكلمة العليا للكهنة الذين يزعمون
أنهم المتكلمون بلسان الله في الأرض . . . !

فلنذكر ، أن القواعد التي تضبط سلوك الإنسان الأول كانت تتبع
من فطرته وإرادته واحتياجاته . فلما حيره المجهول وتمخض المجتمع عن
عناصر جديدة وضعت نفسها داخل إطار مقدس استسلم الناس لها ،
وصارت ترسم لهم الخطوط . تارة بالاشتراك معهم ، وتارة
بالافتراء عنهم .

* * *

وحين اتسعت البشرية ونمت ، نمت معها حاجتها إلى شرائع وقوانين .
وخلال هذا المدى الطويل كان العقل يسعى ويبحث . وحين قامت
الدولة وأنشئت الحكومة وبرز من الناس قواد وساسة وفلاسفة .
كان العقل قد استطاع أن ينقل مركز الثقل في التشريع خاصة إلى جانبه
وبدأت القوانين تتدرج في طريق جديد وفلسفة جديدة لا تعتمد
في مصادرها على ذلك المجهول الذي كان الكهنة يخوفون به الناس .
بل تعتمد على وعي جديد قوامه : أن الحقوق مزايا تمنحها الجماعة
لأفراد على اعتبار أنها تؤدي للخير العام وأن القوانين تتطور بتطور
الاحتياجات البشرية التي هي مصدرها الأول والآخر .

صحيح أن القانون ظل يتأثر بأهواء السلطات القائمة ولكنه في مجموع نقله وخطواته تحرر بصورة كبيرة من السلطة الغيبية التي كانت تسمى الدين ، والتي لم تكن في حقيقتها ديناً ولا وحياً نزل من السماء .
ولسنا نؤرخ للقانون حتى تتابع خطاه جميعاً . ولكننا نستضع أعيننا فقط على بعض أطواره الزاهية لنرى أثر العقل فيه ، ولنؤمن بمقدرته الفائقة . . وأيضاً لنرى المشابه المشتركة التي تؤكد لنا الدور الذي يلعبه التطور في كل شيء من أشياء الحياة بما فيها القانون .

* * *

إن القانون « السومري » رغم بعد الشقة بيننا وبينه يمثل تفوقاً ملحوظاً . لقد نظم العلاقات التجارية من قروض وعقود وبيع وشراء وتبني ووصاية .

ورغم تأثره بالدين القائم يومئذ في بلاد سومر . حتى لقد كان معظم القضاة من الكهنة ، وجلسات المحاكم تعقد في المعابد . على الرغم من هذا فإن أثر العقل كان واضحاً ، حتى لقد استطاع أن يسن قوانين ليعاقب بها الكهنة الذين كانوا قضاة وعزلهم . وأن يسن قوانين لينظم بها الضرائب والرسوم التي كانت تدفع للمعابد بغير شفقة ولا حساب . ويضع الشرائع التي تحول بين الكهنة وبين اغتصاب الأموال والأماكن التي كان « رجال الدين » يبتزونها من الكادحين بزعم أنها للآلهة .

ونسخ القانون « السامى » في بعض مواده ، فألغى عقوبة قتل الزوجة الزانية ، وجعل بديل القتل أن ينكح الزوج عليها زوجة أخرى . . .

وبلغ في تقدميته أن جعل للمرأة حق التصرف في مالها وحق تولى الحكم ، والجلوس على العرش كما حدث فعلاً إذ تربععت على عرش الملك

حينذاك الملكة « شوب » — آد^(١) .

وبلغ من ألميته أن حرم على المتخاصمين أن يذهبوا للقضاة حتى يبعث كل متخاصم حكماً من أهله ، ويحاول الحكمان أو المحكمين أن يوفقوا بينهما . .

فإذا اتجهنا إل قانون « حمورابى » وجدنا محاكم مدنية لا أثر للكهنة فيها . ومعنى هذا أن العقل قد حقق انتصاراً أكبر ونجد شريعة ناضجة يقوم قانون القصاص فيها على أن « النفس بالنفس والعين بالعين » ثم يضع مكان هذه العقوبة الفدية .

وإذا ارتكب أحد الأشراف والكبراء جريمة جاءت عقوبته أشد وأنكى من عقوبة الفرد العادى . . . !

وتجعل الإعدام عقاب من يسىء استعمالاً ، وظيفته أو يسطو أو يقطع الطريق .

وعنى القانون بتحديد أثمان السلع والآتاع والأجور .
ويسن قانون الوراثة فيحصر التركة بين أبناء الزوج دون زوجته وعلى الرغم من أن النظام الطبقي كان قائماً ، فإن العقل والضمير الإنسانيين كانا يتعاونان معاً لخدمة المجتمع ، ما وجدنا لذلك سبيلاً .
فإن قانون الوراثة يعمم التركة بين الأبناء جميعاً بعد أن كانت محصورة فى الابن الأكبر وكان ذلك وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة .

وصان « السمعة العامة » للفرد . فإذا اتهم رجل ، آخر بجريمة عقوبتها الإعدام ، ثم عجز عن إثباتها كان جزاؤه — أى المدعى — الإعدام !

ولكى نلح صورة جامعة عن قانون «حمورابى» وعن الروح الذى أملاه . يكفيننا أن نقرأ السطور الأولى من مقدمته .

— «جئت لأنشر العدالة فى العالم ، وأقضى على الأشرار الآثمين ، وأمنع الأقوياء من ظلم الضعفاء ، وأنشر النور فى الأرض ، وأرعى مصالح الخلق» .

إن العلماء والنقاد يسمون قوانين «حمورابى» هذه ، التشريع الدستورى . لما بلغت من نضوج جعلها جديرة بهذه التسمية . ويعجبون من تنسيقها الذى لا يختلف إلا قليلا عن ترتيب قوانيننا الحديثة ١١

فهى مقسمة إلى قوانين خاصة بالأملاك المنقولة ، والأملاك العقارية وقوانين خاصة بالتجارة والصناعة ، وأخرى خاصة بالأسرة ، وبحقوق العمل .

وكان العقل الذى صاغها والضمير الذى سقاها يمان عن شخصية فذة ، تؤمن بالديموقراطية . ولئن عجزت عن أن تصبغ الحكم بها صبغة شاملة ، فقد حاولت ذلك فى التشريع ، ونجحت إلى حد بعيد . .

لقد ختم «حمورابى» شريعته بعبارة جليلة كتلك التى بدأ بها فقال : .

— «لعل الناس يقولون : إن حمورابى حاكم كالوالد الحق لشعبه . لقد جاء بالرجاء لشعبه مدى الدهر كله ، وأقام فى الأرض حكومة طاهرة ضالحة» . . .

والآن تعبق مشاعرنا بالسعادة والغبطة ، ونحن تتجه شطر «أثينا» لنرى بلاءها الإنسانى العظيم ، وهى تقدم للبشرية ثمرات عقلها وسموها

الروحي ، وتصوغ قوانين واعية رشيدة .
وإنه ليلقانا على أبواب المدينة الخالدة المشرع الفذ (بركليس) .
ها هو ذا واقف في الجمعية العمومية يخطب فيقول :
— « إن هذا النظام الذي اخترناه بأنفسنا لأنفسنا اسمه
الديموقراطية . وذلك لأنه لا يهدف إلى مصلحة الأقلية . بل إلى مصلحة
أكبر عدد ممكن .

(وجميع المواطنين من الناحية القانونية يتمتعون بالمساواة فيما
يتعلق بالخصومات الفردية . وأما من حيث الوصول إلى المناصب ،
فالمفاضلة بين الأفراد لا تقوم إلا تبعاً لما يتميزون به ، وأساس التمييز
هو : الموهبة . لا الإلتواء إلى طبقة معينة .

(ولا يمكن أن يحال بين شخص وبين خدمة المدينة بسبب —
فقره ، أو عيده ، أو خموله الاجتماعي ، مادام قادراً على النهوض
بهذه الخدمة) .

إن القانون الاليني كان وثبة في الضوء فقد وثت بالتطور التشريعي
وثبة هائلة . وفرض نفسه في غير إكراه على جميع القوانين التي جاءت
من بعده . وكان في أيدي الفقهاء المسلمين أنفسهم مصباحاً هداًهم
لخير كثير .

لقد قرر الديموقراطية المطلقة حتى صار من حق كل فرد عادي أن
يذهب إلى (البرلمان) ويتكلم ويناقش .
وصدرت قوانين تحمل هذه الأسماء والمشكلات .

فهنالك قانون (الخبز بثمان زهيد) وقانون (معاش ذوي العاهات)
وقانون (إصابات العمل وأيتام الحرب) .

ونظم السياسة ، فلم تعد حرقة بل تضحية وواجبا وحكم الحاكمين بقانون الشرف والقناعة ، فقال عنهم :

(لا يحق لهم أن يأخذوا من مال الدولة أكثر مما يطعمون . بل لا يحق لهم أن يأخذوا أجراً فوق طعامهم ، وإلا كانوا مرتزقة . ولا يحل لهم أن يستمعوا برفيقة ، ولا أن يخرجوا من بلادهم لمتاع خاص ولا أن ينعموا في الشهوات بما يشتهون . كما يفعل الذين نخالمهم سعداء وماهم بسعداء) .

وأنشأ محاكم تسمى بالمجالس ، وكانت ابتدائية ، واستئنافية ، والمجلس الاستئنافي ، يتألف من ستة آلاف رجل في سن الثلاثين ينتخبهم الشعب . ثم هناك مجلس أعلى يدعى (اريوفاغس) ومهمته حراسة الشرائع والقوانين .

ونجدهم يبيحون الترسى ، ويجيزون الطلاق ، ويمارسون الزواج كما تمارسه اليوم . ويحرمونه بين الأصول والفروع .

وشرعوا قوانين لليراث ، وجعلوا نصيب الذكر أكبر من نصيب الأنثى . ووضعوا الوارثين على الترتيب التالى :

الذكور من الأبناء الشرعيين - الأنثى منهم - الأحفاد الذكور - الأحفاد الأنثى .

وإذا انعدم الفروع ، فللإخوة الأشقاء ، ثم أولادهم ، ثم الأخوات فأولادهن ، ثم الأعمام ثم أولادهم ، ثم الأخوال ، فالخالات ونسبهن ثم الأقرب فالأقرب من ذوى الأعصاب

وينص القانون على أنه لا إرث إلا بعد وفاء ما على الميت من دين (١)

وكل ما يؤخذ على التشريعات الالينية فى هذه الفترة الإنسانية الرفيعة أنها لم تحرر الرقيق . وإن كانت سلكت بهم سيلا مماثلا لما سيسلكه الإسلام بعد من تكريمهم تكريما نسبيا ، والحض على عتقهم حتى لقد كان من فلسفتهم التى صور بها أحرار أثينا ما يدور فى أخلاذ الأرقاء قولهم :

(إننا جميعاً ، وفى كل شىء متساوون فى الميلاد . إننا جميعاً ننشق الهواء من الآنف) .

(إننى ياسيدى ، وإن أكن رقيقا إلا أن هذا لا يمنع أن أعتبر انساناً مثلك . لقد خلقنا من نفس اللحم ، وليس هناك أرقاء بالفطرة ^(١))

* * *

وإذا واجهنا أخيرا القانون الرومانى ، وجدنا العقل الإنسانى يتألق فيه تألقا فاتنا . ووجدنا الحقيقة التى نحاول دائما لفت الأنظار إليها وهى أثر التطور فى التشريع .

نعم ، ونحن الآن مع خلاصة مركزة للتجربة التشريعية التى سارت مع المدنية البشرية عبر القرون .

إن أول شىء يعلنه المشرعون الرومان فى يقين وعزم هو أن الحق فى العدل والإحسان .

والعدل ماهو ؟

إنه إرادة دائمة دائبة لإيتاء كل ذى حق حقه .

وأما أهداف التشريع فهى :

(أن نعيش خيرين . وألا نضر أحدا . وأن ننال حقوقنا فى يسر)

وكان (البريتور) وهو كبير الموظفين القضائين يزود القاضى حين

يتولى منصبه بهذه الوصاة التقليدية :

(احكم . ليكون أمر المتخاصمين . كأمر الشرفاء الطيبين) (١)
فإذا صوبنا أبصارنا نحو تفصيلات القانون ومواده . وجدناه
ناضجا ووافيا .

. فالغش مبطل للعقود . والغصب حرام . والإثراء من غير وجه
حق حرام . والملكية والعقود والدعاوى تقوم جميعها على الذمة
الطبية . ومناصب الدولة من حق الأكفاء .
وفي الجانب السياسى يقرر :

(أ) الإشتراك فى التقنين للبلاد عن طريق التصويت العام .

(ب) إباحة المناصب الكبيرة كالقضاء للفرد العادى

(ج) المساواة أمام القانون ،

(د) إباحة المصاهرة مع الأشراف .

(هـ) حرية العقيدة . (١)

يقول (ممسن) :

(إن القانون الجنائى الرومانى لا ينص على عقاب إهانة توجه للآلهة ،
وليس للعدل البشرى أن يعنى نفسه بمثل هذه المسألة . ولكل مواظن أن
يزاول العبادة التى تروقه . وألا يزاول عبادة على الإطلاق) ثم يقول :
— دلم تكن هناك طقوس دياية إجبارية ؛ فلك أن تؤمن بأيزيس
أو سيل أو متره أو لاويتر أو فينوس أو بليينوس . ولك ألا تؤمن
بشئ على الإطلاق .

(١) أساس العدالة فى القانون الرومانى . للدكتور على حافظ

(٢) السياسة والحكم فى ضوء الدساتير المقارنة . للدكتور أحمد سويلم العمرى

وما دبت لاتهاجم علينا أو في عنف معتقدات الآخرين فليس لأحد أن يطلب منك حسابا عن إيمانك أو عدم إيمانك .

« والقانون لا يجبر أحداً على مزاوله عبادة ما ، فالرجل الذي ينكر وجود القضاء ، يعيش في سلام إلى جوار المتعبد المتزمت ، ويحدثنا « ألبير باييه في كتابه إعلان حقوق الإنسان ، أنه على الرغم من أن الشعب الروماني كان يؤمن بأن الموتى يعيشون في القبر ، فقد كان القانون يسمح للذين ينكرون ذلك بأن يكتبوا على قبورهم هذه العبارة :

— « لقد كنت عدما . ثم وجدت . وها أنذا لم أعد شيئا . ولا يهمني ذلك في شيء (١) » .

ولقد عني القانون الروماني كذلك بحقوق الرقيق وعلى الرغم من الظروف التي أبقت هذا النظام ، فقد خفف كثيرا من غلوائه ، فوضع نصوصا تحرم ما كان موجودا من قتل السيد عبده متى شاء ، ونصوصا تحرم تعريضه للوحوش ، والاسراف في عقابه ، ونصوصا تسمح للعبد أن يترافع عن نفسه أمام القضاء ، وأن يشتم سيده . ونصوصا تجيز للعبد أن يمتلك مالا ، وأخرى تجيز له أن يتزوج ، وينجب ، وتعطى أسرته بعض الحقوق .

* * *

والآن ، فما العبرة التي علينا أن نستخلصها من هذا العرض التاريخي الوجيز ؟

إنها الثقة بالعقل البشري .
ففي خلال هذا الزمن الطويل حيث كانت الإنسانية تسكن الخصاص

(١) تاريخ إعلان حقوق الإنسان

والأكواخ ، وتشيد بسواعدها حضارة زاخرة بالعظمة والجمال ...
في خلاله ، وضعت هذه الشرائع وسنت تلك القوانين. ولم يكن معها
آئذ سوى عقلها ، وعزمها .

نعم ؛ ففي هذه الأيام التي عرضنا بعض قوانينها ، لم يكن هناك
وحي من السماء ممثلاً في المرسلين عليهم السلام ولم تكن هناك شرائع
سماوية بالمعنى الصحيح لهذه العبارة ، حتى يمكن أن تكون هي التي صاغت
هذه القوانين .

فتنحى نلاحظ أنه في العهود التي وضعت فيها كان هناك أديان
محلية ، وآلهة متعددة ، وأن الذين وضعوا القوانين أنفسهم كانوا من
المؤمنين بأديانهم الوضعية التي تشبه في كثير من ألوأها . الفنون الجميلة .
والتي تختلف في عقائدها الأساسية عما جاء به وحي السماء .

ثم إننا نلاحظ أن أول شريعة عملية واسعة كانت شريعة موسى
عليه السلام . وعند ما كان السومريون يضعون قوانينهم ، ويسوسون
أمورهم ، وعند ما كان ديموري ، يسن شريعته الخالدة ، لم يكن موسى
قد جاء بعد .

وأيضاً ، فإن أثينا ، وروما لم تتأثرا بالشريعة الموسوية . بدليل
ما بينهما وبينها من مسافة خلف بعيدة في المعتقدات والاتجاهات ،
وعلى فرض أنها تأثرتا . فانهما لم تأخذا لونا دينيا ، وظلت صبغتهما
العقلية قائمة وواضحة .

* * *

صحيح أنه كان هناك عبر هذا التاريخ أنبياء ، ولكنهم كانوا
محليين ، تاهوا في ضجيج الموكب المنطلق الهادر ، ثم مضوا دون أن
يشرعوا للناس .

لقد كان مبلغ جهدهم أن يبذروا بذورا أخلاقية ومع هذا ، فطالما كانوا يحسون أنهم يقاتلون في معركة خاسرة . مثل نوح عليه السلام ، الذى لبث فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاما .

ثم انتهى به اليأس إلى أن قال : رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا . .

وغادر قومه إلى الجودي . أما هم فقد ذهبوا وجبة شهية للطوفان . !!

فهمنا التشريع :

إذا استطعنا أن نعرف طبيعة التشريع ، أمكننا بالتالى أن نعرف خصائصه ومقوماته .

وطبيعة التشريع ، فيما نرى ، تنظيم لإخضاع . فالناس ليسوا بحاجة إلى قوانين تشعرهم بالتزاماتهم نحو الآخرين . . إننا نولد ، وفى أعماقنا شعور غرزي يدعونا إلى احترام أشياء معينة ، والخوف من أشياء معينة .

ولما كان الآباء هم أول من نصادفهم فى وجودنا . ، والبيت هو المجتمع الأول الذى يستغرقنا ويظلمنا ، فان مشاعر الخوف والتوقير تصوب أولا نحو الوالد والبيت .

فاذا غادرنا البيت إلى المدرسة ، انتقلت معنا مشاعرنا ، واتسعت لولاء جديد ، نحو أناس جدد .

وهكذا ، حتى إذا كبرنا وانساب بنا تيار الحياة الجائش واستوعبنا محيطها الفسيح تماما إحساسنا بالمسؤولية الذى كان قبل ذلك خوفا مجردا ، وشعرنا بتوقير فطري للمجتمع .

إن كل فرد منا يكاد يشعر حينئذ أن فى داخله مجتمعا بأسره ، فهو

يسمع بسمعه ، ويبصر ببصره ، ويتحرك نحو الأهداف التي يريد ها ،
والوجهات التي يعينها .

وهذا هو القانون الطبيعي الذي يحكم الناس جميعا .

إن كل فرد يشعر شعورا تلقائيا بأنه ليس حرا بالمعنى المطلق للحرية ،
وأن له كائنا ما كان ، حدودا لا يستطيع تجاوزتها .

يقول برجسون :

(إذا نظر أحدنا إلى نفسه شعر بالبداهة أنه حر . وفي وسعه أن
يتبع ذوقه ، ويحقق رغبته ، وأن يفعل كل ما يبدو له من نزوات ،
و ألا يفكر في أحد من الناس ، حتى إذا أوشكت إرادته أن تظهر ،
وجد أن قوة معاكسة قد انبثقت ، فقامت في وجهه مؤلفة من القوى
الاجتماعية متراكمة ، وهي خلافا للدوافع الفردية التي تسوق الأفراد
كلا في اتجاهه ، تؤدي بهم إلى نوع من النظام لا يخلو من شبه بنظام
الحوادث الطبيعية .

(إننا في أعماق نفوسنا شخصيات أصلية ، وذوات مستقلة حرة ،
ولكننا على السطح من ذواتنا متصلون بالناس ، متشابكون معهم)^(١)
ولقد رأينا ، كيف كانت ، ولا تزال بعض الأطراف البدائية
تعيش بغير قانون . ، وتجد في أعماق أنفسها ضرورة تدعوها لاحترام
حقوق الآخرين ونريد بهذا أن نقول إن القوانين تسن لتنظيم العلاقات
الاجتماعية أكثر مما تسن لإخضاع الناس وإكراههم على توقيف هذه العلاقات
والعلاقات الاجتماعية ليست حجارة تنحت ، ولكنها اصطلاحات
تتغير وتتطور ، وليست اعتبارا شخصيا . بل سلوكا عاما للجماعة ،
وليست نباتا طفيليا تنشق عنه الأرض من غير إعداد وتهيئة ،

بل هي ثمرة احتياجات قائمة ، ومحاولات دائبة ،
ومن هنا نرى أن الخصائص التي يتكون منها التشريع الديموقراطي
السليم تتلخص في :

- (١) أن يكون بيثيا .
 - (٢) أن يكون إنسانيا ، وقوميا .
 - (٣) أن يكون ناميا .
 - (٤) أن يكون عقليا .
- ولنتكلم الآن عن هذه العناصر الأربعة بشيء من التفصيل .

* * *

أما العنصر الأول ، فنحن نغني بكون القانون (بيثيا) أنه ينبع
من احتياجات البيئة ، ويساير مقتضياتها . فالتشريع حين لا يلائم المجتمع
الذي يعمل معه وفيه . يصير عبئا ثقيلا مرهقا ، ويصير نشازا غير
معروف ولا مألوف . ومن ثم ، لا يدين له الناس ولا يحقق من الغاية
التي يناط به تحقيقها كثيرا ولا قليلا ، وحتى لو كان شديد الوطأة على
الجماعة بحيث يقهرها لسلطانها وبأسه ، فإنه في هذه الحال يكون دمارا
وعقبة ، لأنه آتئذ لا يأتي لينظم (الطبيعة الاجتماعية) للأمة ، بل
ليشوئها هذه الطبيعة ، ويقسمها على ذاتها ، ويلاشي ملكاتها .

وإننا لنلح ذلك في القوانين الإستثنائية . التي يحس واضعوها أنها
غريبة عن حياة الأمة ، ودخيلة عليها ، فينعتونها بهذا الوصف الصادق
إن القوانين التي لا تتسق مع مقتضيات البيئة ، ولا تحترم نموها ووعياها
هي أيضا قوانين إستثنائية ، لا يمكن أن تعيش . وإذا عاشت فعلى حساب
أعصاب الأمة ومصالحها في الحاضر والمستقبل
ولعل علاقة التشريع بالبيئة من البداية بحيث لا تحتاج إلى توكيد

وحين نراجع التشريعات كلها ، منذ عرفها الإنسان ومارس وضعها
نجدها تعبيراً يكاد يكون جامعاً عن مشاعر المجتمع وتقاليده واحتياجاته
وانعكاساً للظروف المتحركة فيه من سياسية واجتماعية واقتصادية .
ونجد ترابطاً يكاد يكون طبيعياً بين القانون وكافة الظواهر
الاجتماعية ، والنظم القائمة . وليس ذلك خاصاً بعصرنا هذا الذى
نعاشه . بل دائماً وأبداً .

ففى قانون (سومر) الذى مررنا به آنفاً — نجد على النقيض
من العرف الذى كان قائماً قبله ، لا يقتل الزوجة الزانية . بل يكلف
الزوج أن يتخذ له زوجة ثانية . . وأيضاً نجد بسمح للمرأة أن تسير
فى مكاتها العامة حتى تحكم وتتولى الملك .

فإذا يمعنا وجوهنا شطر الديانة السومرية وجدنا نصف الآلهة التى
كانت تعبد هناك من النساء ، مثل الآلهة (أنينى العذراء) والآلهة
(نكرساج) . ومن هنا تأثر القانون بهذه العقيدة واستوصى بالمرأة
خيراً كثيراً . . .

كذلك نجد يبذل عناية فائقة لحماية الأموال العامة من الابتزاز
والاغتصاب ويحدد الضرائب التى تدفع للعباد وينظم وسائل دفعها . .
فإذا تفحصنا بواعث هذه العناية وجدناها متمثلة فى سلوك (الكهنة)
الذين كانوا يسرفون فى ابتزاز أموال الناس .

وفى قانون (حورابى) نجد نفس الظاهرة . . . فلما كان النظام
الاجتماعى قائماً على الاقطاع والاحتكار التجارى . رأينا الحكومة
ملكية مطلقة .

ولما كان (الرقيق) تجارة رابحة يمارسها كبار التجار ورجال

الدولة . رأينا القانون يجعل الإعدام عقاباً لكل من يؤوى إليه عبداً هارباً

ونراه أيضاً يجعل دية العبد إذا قتله سيده نصف دية الحر . وفي هذا إرضاء للسادة الذين كان القانون يتأثر مكرهاً بنفوذهم المريض وسلطانهم المديد . !

ولما كان المجتمع هناك يقوم على احترام الملكية الخاصة ويقدها رأينا القانون يستجيب لهذه الأوضاع العريضة ؛ فيحرم الزوجة من تركه زوجها ، وكأنه يراها عنصراً غريباً عن الأسرة ، وأن إقامتها مع الزوج كانت حالة مؤقتة لا تسمح لها بالاعتداء على الحق المقدس لأبناء زوجها المتوفى في مال أبيهم .

ولما كانت الدولة الآشورية تقوم على الاستعمار والحرب ، جاء قانونها متأثراً ، لا سيما في عقوباته بهذا الروح المضطرب . فالعقوبات فيه تتراوح بين صلم الأذان ، وجدع الأنوف ، وتقطيع الأرجل والأيدي ، وسلخ الجلود ، وقطع الرؤوس وحرق ابن المذنب أو ابنته . ! ! ونجد هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في القوانين الحديثة جميعها وليس معنى كون القانون (بيئياً) أنه مغلق لا يتأثر بغيره ، فهذا مستحيل ، ما دامت البيئة نفسها تتأثر بغيرها ، وتتفاعل في أناة أو في سرعة مع المجتمع البشرى كله .

ولقد رأينا كيف كان ذلك يحدث منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد رغم حرمان الناس مما أفاءته الحضارة اليوم على العالم من وسائل طوت أبعاده ، وقاربت آماده . !

وهذا يصل بنا إلى العنصر الثاني من عناصر التشريع وهو : كونه إنسانياً . .

يقول مونتسكيو :

— والقوانين هي ما تنعكس من عقل الإنسانية ومنطقها وهي تحكم شعوب الأرض على اختلافها ، ويجب ألا تتناول القوانين السياسية والمدنية لشعب معين إلا الحالات الخاصة التي تلائم مقتضى عقل الإنسانية ومنطقها .

نعم . إن القوانين يجب أن تكون استجابة صحيحة لمقتضيات العقل الإنساني ومنطقه . بل هي لا تكون إلا كذلك .

ولعل المشابهة الكثيرة بين القوانين القديمة جداً ، والحديثة جداً . والمشابهة القائمة بين الشرائع الوضعية والشرائع السماوية . . لعلها تشير في يقين إلى هذه الحقيقة .

فنحن نجد القصاص في شريعة « حمورابي » قائماً على أن النفس بالنفس والعين بالعين . .

ثم نجده كذلك في شريعة موسى ، ثم في شريعة محمد عليهما السلام . ونجد الدية ، أي التعويض المالي عن الأعضاء التي يقع عليها من الغير عدوان يبيدها أو يعطلها ، تشريعاً قائماً . عند حمورابي ، وعند الاسلام .

ونجد قانون « حمورابي » يجعل دية العبد نصف دية الحر . وكذلك يفعل الاسلام .

ويجعل قانون « حمورابي » أول سهم من الغنيمة للآلهة التي كانوا يعبدونها .

وكذلك يفعل الاسلام « ما غنم من شيء » . فأن لله خمسة وللرسول . . وأكثر هذه المشابهة دلالة ، موقف الشرائع القديمة كلها من مشكلة الرق .

لقد أبقت جميعها على الرق ، فلم تلغها إلغاء تاما ينفي عن ضحاياها وصحته ورهقه وعاره . وكل الذي حدث أن التشريع حين تقدم به الزمن . كان يوصي الناس بالعطف على الأرقاء وكان المشرعون أنفسهم يصيرون ملء إنسانيتهم بحق الرقيق في الحياة والحرية . فاذا جلسوا ليضعوا القانون كبلتهم ظروف المجتمع فلم يصنعوا الرقيق شيئا نافعا . حدث ذلك في أثينا التي كانت تتغنى بحرية العبيد . وحدث أيضا في روما .

وحدث بنفس الصورة في الشريعتين الموسوية والإسلامية . لقد حرص الإسلام على إعتاق الرقيق وإطلاق سراحهم ، وسلك لبلوغ هذه الغاية النبيلة سبلا كثيرة . ولكنه مع هذا لم يحرمه تحريما قاطعا كما فعل بالنسبة للربا والخمر والميسر .

علام تدل هذه المشابهة القائمة بين الشرائع جميعها قديما وحديثا ؟ هل تدل على فقدان المجهود الشخصي بالنسبة للتشريعات الوضعية ، أو نفي الوحي بالنسبة للتشريعات السماوية ؟

كلا . وإنما تدل على أن التشريع عمل إنساني . ومن ثم فقد تشابه بعضه مع بعض بنفس النسبة التي تتشابه بها عقول الناس ووجداناتهم واحتياجاتهم في كل زمان ومكان .

وتدل أيضا على أن هذا العمل الإنساني من الجودة والصواب والخير بحيث جاءت الشرائع السماوية تفره في كثير من جوانبه وتسايره مسaire تشهد للعقل الإنساني بالإكبار والنضوج .

وهذه النقطة من الحديث تثير فينا نزعة الوفاء لهذه القوانين التي تمثل تراثا إنسانيا وارف الظلال . ما كنا ببالغيه لولا المشقة والكبد اللذان عاناها من قبل أفواج البشرية الهادرة المناضلة .

ألسنا ننظر إلى القانون الروماني نظرة فيها مقت واشمزاز ؟
ألسنا نعتبره شيئاً دخيلاً متطفلاً وضعه زنادة وكفار ؟ فلننظر
بأى مجهود بشرى نسج هذا القانون .

وعلى أية أهوال شداد عبر إلينا الأجيال والقرون .
وسنختار من مشاهد الكفاح المستبسل أمثلة ثلاثة تقنعنا بالحرص
على الجهود التي أهرقها جماعة من البشر . لكي يتيحوا للجنس البشرى
كله تقدماً وخلاصاً .

(١) لقد كان النزاع ناشباً بين النبلاء والعامّة نشوباً مستمراً .
بسبب إصرار العامة على أن يكون لهم حق في حكم البلاد ، وإصرار
النبلاء على أن يظل العامة مطروحين تحت أقدامهم . فقام العامة بمحاولة
أخيرة اعتمدوا فيها على ثلاث وسائل .

الأولى : الأضراب العام . فحشدوا أنفسهم في موكب طويل ،
وغادروا روما معلنين أنهم لن يؤوبوا إليها . وأنهم سينشئون لأنفسهم
(روما) أخرى في أعالي نهر التيبر .

الثانية : هددوا بالسطو على الحكومة وقبيلها ، وإقامة (دكتاتورية
الفقراء) .

الثالثة : واصلوا الضغط على البطارقة حتى استمالوا منهم عدداً
غير قليل .

وبهذه المحاولة المستميتة صدر لأول مرة أهم قوانين الدولة عام
(٥٠٩ قبل الميلاد) وهو قانون (حماية الفرد) فأنقذ العامة من انتقام
النبلاء واستغلّاهم .

(٢) عندما أراد العامة أن يسجلوا قوانين روماني كتاب مسطور
بعد أن اكتشفوا أن ذاكرة النبلاء ليست فوق مستوى الشبهات .

رفض النبلاء أن يذعنوا ، فاعتصب العامة وأضربوا . وقام صراع طويل انتهى بصدر قانون (الألواح الاثني عشر) الذي يعتبر الأساس الأول للقانون الروماني جميعه .

(٣) كان العرف يقضى بأن يصير المدين عبدا لدائنه يبيعه ، ويعذبه ويملك منه حياته كلها .

وكان الربا شبكة رجيمة تقص الميسرين الذين يزدادون به عجزا ورهقا . ولما ثار للعامة صدر قانون يحدد الغاية القصوى للفائدة (١٢ ٪) ويحرم على الدائن بيع مدينه إلا بعد إنذاره في مدة لا تقل عن ستين يوما . أكان ذلك الإجراء كافيا لإقناع الناس بأنهم لم يعودوا عبيداً ؟ كلا . ولقد ظل الوعي الإنساني متقصا هؤلاء العوام المجاهدين لكي يصطنع عن طريقهم خيرا للأجيال الوافدة على هذه الأرض .

فدات يوم ذهب الفتى الوسيم (بوليليوس) إلى أحد المرايين يسأله أن يكفل ديناً على أبيه ، فاستجاب المرابي . وبعد تصرم الأيام الستين راود الفتى عن نفسه ، فأبى . فأمر المرابي أن ينزع عنه لباسه . ويجلد بالسياط . وتنفذ الأمر في وحشية صارمة . وانطلق الفتى الموجه يتوالب في شوارع (روما) مستصرخا بالناس الذين تبعوه أفواجا وأمماً حتى إذا رأوا أنفسهم جمعا عارما ، وحشد مدمداً ، اهتبلوا الفرصة المواتية ، وتدفعوا كالطوفان نحو (مجلس السنات) ولوحوا بظهر الفتى الممزق كأنه وثيقة تعبر عن مطلب صمموا اليوم على تحقيقه . وقبل أن يغادروا فناء المجلس صدر قانون يقول :

(لا يؤخذ المدين بدينه أبدا .

(ولا يجوز لدائن أن يضع في الأغلال والسلاسل رجلا عجز عن

الوفاء بدينه .. !

وهكذا نجد وراء كل قانون مجهودا بشريا كريما يؤكد أن التشريعات في مجموعها تراث إنساني جدير بالحرص عليه والوفاء له . وأنها في تساوقها واطرادها إنما تريد لتفض عن الناس أغلالهم ، وتنظم لهم حياتهم . وهي بهذا الاعتبار الصادق ملك البشرية كلها . فالتعصب ضدها تعصب ضدنا . لأنها ثمرة كفاح مشترك ، وضرورات متباينة .

ومعنى كون القوانين (إنسانية) كذلك أنها ترفع من قيمة الإنسان وتصون حقوقه . وإن عظمة الدستور ، أو القانون ، لتكمن في قدرته على صيانة الكرامة والحقوق السياسية والعامة ، للأمة .

يقول برودون : « إن الخلق السياسي السليم هو الشعور بالقيمة وتركيز هذا الشعور في الإنسان فقط . حتى يكون الناس على تمام الأهبة في كل لحظة للدفاع عن قيمتهم هذه بقوة ، ولو ضد أنفسهم ذاتها إذا تطلب الأمر ذلك . وهذا أوثق ضمان للعدالة نفسها)

وإذن فكلما جاء القانون إنسانيا ، يمثل الضمان الحق لحقوق الإنسان في المجتمع ، كلما وجد من الناس طاعة تلقائية ، واحتراما منبثقا من رضاهم عنه ، واقتناعهم به . وإن القوانين لتفقد ذاتها إذا هي تخلت عن الوسائل التي تحقق العدالة وفي مقدمتها كما سبق اقتناع الناس بإنسانية القانون وحياده وجدواه .

ولا ينبغي للشرائع وهي ذات امتداد إنساني أن تتقاصر عن احتياجات مجتمعيها الخاص ، أو أن تكون فيه عاملا من عوامل الإخلال والقلق ، وهذا ما يكشف عن خاصية أخرى من خواص التشريع هي قوميته . .

وما تقدم يستبين لنا معنى كونه قوميا ، وهو أن يلبي حاجات الناس تلبية تضاعف من إحساسهم بالوحدة وتوازهم على التكتل والانصباب

في قومية سوية لا يأتيها الشقاق من بين يديها ولا من خلفها . .
إن الوظيفة الأساسية للقانون أن يشد الناس بأسباب متينة إلى
الحياة التي يريدونها . . وإنه لينأى عن هذه الغاية نأبا بعيدا إذا لم
يكن موضع ثقتهم جميعا — وهو لن ينال هذه الثقة إلا إذا خلق فوق
الخلاقات الدينية ، والنزعات الطائفية .

ثم إن أهداف القانون الرئيسية ، إنما هي تنظيم علاقات الناس
بعضهم ببعض بوصفهم هيئة اجتماعية . .

وأحكامه جميعها تتعلق بالأعمال الخارجية وحدها أما الأعمال
الداخلية ، ومنها الدين ، فليس للقانون سلطان عليها ، ولا إلزام بها .
إن (عنصرية) القانون تتبعها لا محالة (عنصرية) الحكومة ، كما
أن الثانية تخلق الأولى . والإثنان معاً . يولدان ظلما لاسبيل إلى تفاديه
بحال . .

ولقد رأينا كيف أفلت الزمام من عقول النازيين وقلوبهم ، عندما
جعلوا من الريح النازي (دولة عنصرية) وجعلوا من تشريعهم تشريعا
عنصريا ، فبدأوا بالتفرقة بين الآريين واليهود . ثم انتهوا إلى التفريق
بين الآريين وجميع سلالات البشر . . !

إن مجموع الشعب كما يقول ديجي — هو الوسط الذي تتوالد فيه
عناصر الدولة ، وتتألف منه مواد القاتون .

ولكي يتمكن القانون من أن يعالج مشاكل البيئة علاجا تتلاقى فيه
الإنسانية والقومية فلا بد له من عنصرين آخرين هما :

(٤) أن يكون متطورا ناميا .

(٥) وأن يكون عقليا .

إن التطور سنة هذا الوجود . وارتباط القانون بالحياة ،

وبالمجتمعات المتغيرة يجعله أولى الأشياء بالتطور والتغير .
وفي جميع الشرائع القديمة والحديثة ترى هذه الظاهرة وسوف
نراها عما قريب في الشرائع السماوية أكثر ظهورا ، وأوسع نشاطا .
ولقد بلغ من مرونة الحياة التشريعية لدى الرومان أن جعلوا
(البريتور) وهو الموظف الرئيسى لشئون القضاء مفوضا في استحداث
قواعد فقهية ، وقوانين تسير الحاجات الطارئة وتذاع في بلاغ سنوى .
ولهذا كان القانون الرومانى كله يتطور وينمو في ضوء هذه الحكمة
المرعة بالجلال والصدق : (الحق الصارم ظلم صارم) .. !
ومن ثم ، كان من المستحيل أن يتجمد ويتيبس .
وإنه ليبهشنا حين نستعرض تطوره في مسألة من مسائله ، هي مسألة
(الملكية) .

إنه في بداية الطريق يعرف الملكية بأنها : (سيادة على مال معين
تجعل ذلك المال خاصا للمالك . وهي حق مكفول الاجترام من القانون
والناس) .

ثم لا يلبث حين يرى الشمول في تعريف الملكية واحترامها يستغل
استغلالا ضارا ، أن يستنجد بالعدل ليكبح به ضراوة الاستغلال وجماحه
فيصدر (البريتور) قرارا (ببطلان تصرف المالك إذا تصرف في ماله
الخاص تصرفا فيه غش للغير أو أذى له) .

ويفسر (البريتور) هذا المنطوق الفقهي بقوله :

— (إن لصاحب الملك حقا في ملكه ، فإن خرج هذا الحق عن
غاية الاجتماعية ، فقد تجاوز الحق وولد ظلما . .)
ثم يؤكد التشريع هذه القاعدة بمادة جديدة هي :
— (لى يتم تملك الحيازة ، لابد أولا من الحيازة .

(ولا بد من أن تقوم هذه الحيازة على سبب مشروع .
(وأن يقوم هذا السبب المشروع على ذمة طيبة) .

ويفسر (البريتور) هذه المادة فيقول :

— (ليست كل حيازة ممكنة . فلا تملك الحيازة الأموال العامة للدولة ، ولا تملك رجلاً حراً ولا تملك مالا مسروقاً ، ولا مفضوباً ، لأن الغصب والسرقة منافيان للذمة الطيبة ، وهي أساس التعامل) .
وذلك .
١- تتطور المادة الواحدة وتنمو نمواً لا يحملها تقاصر عن صيانة العدالة ، وإدراك الغرض التي وضعت من أجله .
إن تغير الشرائع وتطورها حقيقة لا تقبل المارة . وهي بدورها تستتبع حقيقة أخرى هي اعتماد التشريع على العقل اعتماداً يكاد يكون مطلقاً .

ولقد رأينا كيف كان العقل قادراً على وضع قوانين تعتبر بالنسبة للصور السحيقة التي نبتت في أحشائها - كالا ، أو في مستوى يشارف الكمال .

وما دامت طبيعة القانون تقتضيه أن يتغير ، فليس هناك سوى الجهود الذهنية للإنسان ، شيء يقدر على تغييره وتطويره . تلك الجهود التي تجعل لحياتنا هدفاً ومعنى .

ولم يظهر على وجه التاريخ شريعة وضعية أو سماوية . لم يكن للعقل الإنسانى كلمة فيها . .

فهو إذا لم ينشئاً إنشاءً كما في القانون الوضعي ، ساهم مساهمة فعالة في تطويرها وبث الحياة فيها ، كما في التشريع السماوي .

وما دامت البشرية تحمل بذور التطلع والتحول والنماء ، فسيظل

العقل ممسكاً بعجلة القيادة ليس فقط فيما يختص بالتشريع . بل وفي أشياء الحياة جميعها .

إن مهمته التي يدركها ، والتي يدأب لبلوغها ، هي أن يبحث للحياة دائماً عن مصائر جديدة .

المرم باباع العقل

والآن نواجه المرحلة الحاسمة في هذا البحث .

وهي حاسمة لأنها تفيض علينا يقيناً بصدق ما قلناه . وتدفعنا بكلتا يديها إلى الثقة بالتطور والجهود الذهنية للانسان ، وتضفي ألواناً من التقديس على المحاولات التي يأتيها العقل الإنساني لإرساء النظم وسن القوانين .

وأول ما يواجهنا في هذا السبيل هو : اعتبار الدين للتطور وثقته به . وقبل أن نتحدث عن التطور في الاسلام نريد أن نلم بفكرة أو بشعور عن التطور في الدين كله . وذلك يتاح لنا بمقارنة عابرة بين شرائع المرسلين الثلاثة موسى ، وعيسى ، ومحمد عليه السلام . أو بعبارة أدق بين الشريعة الموسوية ، والشريعة الاسلامية . وفي هذه المقارنة سنرى الشريعتين تتفقان في مسائل وتختلفان في أخرى .. وفي هذه المواطن الأخيرة . ، نجد الخلاف يتخذ صبغة تطورية . بمعنى أنه يحى ارتقاء إلى أعلى ..

— فمثلاً تحكم الموسوية على الانسان الذي يلامس شيئاً نجساً بأنه « نجس ومذنب وعليه قربان » .

ثم يحىء الاسلام فيحلل الانسان من هذه التبعات ويدعوه فقط
لإزالة أثر النجاسة. وعينها

— وتحكم الموسوية على الأبرص وعلى الحائض ، بالنجاسة ،
وتحكم بها أيضا على كل من يلامسهما . فيرفع الاسلام هذا
الاصر الثقيل .

— وتحكم الموسوية على من يقتصب مالا ، أو يخون وديعة أن يرد
العين المغصوبة لصاحبها ، ويزيد عليها ما يساوى خمس قيمتها ، « ويأتى
إلى الزب بذبيحة لائمه . كبشا صحيحا من الغنم » (١) .

ثم يأتى الاسلام فيكتفى برد الشيء المغصوب مجردا عن الغرامة ،
وعن الكبش الصحيح من الغنم .

— وفى الموسوية ، لا تزوج المطلقة مرة أخرى ، أما الاسلام ،
فيأخذ بيدها من هذا الحجر ، مخافة أن تكظم مشاعر الجندية ، فتتطم ،
أو لا تكظم ؛ فتفقد لشهواتها الزمام .

— وتحكم الموسوية بقتل الرجل إذا تزوج امرأة وأما ، كما تحكم
بقتل الزوجة والام .

ثم يطور الإسلام هذا الحكم ؛ فيكتفى بالتفريق بينهم .

— وفى الزكاة تفرض الموسوية العشر « كل عشر الأرض من حبوب
الأرض وأثمار الشجر فهو للرب . »

وفى البقر والغنم « كل ما تعد تحت العصا يكون العاشر للرب . »

ثم يحىء الاسلام فيفصل الزكاة تفصيلا أكثر ، ويطورها فى
مختلف صنوفها .

(١) الاصحاح السادس . لاوين .

— وتحكم الموسوية على الشعوب المخالفة كالحثيين ، والأموريين ،
والكنعانيين ، بالآبادة — « تدمون مذابحهم ، وتكسرون أنصابهم ،
وتقطعون شواربهم وتحرقون ثمائيلهم بالنار »^(١) .
وأیضا تقول الشريعة « حين تقرب من مدينة اکی محاربها استدعها
إلى الصلح . فان أجابتك إلى الصلح وفطحت لك فكل الشعب الموجود
فيها يكون لك للتسخير . »
ثم یجی . الاسلام فيطور هذه الأحكام ويقسم مخالفیه إلى أهل
كتاب . ومعاهدين . ومحاربين .
وهناك أحكام أخرى كثيرة من هذا القبیل . وفي نفس الوقت
نجد أحكاما متشابهة لم یطورها الاسلام ولم یبسط إليها ید التغير . مثل :
— تحريم السحر والعراقة . فقد قال عنها موسى عليه السلام « كل
من یفعل ذلك مكرؤه عند الرب . وبسبب هذه الأرجاس . الرب
إلهك طاردهم من أمامك » .
وقال عنها محمد عليه السلام « من أتى كاهنا أو عرافا فقد كفر بما
أنزل على محمد » .
— القصاص . فقد قال فیسه موسى « إذا أحدث إنسان في قریبه
عیبا یفعل به مثله . كسر بكسر ، وعین بعین ، وسن بسن » .
وقال القرآن الکریم « النفس بالنفس والعین بالعمین والأنف
بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » .
— تحريم الربا ، فقد قالت الشريعة الموسوية « فضتک لانعطه بالربا ،
وطعامک لانعطه بالمرا بحة » .
وقال الاسلام « لعن الله آكل الربا وموكله » .

— وشرع موسى عليه السلام اللعان ، فاذا اتهم الرجل زوجته بالزنا — « يقدمها للكاهن ويوقفها أمام الرب . . . وفي يد الكاهن يكون ماء اللعنة المر . . . يستحلف الكاهن المرأة بحلف اللعنة ويقول : يجعلك الرب لعنة بين شعبك فتقول : آمين . آمين . ثم يسقيها من ماء اللعنة . فاذا أصابتها أعراض معينة كانت خائنة ، وإلا برئت مما نسب إليها . »

وجاء الاسلام فأقر الحكم والطريقة بتغيير طفيف استبعد فيه الكاهن وماء اللعنة المر . . واكتفى بأن يقول الزوج في ملا من الناس أربع مرات (أشهد بالله إنى لمن الصادقين . ويقول فى الخامسة . لعنة الله على " إن كنت من الكاذبين . ثم تتقدم الزوجة ، فتقول أربع مرات (أشهد بالله إنه من الكاذبين) ثم تقول فى الخامسة (غضب الله على " إن كان من الصادقين) .

ثم يفرق بينهما . وتصير الزوجة بهذا محصنة السمعة والسيرة ، فمن رماها أو قذفها استوجب العقاب .

— حرم موسى عليه السلام نكاح الأم وزوجة الأب والأخت والعمة والخالة ، وحرم الجمع بين الأم وبناتها أو الأم وحفيدتها ، أو الأخت وأختها : وأقر الاسلام ذلك مع بعض الإضافات والتفصيل . وأخبرت الموسوية أن من حلف بالله كاذبا فهو آثم وعليه قربان . ونحا الإسلام نحوها فقال (إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلكم كفارة أيمانكم إذا حلفتم) .

إن بعض الباحثين يستدلون بوجود التماثل والتشابه بين الشرائع على صدق بعض نزواتهم العلمية ...

أما نحن فنزداد بهذا التشابه إيماناً بالحقيقة التي نطلب من الآخرين أن يعوها وهي أن التشريع إنما يجيء لينظم مصالح الناس على الأنماط المألوفة لهم ، والمتسقة مع نموهم الاجتماعي .

من أجل هذا وجدنا الصورة التي رسمتها الموسوية ثم رسمها الإسلام لتنفيذ (اللعان) تتفق مع البيئة التي كان موسى يشرع لها ، كما تتفق مع المنسوب الارتقائي للجزيرة العربية .

فإذا أردنا نحن اليوم أن نسلك سبيلاً أخرى لإبراء ذمة الزوجين المللذين قام بينهما الاتهام بالخيانة ، ونضع حدوداً حاسمة لوقف هذه الإرجافات التي إذا اتسعت ابتلت المجتمع بشر ما يمزقه . إذا نحن فعلنا ذلك ؛ فلن يكون فيما نفعل أى اقتنيات على الله . وعلى دينه ، بدليل أن الإسلام جاء ينسخ بعض الأحكام التي جاء بها موسى حين رأى أنها استنفدت أغراضها ، وبدليل أن الشريعة الإسلامية كانت تنسخ نفسها بنفسها في بعض المواطن والأحكام وإذا دل هذا التغيير والتطوير على شيء ؛ فهو أن التشريع يخضع لاحتياجات الناس ، ومقتضيات حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا رأينا الإسلام يبايع العقل ويستودعه شرائعه جميعاً ليتصرف فيها على النحو الذي يجعلها تفعلاً لا إصراراً نعم ، وإن إدراك هذه المسألة لما يزيد ثقتنا بالعقل ، ويهيئ وعينا لفهم (ديموقراطية التشريع) وتقدير آثارها وجدواها .

لذلك يجدر بنا أن نعلم كيف بايع الإسلام العقل . وكيف استودعه مصالح الناس ومصايرهم ؟

ونبدأ هذا الحديث بالتفريق بين الدين ، والشريعة ، وبين الدين والفقه

وحتى لا تتهم بالكفر وحدنا من جراء هذا التفريق ، ننقل رأى رجل فاضل مؤمن هو السيد رشيد رضا الذى يقول فى تفسير المنار :
(إن الدين شىء ، والشريعة شىء آخر ، فالدين هو الأصول الثابتة أما الشريعة ، فهى الأحكام العملية التى تختلف باختلاف أحوال الاجتماع واستعداد البشر) ...

ثم قال :

(والدين ثابت ، والشريعة قائمة على أساس العقل والاجتهاد . فمن منع الاجتهاد ، فقد أبطل مزيته ومع حجتها)
إذن ، فالدين غير الفقه . والدين هو تلك المسائل العبادية التى شرعت للناس كي تصل بنفوسهم واستعدادهم الروحي إلى المستوى الميسور من النقاوة والطهر . كالصلاة ، والصيام ، وكالإيمان بالله وبالغيب . ونحسب أن هذا هو المقصود بقول الله سبحانه (اليوم أكملت لكم دينكم) .

وإنه لتعبير مقصود ، أن يقول الله (دينكم) ولم يقل (شريعتكم) ويزكى هذا التفسير ما سراه من تصرف الرسول وأصحابه تصرفاً ينم عن اعتقادهم بأن الشريعة غير الدين ، وأنها تعتمد على العقل والمقتضيات الطارئة ، والابتعاثات المستجدة . بينما الدين يعتمد على الغيب .

فأنا لا أدري لماذا أصلى الصبح ركعتين ، ولا أصليه أربعاً . ولماذا أصلى الظهر أربعاً ولا أصليه ركعتين . ومع هذا فإن على أن أصلى دون أن أتصرف فى عدد الركعات بعقلي واجتهادى .

ولن يأتى يوم تتشأخ فيه أمام الصلاة على وضعها الدينى ضرورات تستدعى تحويرها مادام اليوم سيظل أربعاً وعشرين ساعة ...

ولكن الطلاق مثلاً وهو مسألة تتعلق بنظام المجتمع وهناك من الضرورات الاجتماعية ما يكيفه ويلونه . لا يمكن اعتباره ديناً . ولهذا رأينا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخضع أحكامه للعقل والمنطق . فبعد أن كان الطلاق الثلاث يقع واحدة على عهد رسول الله عليه السلام قال عمر : إن الناس قد استمرأوا هذا التسامح . فلنمض الثلاث ثلاثاً . وقد كان .

إن الفارق بين هذين المثالين هو الفارق بين الدين والشرعة من حيث صلة العقل الإنسانى بكل منهما .

ولسوف نرى أن الفقه الإسلامى بتطوره ومرونته وانفساحه للجهود الذهنى فى كل العصور والأزمنة . من أحسن شواهدنا على أن التشريع لا يمكن أن يتجمد ، أو يصطبغ بصبغة تجافى حق الناس فى البحث والتقنين لأنفسهم .

وفى الإسلام إيماءة ذات مغزى تخبرنا أنه لا يضيق ذرعاً بالقوانين الغريبة عنه ، والقوانين التى لم يساهم فى وضعها . وأنه لا يفرض على الناس أن يلتزموا فى أمور دنياهم نهجاً معيناً . سوى ذلك الذى تمليه مصلحتهم العامة ، وتلهمه إرادة التطور والإرتقاء .

ذلك أن الإسلام عندما أطل على المجتمع العربى ، لم يكن هذا المجتمع خالياً من قواعد قانونية تضبط سلوكه .

صحيح أنه لم يكن للعرب قانون مكتوب . بيد أنه كان لهم عرف قائم مقام القانون والشرعة ؟

يقول الدكتور الشيخ محمد يوسف موسى فى مقدمة كتابه (الأموال ونظرية العقد فى الفقه الإسلامى) :

(نعرف من التاريخ أن العرب عرفوا فى جاهليتهم قواعد قانونية .

كثيرة قام عليها مجتمهم ، وكان ذلك في نواح شتى من النواحي التي عالجها الإسلام فيما بعد ، بما جاء به من فقه وتشريعات ، وقد أقر الرسول عليه السلام كثيراً من هذه القواعد والمبادئ التي كانت قد تبلورت فصارت أعرافاً ينزلون على حكمها . فإكان الإسلام ليغير كل ما كانت عليه الأمة العربية حتى ما كان صالحاً للحياة الطيبة ، ومن ثم لنا أن نقرر أن الإسلام طرأ على مجتمع له تقاليد وأعرافه وحياته القانونية . .

(عرف العرب كثيراً من ضروب المعاملات ، كالبيع ، والرهن ، والشركة ، والمضاربة ، والإجارة ، والسلم ، وأقر الإسلام في القرآن والسنة كثيراً من أنواع هذه التصرفات حين وجدها صالحة للبقاء . . ولقد رأينا خديجة بنت خويلد تستأجر الرجال — أيام الجاهلية — في مالها وتضاربهم إياه بشيء يجعله لهم .

كما عرف العرب عقد السلم وهو شراء الشيء الذي لم يوجد بعد بضمن عاجل حال .

وأيضاً عرف العرب نظام الزواج . ولقد تزوج الرسول نفسه قبل أن ينزل عليه الوحي زواجاً جاهلياً ، أي حسب العرف الجاهلي في الزواج ، ولا تزال تذكر خطاب أبي طالب .

— الحمد لله الذي جعلنا من ذرية إبراهيم وزرع إسماعيل وجعل لنا بلداً حراماً ، وبيتاً محجوجاً ، وجعلنا الحكماء على الناس . ثم إن محمداً ابن عبد الله ابن أخي عمن لا يوازن به قتي من قريش إلا رجح عليه براً ، وفضلاً ، وكرماً ، وعقلاً ، ومجداً ، ونبلاً ، وإن كان في المال قل ، فإن المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة . وله في خديجة بنت خويلد رغبة ، ولها فيه مثل ذلك وما أحببتكم من الصداق فعلى) .

وهكذا تم الزواج في الجاهلية بنفس الصورة التي يتم بها اليوم في الاسلام . فدفع الصداق لخديجة ، وقام بتزويجها ولى أمرها ، عمها عمرو ابن أسد وابن عمها ورقة بن نوفل . وشهد رجالات قريش وكبراؤها . وكذلك عرف العرب في جاهليتهم الطلاق . وأيضا عرفوا القصاص . وكان دستورهم فيه تلك العبارة الشهيرة (القتل أنى للقتل) وهي التي عبر القرآن عن مفهومها القانوني بقوله (ولكم في القصاص حياة) . وأيضا عرف العرب في جاهليتهم (القسامة) ومعناها أنه إذا قتل قتيلا في بلد ولم يعرف قاتله . يختار ولى القتيل خمسين من أهل هذا البلد ، ويقسمون بأنهم ماقتلوه ، ولا عرفوا له قاتلا ، ثم يقضى بالدية على أهل المحلة جميعا .

فلما جاء الاسلام أتى على هذا القانون ولم يحدث به تغيير .

يقول الإمام مسلم في صحيحه :

— (أقر النبي عليه الصلاة والسلام القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية) .

علام تدل هذه الظاهرة ، وإلى أى مغزى تشير . . ؟ إنها ، أولى دلائلنا على احترام الاسلام لحق الناس في التشريع لأنفسهم .

وأولى دلائلنا على ان الإسلام لم يكن يتم بالتشريع إلا ليساعد الناس على ضمان مصالحهم وتنظيم معاشهم .

فاذا وجد تشريع يحمل هذا العبء ، ويؤدي ذلك الدور ، فالاسلام يباركه ويوقره ، بدليل اعتباره لكل هذه القواعد التي ذكرناها بما كانت تقوم عليها حياة العرب في الجاهلية .

إن الاسلام لن يحترم ذلك الحق لأعرابي كان يبول على عقبه

منذ ألف وأربعمائة عام ، ثم ينكره اليوم على إنسان القرن العشرين الذى افاء الله عليه من وسائل العلم ، والتمدن ماسوف يحاسب عليه حسابا عسيرا لو هو أهمله وألقاه فى عرض الطريق ، فاذا غادرنا هذا الشاهد واستأنقنا سيرنا وجدنا مظاهر الثقة المطلقة بالعقل الإنسانى تزحم الطريق اللاحب أمامنا .

ولنبداً بما بدأ به الاسلام لترويض الناس على احترام كلمة العقل فى التشريع .

لقد بدأ باقناعهم أن الجود ، ضد طبائع الشرائع . وأن كل شيء لاسيما الأحكام المنظمة لشئون البشر تفقد ذاتها إذا هى استعصت على التعديل والتحويل والتطوير . وكان لابد أن يجيء المثل لذلك كاسحا قوياً يحرف المخاوف والأوهام ؛ وهو لا يكون كذلك إلا إذا جاء من الله . فكان النسخ .

والنسخ هو استبدال حكم بحكم . واستبدال آية بآية . يقول الله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها . نأت بخير منها أو مثلها) ولنضرب لذلك مثلاً :

فى الأحوال الشخصية أفق القرآن أول الأمر بأن عدة المتوفى عنها زوجها سنة كاملة (متاعاً إلى الحول غير إخراج) ثم عاد فحدد العدة بأربعة أشهر وعشرة أيام (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) كما نسخ قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت . إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين . .) بقول الرسول عليه السلام : (لا وصية لوارث) .

كذلك نسخت آية الرجم التى كانت ضمن آيات سورة النور كما روى البخارى وهى : (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم ، الشيخ والشيخة

إذا زنيا فارجهما البتة ، نكالا من الله . والله عزيز حكيم) .
ولقد اتسع باب النسخ ، حتى قرر جمهور الفقهاء أنه يجوز نسخ
القرآن بالسنة . وحتى قرر بعضهم ومنهم ابن حزم بجواز نسخ القرآن
بالإجماع مشروطا أن يكون — أى الإجماع — منقولا عن الرسول
صلى الله عليه وسلم .

وهذا النسخ يؤكد ما ذهبنا إليه — قبل — من الفارق بين الدين
والشريعة . ذلك أننا نراه ممتنعاً على الآيات المتعلقة بالاعتقاد . كالإيمان
بالله وبالغيب وعلى الآيات المتعلقة بالأخلاق كالأمر بالعدل
والإحسان ، وكأنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ؟

فإذا جاوزنا النسخ ، وجدنا دلالة أخرى ذات بال — تلك هى
تغير فتوى الرسول وتطورها نعم . لقد كانت المرونة السارية فى
الروح التشريعى المتبدى فى فتاوى النبي عليه السلام من أكثر عوامل
التوفيق لديموقراطية التشريع ، فطبيعى أن الرسول لم يكن يلهو بمقدرات
الناس ومصاير الأمة ، كما أنه لم يكن يطلق الفتاوى على عواهنها .
غير مستشعر مسئولية تجاهها .. وإذن ، فإن هذا التغير لم يكن إلا ثمرة
شئ . أكيد ، هو الخضوع لاحتياجات البيئة ، وتلبية غرورات المجتمع .
والآن نستطيع أن نكظم إعجابنا حتى لا تفلت فى نشوته الفائدة
المرجوة من هذه الواقعة التى سنتلوها .

ذات يوم أراد الرسول عليه السلام أن يرسل أحد أصحابه وهو
(معاذ بن جبل) إلى اليمن .

وقبل أن يحمل معاذ عصا التسيار ويمضى لسبيله ، سأله الرسول :
— يا معاذ : بم تقضى إذا لم تجد الحكم الذى تريده فى كتاب الله
فأجاب معاذ :

— أفضى بـسته رسوله .

ويعيد الرسول سؤاله :

— فان لم تجده في سنة رسوله ؟

فيجيب معاذ :

— إذن أجتهد رأيي ، لا آلو .

وهنا يضمه الرسول إلى صدره ويقول : (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله) .

إن صدر هذا الحديث وآخره ليتنازعان إعجابنا ، ويستحوذان على وعينا .

ففي أوله . نرى الرسول يفترض أن هناك أحكاما لن يحويها كتاب الله ، وأحكاما لن تتضمنها سنته وهو أمر لو قاله غير الرسول لاستحق من مسلي اليوم . مسلي آخر الزمان إهدار الدماء وقطع الرقاب . ! ومع ذلك فما هو ذا محمد العظيم ، أعرف الناس بالدين ، وأتقاهم للديان . هاهو ذا يقولها . ويجيبه صاحبه : أجتهد برأيي ، ولا أبالي . ! ولقد سرى هذا الوعي الرشيد في أعصاب الفقه الاسلامي وشرائينه فما وترعرع وصار للعقل فيه الكلمة المسموعة . واستنبع لنفسه ينابيع جديدة ، ومصادر أخرى بعد الكتاب والسنة . فكان الإجماع ، والاجتهاد ، والقياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة والعرف . إلى آخر هذه المعصرات الشجاجة ، والأنباع المفيضة .

وإن طبيعة بحثنا هذا لتقتضينا الإلمام بهذه المصادر الجديدة ولكن قبل ذلك نريد أن نعرف : ما الفقه . ؟

إن مجرد تعريفه يفيض علينا مدركات كثيرة وهو كما ينقل الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات :

« العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية . وهو علم مستنبط بالرأى والاجتهاد ، ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل ، ولهذا لا يجوز أن يسمى الله فقهاً ، لأنه لا يخفى عليه شيء . »
إذن ، فالفقه علم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وهذه الأداة التفصيلية هي ما ذكرنا من قبل .

وهو أيضاً - أى الفقه - مستنبط بالرأى والاجتهاد .
والحق أن الرأى والاجتهاد طوراً ألفتهم الإسلامى تطويراً بعيد المدى . و إتاحة له فرصة التعرف بكثير من القوانين الأخرى والتأثر بها ، ونرجو فى هذا المقام أن نلفت النظر مرة أخرى إلى أننا نتحدث الآن عن الفقه لا عن الدين .

وكما تطور القانون الرومانى حين اتصلت روما بأثينا . ثم حين التقت بأهم البحر الأبيض المتوسط فى تجارتها وفتوحاتها . كذلك تطور الفقه الإسلامى حين جمعت فتوحات الاسلام بأهم جديدة ، وتقاليده وأعراف وقوانين جديدة أيضاً .

وكان تباين المجتمعات التى زارها الاسلام من أهم عوامل التباين والاختلاف بين المذاهب الفقهية ، فلما كان الحجاز والمدينة بالذات الوعاء الذى صان سنة الرسول وقواعده ، فقد رأينا المذهب الذى ربط نفسه بعمل أهل المدينة ، وهو مذهب الإمام مالك ، شديد الانطواء على النفس ، شديد البعد عن الرأى ،

وعلى العكس من ذلك ، نرى المذهب الذى ترعرع فى بغداد التى اختزن عقلها الباطن كثيراً من الثقافات القانونية العقلية ، وهو مذهب الامام أبى حنيفة يحنح إلى الرأى ويجعل للعقل الكلمة الفاصلة فى معظم مسأله حتى وصفه أهل الظاهر تحت وطأة غلوهم فى التمسك

بحرفية النص بأنه « فلسفة فارسية ، صيرت الفقه عملا وضعيا ، ! .
و حين نأخذ أى مسألة من المسائل التى تباينت فيها وجهات نظر
الأئمة والمجتهدين ، ونضعها تحت ضوء الظروف الخاصة لبيئة كل إمام
ومجتهد نجد هذه الحقيقة واضحة وطيدة .

ولنضرب لهذا مثلا — قراءة الفاتحة فى الصلاة بغير العربية ، فى
الوقت الذى يرفض فيه الأئمة الثلاثة الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل
الاعتراف بمشروعية هذا العمل . يقف أبو حنيفة « الفارسى » فيجيز
تحت وطأة اعتبارات بيئية وقومية ، قراءة الفاتحة فى الصلاة بالفارسية .
وشبيه بذلك مسألة وضع اليد على أرض مهجورة وليس لها صاحب ،
وهى التى تسمى فى الفقه « الأحياء والأقطاع » .

فها نجد حديثا صريحا للرسول عليه السلام يقول : « من أحيأ أرضا
ميتة فهى له . . من أحاط حائطا على أرض فهى له . . من سبق إلى
ما لم يسبق إليه مسلم فهو له » .

ويفسر المفسرون وبعض الفقهاء كالشافعى هذا الحديث بأنه تفويض
من الرسول . ولا يحتاج إلى إذن السلطان . . ولكن أبا حنيفة بحكم
تشبعه بصرامة النظم التى عاش فيها ، وعاش فيها آباؤه من قبله يعارض
منطوق الحديث ، ويشترط استئذان السلطان ! .

وبما يؤكد لنا « تأقلم » الفقه الإسلامى بالأقاليم والبيئات التى عايشها
وعايشته ، ما حدث للإمام الشافعى الذى يمثل بمذهبه ومدرسته ربع
الفقه الإسلامى جميعه .

فلقد كان للشافعى وهو ببغداد مذهب فى الفقه يعتز به ، ويدافع
عنه . فلما غادر العراق إلى مكة ثم إلى مصر حيث استقر بها ، تغيرت

نظراته الفقهية ، وأنشأ مذهباً جديداً يخالف في كثير من تفاصيله مذهباً القديم الذي التزمه بالعراق .

ولقد سئل الشافعي رضي الله عنه عن سر هذا التحول فأجاب في بساطة وصدق :

— « لقد سمعت أشياء لم أكن سمعتها ، ورأيت أشياء لم أكن رأيتها ، وهكذا استخدم الشافعي حواسه ، استخدم سمعه وبصره ، فتأملت بالحياة الجديدة شخصيته ، وتأملت بالتالي فكرته .

أتظنون أن مستحدثات الحياة وأشياءها قد فرغت وانتهت ؟ .
كلا ، ولا تزال الأيام مثقلات بكل جديد .

وأنا لتنتظر الأذن التي تسمع ، والعين التي ترى ..

لقد استعمل العقل في تطوير الفقه الإسلامي استعمالاً لا يعرف الحواجز ولا الحدود . ذلك لأن الفقهاء والمشرعين أدركوا الحكمة المقصودة منه وهي تلبية الضرورات والمصالح ، فمضوا يبحثون لهذه الضرورات في عقولهم عن الفرص والحلول .

وهانحن أولاء نرى الإمام الأعظم (أبا حنيفة النعمان) يسمى الناس مذهباً (مذهب أهل للرأي) .

لماذا ... ؟

لأنه كان يضع العقل في المكان الأول . فهو يؤول القرآن في غير تعسف ، ويرد الحديث في غير تكلف لكي يمهّد الطريق أمام المصلحة الملحة ، والحاجة الدائمة .

وكان يقول : — (علمنا هذا ، رأي ! وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن قدر على غير ذلك ، فله ما رأى ولنا ما رأينا) .

هل فسق أبو حنيفة بذلك عن أمر ربه ، وهل انزلق به الهوى
وسوء الغرض . . ؟

حاشاء عن ذلك ، ولقد أجمع الثقات على تقدير ورعه وتقاه وحين
مات قال قائلهم : ذهب اليوم العلم والورع . .

ولطالما كان الشافعي يقول : — من اراد أن يعرف الفقه ، فليزِم
أبا حنيفة ، فإن الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة . .

ومثل أبي حنيفة إمام جليل هو نجم الدين الطوفي الحنبلي الذي يقول
— إذا تعارض النص من قرآن وسنة مع المصلحة قدمت المصلحة
على النص . .

قيل له : — هذا افتيات على النص ،

قال : — بل تخصيص له وبيان .

قال له : — المشرع أعلم بالمصلحة ، فلتؤخذ من أدلته .

قال : — المصلحة نفسها من أدلته ، وهي أقوى الأدلة وأولاها
بالإعتبار . . .

وهناك كثيرون من الفقهاء والرواد الأوائل ، كانوا يحسبون
لمقتضيات العرف ومصالح المجتمع الحساب الأول حين يفتون
ويشرعون ، مثل تخصيص الحديث الناهي عن بيع الإنسان ما ليس
عنده بالاستصناع لأنه مصلحة ، ومن قواعدهم في هذا قولهم : —
(الثابت بالعرف ، كالثابت بالنص) .

بل لقد اشترطوا في المجتهد أن يعرف عادات المجتمع ، ومواضع
العرف ليستطيع أن يوائم بين مطالب البيئة والنص .

وهذه الاعتبارات مضى العقل إلى آخر الشوط حتى صارت الفتوى
المتحررة آية على فقه الرجل وعلمه ،

يقول سفيان الثوري : - (العلم عندنا ، الرخصة من ثقة . أما التشديد ، فكل واحد يحسنه .)

وحتى صار للاقتراض في مسائل الفقه مجال يشبع العقل به طموحه ونهمه ، فوجدنا الفقهاء يتحدثون - مثلا - عن حكم نكاح الجنيات وعن نصاب الجماعة في الجمعة إذا كان بعض المصلين من الجن . . . ونجد بعض الفقهاء ينفي مشروعية الزواج بامرأة من الجن مستدلا بقوله تعالى : **وَاللّٰهُ جَمَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا** ، والجن ليسوا من أنفسنا . .

ونجد بعضهم الآخر يجيز ذلك مستدلا بأن من الجن إخواناً لنا ، يعبدون الله كما نعبد ، ويصلون كما نصلي . .

واستعمال العقل على هذا النحو هو الذي جعل بعض كتب الفقه الإسلامي تشرح عشر مرات ، ويحمل هذه الشروح مجلدات كثيرة وموسوعات ضخمة . .

وكانت أدوات العقل لهذا :

الإجماع : وهو إجماع المجتهدين من الأمة في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع ،

القياس : وهو إلحاق فروع الأحكام بأصولها لتشابه علة الحكم بين الأصول والفروع

الاستحسان : وهو كما يعرفه الإمام الكرخي (العدول عن حكم إلى خلافه ، لوجه هو أقوى)

مثل استحسان ثبوت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام . . . ومثل التعاقد مع آخر على أن يخطط لك رداء أو يصنع لك اثاثاً . فإن انعدام

المعقود عليه وقت العقد يجعل العقد باطلا . ولكن الاستحسان يجيزه
أما للعرف وتقديراً للصحة .

المصالح المرسله : وهي أكثر الأشياء شهاً بالاستحسان . كما أنها
بطبيعة الحال لا تكون في العبادات . بل في المعاملات . وليس للمصالح
المرسله ضابط من غير نفسها .

إن غاية ما يشترطه الفقهاء من أجلها ألا تعارض مقصداً من مقاصد
الشريعة . وأولى مقاصد الشريعة - طبعاً وقطعاً - هو تقدم البشرية
وارتقاؤها . ومن هذه المصالح المرسله ما صنعه عمر رضي الله عنه حين
ألغى حق المؤلفه قلوبهم في الزكاة مع أنه مضمون بآية من آي القرآن ،
ووقفه تنفيذ حد السرقة في أيام المجاعة . وإبقاؤه أرض العراق المفتوحة
بين أيدي أهلها وأصحابها مع أن القرآن يأمر بتوزيع أربعة أخماسها
على الفاتحين .

هذه هي الأدوات التي حقق العقل بها انتصارات باهرة في مجال
التشريع الإسلامي . ولقد كان للإجتihad سلطاناً وهيبة وحرمة ، فما كان
أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة والمجتهدين ، ما كان
أحد من هؤلاء يفرض رأيه على الآخرين .

والحق أن الفقه الإسلامي مدين لهذا الاجتهاد العقلي بحيويته وشبابه
ونمائه ، فلولا لبقيت الشريعة مغلقة ضامرة ، ولو كانت كذلك لما قدر
لها ابدأ الاستمرار والدوام .

لقد كانت شريعة موسى عليه السلام مغلقة فلما رأى الأحبار من
بعده أنها ستقفوض وتبيد . فتحوا لها منافذ التهوية والإنعاش فوضع
الحبر « يشوع » التلوذ . وكان يسمى « المشنة » أي : شرع ثان .
ومن هذه المشنة انبثقت مجموعتان أخريان للأحكام . الأولى للحبر

« يونانان ، المقدسى ، والثانية للكهنة « عينا ، البايلى .
فالدور الذى لعبه العقل فى الفقه الإسلامى لا يدعونا للانتفاع بمزايا
هذا الدور فحسب . بل ويدعونا إلى الثقة المطلقة بالعقل واتباعه على
مسايرنا جميعاً .

فلنخاض مع القافلة :

والآن ، ومن هذا العرض الذى تقدم يتبين لنا أن المهمة الدائرة
اليوم ، والتي دارت بالأمس ، وستدور فى الغد ، حول استبدال
القانون السماوى بالقانون الوضعى ، من الأشياء التي يكثُر فيها اللغط ،
ويقل الفهم الصحيح .

فنحن نستطيع أن نعتبر القوانين الوضعية ، قوانين سماوية من
حيث استهدافها نفس الأهداف التي تريدها السماء وتسعى إليها .
ونستطيع أيضاً أن نعتبر الفقه الإسلامى « قانوناً وضعياً » من
حيث أن تسعة أعشاره من عمل العقل وإلهام المصلحة والعرف ، حتى
لقد قرأنا فى تعريفه من قبل أنه « علم مستنبط بالرأى والاجتهاد »
وإذا قيل لنا : إن الفقه الإسلامى وإن يكن وليد الرأى والتأمل
والاجتهاد الشخصى إلا أنه موصول بالأسباب بقواعد دينية .

أجبنا ، بأن جميع القوانين التي انبثقت من وعى البشر قديماً
وحديثاً ، موصولة بالأسباب كذلك بهذه القواعد الدينية ، وإن لم
تسمها من فهم رسول .

وإني لأستطيع أن أقول بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة
على قوانيننا الماثلة ، إننا نحكم بما أنزل الله ..

ما هي القواعد الدينية التي يشد إليها الفقه الإسلامي ما هذا الذي أنزله الله . . ؟

إنها تلخص في كلمتين ، الحق ، والعدل . .
ولقد سئل ابن عباس رضى الله عنه بشأن قول ربنا سبحانه ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . .
— ما ذا أنزل ربنا . . ؟

فأجاب حبر الأمة العظيم : الحق ، والعدل .
ألم أقل لكم أن الفطرة الإنسانية ، والعقل البشرى يسيران بنور من الخلاق المتعال . ؟

إن القانون الروماني الذي تشن عليه - اليوم - إغارات المتقين أسس على هذين المبدأين ، الحق والعدل . . .

ولقد كتب الفقيه الروماني (أوليانوس) يقول :
(إنما نريد أن نعلم الناس الحق والعدل . .
(أما الحق ، فهو فن العدل والإحسان . .
وأما العدل ، فهو إرادة دائبة لإيتاء كل ذي حق حقه غير منازع ولا مهزوم) . . !

وكتب ديسيرو ، عام - ٤٤٤ قبل المسيح - يقول :
(أساس العدالة : الزمة . والزمة عندنا الصدق في القول ، والأمانة في العهد)

ولقد أبلى هذا القانون في ترويض الروح الإنساني بلاء مبيناً .
ومن طول ما حدث الناس عن (الزمة) صارت الزمة ديناً يؤمن به الرومان .

ويحدثنا الدكتور د علي حافظ ، في كتابه أساس العدالة في القانون

الرومانى : (بأن الرومان نصبوا لفضيلة الذمة معبدآ فى - الكبرينال -
بجوار معبد - جوبتير - سنة ٢٨٨ ، من تاريخ روما ، وكانوا يعدون
الذمة قسم « جوبتير » ، ويؤمنون أنه شهيد على هذا القسم ، ومن حث
به فقد عصى الله واستحق عقابه الأليم . وكان الذى يريد أن يستودع
إنساناً أمانة ويطمئن إلى صيאתه لها ، يسلبها له فى معبد الذمة وهكذا
صارت الذمة الرومانية مثلاً يباهى به الأولون من الرومان من عداهم
من الأمم ، فقد كان الرومان الأولون متدينين ، لم يفرقوا بين الذمة
والدين والوطنية .

إذن ، فقد اهتدى الرومانيون بفطرتهم إلى ما للحق والعدل والذمة
الطيبة من أثر وقيمة .

وعلى الرغم من أنهم كانوا وثنيين ، ولم يأتهم من الله وحى ولا
رسول ، فقد استطاعوا مع ذلك على مر الأعصار أن يستلهموا الحق
والعدل اللذين أرسل الله رسله جميعاً لتعزيزهما ، استطاعوا أن يستلهموها
وبلشثوا على قواعدهما شريعة لا يزال العالم المتمدين جميعه يتلص مغانمها
ويحتز برائنها ، ويؤمن بجودواها .

* * *

وإن المشابهة اللمة القائمة بين جميع الشرائع سماوية ووضعية لتؤكد
حقيقة واحدة هى :

— أنها جميعاً تسقى بماء واحد ، وتنبت من نبع وحيد هو ؛
احتياجات البشر .

لماذا كانت القوانين اليونانية أغنيات يهزج بها الشعب ويرتلها فى
انتشاء وهيام ؟

لأنه كان يرى فيها حاجاته ، ومصالحه — مضمونة نافذة ، وكان يحس

أنها جزء من صميمه جميعه ، فهي تمثل وحدته القومية والفكرية والشعورية .

وهذا التشابه يرسم إلى جد بعيد الصورة الصحيحة للتشريع بوجه عام ، فهو ثقافة قانونية ، والثقافة لا وطن لها ، وهو تكوين تاريخي ، ساهمت فيه البشرية كلها .

لذلك لم يجد الرومان بأساً ولا خجلاً في أن يرسلوا رسولا إلى اليونان ليأتهم بشريعتها كي يستضيئوا بها عند ما حاولوا لأول مرة أن يضعوا لهم شريعة ومنهاجا . ١

ولقد التقى الفقه الاسلامي بروافد هذه الثقافات القانونية ، فنهل منها ، وصبَّ فيها .

وإنا لنلاحظ أن الطور الثالث من أطوار الفقه الاسلامي وهو الذي بدأ أوائل القرن الثاني الهجري واستمر إلى منتصف القرن الرابع . نلاحظ أنه في هذا الطور بدأ تدوين السنة ، ومذاهب الفقه ، وفيه أيضا ظهرت المذاهب الأربعة ، للأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل وغيرهم من الفقهاء الكبار .

وفي ذات هذا الوقت الذي كان الفقه الاسلامي يتشكل فيه ويتخلق ، كانت الترجمة تمضي في سرعة الضوء ، فنقلت إلى العريضة الفلسفة اليونانية ، ومعارف الفرس والرومان ، ومنطق أرسطو وسقراط ، وشرائع أثينا وبركليس . ١١

وهكذا ازدحم الفقهاء حول هذه المناهل الثرة ، وانتفعوا بها في تكوين آرائهم الفقهية وتنظيمها .

فلماذا نحرم على أنفسنا اليوم ، الفرصة التي انتهزها أولئك الذين

نعيش على تقليدهم ، ونغذي عقولنا بفتات موائدهم . ١٢

إن هذا السلوك إذا دل على شيء ، فعلى أننا نعانى «مراهقة عقلية» ،
تدعو للأسف الشديد .

ونحن لن نكون أكثر تقوى وورعاً من رسول الله عليه السلام
ولقد قلده الرسول نفسه ، فارس والروم .

فيروى الإمام مسلم في صحيحه عن جذابة بنت وهب قالت : حضرت
رسول الله في أناس وهو يقول ، لقد هممت أن أنهى عن الغيبة ،
فنظرت في الروم وفارس ، فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك
أولادهم شيئاً .

— وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه ، فكانوا يفرقون
شعورهم فترق رسول الله شعره ، وكان يشجع أصحابه على شحذ البديهة
الفقهية فيهم ، ويقول لهم :

«قولوا . . . ؛ فإنى فيما لم يوح إلى مثلكم ،

واستجابوا لهم لهذا التشجيع فكانوا يختلفون في المسألة الواحدة
ويذهب كل لرأيه وسيله . . .

إن طريق الخلاص من مأساة الجود الوجداني الذي نعانى به ، والذي
يغرينا بسوء الظن بكل شيء غير إسلامي . هو أن نفهم حقائق الأشياء
جيداً . فقهاً نختص بالقوانين تعالوا نشرع لأنفسنا ، بأنفسنا .

وإذا كان هناك فقه شافعي ، وفقه حنفي . أو إذا كان هناك فقه
روماني ، وفقه فرنسي ؛ فليكن لنا فقه مصري . . .

إن الإسلام نفسه يدعونا للاجتهاد ، ونحن نعلم أن المسلمين لم يقفوا
عن الاجتهاد في الفقه إلا عند ما أصبحهم التتار بيأسهم المبيد ، واحتل
«هولاكو» مدينة بغداد التي كانت للاجتهاد الفقهي منارة وفناراً .
فلنضع لأنفسنا كصريين في مصر ، وكسوريين في سوريا ، وكعراقيين

في العراق ، وكإيرانيين في إيران . قوانين تمثل احتياجات العصر الذي نعيش فيه . ولنصنع كما صنع العقلاء في كل زمان . فنأخذ من الشرائع كلها . الإسلامية ، والرومانية . واليونانية ، والإنجلوسكسونية ولنثق بعد ، أن مثل هذه القوانين ستكون إسلامية . إذا لم يكن الإسلام شيئاً آخر تخفيه عنا بواطن الأغراض ، وكوامن الأطماع . . . نعم ، ستكون إسلامية ، لأن الإسلام يهدف إلى تحقيق المصالح العامة . وما دامت هذه المصالح لا تتجمد فوسائلها كذلك أبعد الأشياء عن الجمود .

وستكون إسلامية ، لأنها ستجني ثمرة الوسائل التي أثمرت الفقه الإسلامي . وهي الاجتهاد ، والاستحسان ، والرأي ، واعتبار العرف والمصالح المرسله ، والاستهداء في كل هذا بالأغراض الأساسية لوحى السماء وهي تمكين البشرية من حياة قائمة على الحرية والتطور والرخاء ولكي نضع أنفسنا أمام الواقع الذي يؤكد هذه الحقيقة فليس علينا إلا أن نأتي نظرة سريعة على القوانين التي نعيشها . ثم ننظر هل ينكرها الإسلام ؟ .

إن التطور الحالي للقوانين نظمها في مجموعات وأقسام ، فهناك القانون الدستوري . والقانون الجنائي ، والقانون المدني . والأحوال الشخصية والقانون التجاري وسواها .

ولقرأ الآن معاً بعض هذه المواد التي نأخذها بطريق عفوى لا اختيار فيه ولا انتقاء .

* * *

(١) القانون الدستوري

— المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق

المدينة والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل ، أو اللغة أو الدين . وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنيا كانت أو عسكرية . ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في الأحوال الاستثنائية .

— الحرية الشخصية مكفولة

— لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية

— حرية الاعتقاد مطلقة

— جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

* * *

(ب) القانون المدنى

— تتم حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين

— لا تكون الحوالة نافذة في حق الدائن إلا إذا أقرها

— البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل المشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي

— يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع

— إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها، كان مسئولاً عن جودتها . وعليه ضمانها لرب العمل

— الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر ، فإذا اتفق على أجر

وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك

• • •

(ج) قانون العقوبات

— الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جريمة إذا وقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها . ولا يعتبر شروعا في الجريمة أو الجريمة مجرد العزم على ارتكابها ، ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

— من رشا موظفاً ، والموظف الذي يرتشى ، ومن يتوسط بين الراشي والمرتشي يعاقبون بالسجن ، ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو وعد به .

— من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها ، يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ .
— كل من خرب أموالا ثابتة أو منقولة لا يملكها ، أو جعلها غير صالحة للاستعمال ، أو عطلها بأية طريقة . وكان ذلك بقصد الإساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا

* * *

(د) القانون التجاري

— شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر ، بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسماً لها .
— إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة ، فله حكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين .

* * *

(هـ) الأحوال الشخصية

— يجوز للوصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو

دلالة . ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها . ومن الرجوع دلالة كل تصرف تزيل ملك الموصي عن الموصى به .

- تقف الولاية على مال القاصر إذا اعتبر الوالي خائناً ، أو حرج عليه ، أو اعتقل لتنفيذ حكم بعقوبة جنائية . ويعين للقاصروصى مؤقت إذا لم يكن له ولي آخر .

- ينتهى حق الحضانة عند بلوغ الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسع سنوات . إلا إذا رأى القضاء أن المصلحة تقتضى بقاء الصغير إلى تسع ، والصغيرة إلى إحدى عشرة سنة .

* * *

والآن ، فأى شيء فى هذه المواد يخالف الاسلام أو يخالف أى دين سماوى آخر .

صحيح انه يوجد بين مواد القانون ما يحتاج إلى حذف وتحويل مثل هذه التى تحمى الربا وتعترف به ومثل المواد التى وضعت فى السنوات الأخيرة لاضطهاد الحريات السياسية للشعب .

ولكن ذلك لا يمكن أن يعنى بحال أن القوانين التى تنظم التزاماتنا - حالياً - قوانين كافرة وملحدة . ١

إننا لانريد بحديثنا هذا أن نزل الشريعة الاسلامية وما كنا لنفعل هذا فى الوقت الذى يقرر فيه مؤتمر القانون المقارن المنعقد فى «لاهاى» عام - ١٩٣٨ - أن الشريعة الاسلامية مصدر من مصادر التشريع ، وأنها حية متطورة .

ولكننا نريد ، وقد اعتمدت الشريعة نفسها على العرف والمصلحة والعقل ، أن نعتد نحن أيضاً على العرف والمصلحة والعقل .

فهل من صالحنا اليوم أن نصبغ قوانيننا بصبغة دينية . ؟
وهل يسمح بهذا عرفنا وظروفنا ، ومصالحنا القائمة على المنطق والواقع . ؟
لسنا ندري ، بم يحجب غيرنا .
أما نحن ، فتؤكد أن العرف ، والمصلحة . والعقل ، والتطور ،
والاسلام أيضاً تفرض علينا أن تظل قوانيننا محايدة ، وغير مصطبغة
بصبغة دينية معينة ، لاسيما وهي في موضوعيتها تتجه نحو حماية الأغراض
التي جاءت الأديان لحمايتها .

إن وظيفة القوانين الأساسية ، هي كما قلنا من قبل تنظيم العلاقات
العامة ، وتعبيد طرقها وتهيتها وسائلها .

وهي بهذا تمثل السياج الذي يحفظ وحدة الأمة ويرعاها ، وإذا
كنا على علم بأبسط معارف علم النفس ، فيتنا ندرك من فورنا التصدع
الأكيد الذي يصيب الأمة في مشاعرها ، وتفكيرها ، وكيانها . إذا
أمسى القانون وهو حامى وحدتها ، مصدر قلق ، وتوجس لبعض أبنائها .
ومظهر تفاوت بين مذاهبها ومعتقداتها .

ولقد انتهى الوعي الانساني في جميع الكرة الأرضية إلى هذه الحقيقة
فصبغ القوانين بصبغة لاثير جدلا ولا ضغنا . هي صبغة القومية ،
والانسانية . أو بكلمة واحدة — الديمقراطية — ولم يضار الدين بهذا
الذي حدث . بل لقد ازداد تألقا ورواء وقوذاً .

ففي أمريكا ، وبريطانيا ، وروسيا ، وفرنسا ، وسويسرا ،
وبلجيكا ، والدانمارك .

وأيضاً في مصر — الآن — وفي سوريا ، ولبنان ، وإيران في كل
هذه البلاد وتلك ، دساتير وضعية ، وقوانين وضعية . تعدل وتحور
حسب الحوادث والضرورات ويحيا الناس في ظلها إخوة متآلفين .

وكلما وجدوا في شيء منها قيداً على حرياتهم حاولوا تغييره ، ونسخه
بغير منه وأفضل . وإلى جانب هذا ، يعيش الدين ملء الأقدمة والأرواح .
على أن الدعوة لقوانين دينية ليست من صالح الذين يدعون إليها .
وإنها لتناقض دعوة أخرى من دعواتهم التي يحرصون عليها .

فهم مثلاً ، يدعون لاتحاد إسلامي ، وينادون به بكرة وعشياً .
والدعوة إلى توحيد التشريع وصبغة بالصبغة الإسلامية يعرقل
قيام ذلك الاتحاد المنشود .

فهنالك دولة كتركيا ، لن تقبل مهما يكن حظها من الانتكاس أن تتخلي
عن نظامها المدني .

وهناك دولة مثل إيران ومثل العراق . أما الأولى فيدين جميع
أهلها بمذهب الشيعة ، إلا قليلاً منهم . وأما الثانية . فتضم من الشيعة
عدداً غير قليل .

والشيعة - كما نعلم - لا يعترفون بغير القرآن . بل إن لبعض طوائفهم
قرآناً غير قرآننا .

وهم لا يعترفون بالسنة وأحاديث الرسول التي يرويها وينقلها أئمة
أهل السنة . مع أن هذا التراث الهائل من الأحاديث يمثل المذكرة
التفسيرية لمبهم القرآن وبجملة .

وهم يخالفون الإسلام في كثير من نصوصه ، فلا يجوزون زواج
المسلم بالكتابية ، ولا يورثون النساء من الأرض ولا من العقار . بل
من المال المنقول فقط ، ويجعلون المال كله للقريب ذى الفرض ، ويجوزون
تزوج البنت على عمتها وخالتها ، ولا يجوزون للريض أن يطلق في حال
مرضه ، ولا يعتبرون الرضاع محرماً إلا إذا بلغ خمس عشرة رضة لم

يفصل بينها رضاء من امرأة أخرى . وغير ذلك مما يتعارض مع منطوق الشريعة ومفهومها .

ومنهم من ينكر معظم أركان الحج ومناسكه ، فرمى الحجار عندهم ضلالة ، والسعى بين الصفا والمروة عبث . وتعاليم الدين إنما هي للعامة من الناس فقط ، أما الخاصة ، فأنبياءهم والفلاسفة ... ١١ .
وهؤلاء مبشوثون في معظم بلاد العرب والاسلام التي يراد إنشاء اتحاد إسلامي بينها . ؟

وبين أهل السنة والشيعة خلافات عميقة لا يطمس معالمها سوى القومية الإقليمية التي تعتمد على قدر مشترك من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولعل بعض الناس لا يعلم . أنه كادت تحدث مأساة في موسم الحج هذا العام . لأن زعيماً إسلامياً كبيراً لا يحف اسمه على السنة المسلمين اليوم . وهو في نفس الوقت شيعي المذهب . أراد أن يمارس بعض مناسك الحج على طريقة مذهب الشيعة وهذا الضرب من الممارسة يتعارض تعارضاً شديداً مع مقتضيات العرف الاسلامي . فأحدث هذا من الهرج ما كاد يفضي إلى شر وسوء . . . ودعونا نسأل :

— ما الفائدة المرجوة من صيغ قوانيننا بالصيغة الدينية ؟ أهو تنظيم الدنيا . أم حماية الدين . ؟

إن تكن الأولى . فإن الاجتهاد والرأى . وقد احترامهما الدين نفسه . كفيلاً بتحقيق هذه الغاية .

وإن تكن الثانية . فما طبيعة هذه الحماية وما وسائلها .

هل ستنص القوانين المنشودة على حرية العقيدة والعبادة مثلاً . ؟

إذا لم تفعل . فقد تحدث الاسلام . وعصت الله ورسوله لأن الله يقول : « لا أكراه في الدين » ،

وإذا فعلت . وصانت حق الآخرين في العبادة والاعتقاد . فما الضرورة الدينية الداعية لها . مادام المسيحي سيعبد الله في كنيسة . واليهودي سيعبد في بيعة . ؟

الحق أن هذه الانفعالات الصالحة غير مفهومة . ولا نكاد نجد لها نوراً من الله . ولا نوراً من المنطق والصواب . ويبدو أن لباب مشكلتنا يتمثل في عجزنا عن إدراك ما يفتقر إليه العصر الذي نعيشه من التفكير المجدي . القائم على معرفة النواميس المتحركة في كيان البشرية ومناحي نشاطها .

إننا ندرك ما يمكن أن تقضى إليه هذه المجاهرة بالحق من المتاعب والصعاب . . . ، ومع ذلك فلا تزال يغشانا الأمل في أن نصير قادرين على تفهم الحقائق من غير أن نخسر أنفسنا . ونخسر أخلاقنا . فلنحاول .

لقد ترك عرب الخطاب النصوص الدينية المقدسة من القرآن والسنة عند مادعته لذلك المصلحة . فلباها . فبينما يقسم القرآن للوثة قلوبهم حظاً من الزكاة . ويؤديه الرسول . ويلتزمه أبو بكر . يأتي عمر فيقول : « إنا لنعطى - على الاسلام شيئاً . فمن شاء فليؤمن . ومن شاء فليكفر » .

وبينما يحيز الرسول بيع أمهات الأولاد من الجوارى المستولات ويحيزه أبو بكر من بعده ، يأتي عمر فيحرم بيعهن قائلاً : « لقد خالطت دماءنا دماءهن » ،

وبينما كان الطلاق الثلاث في مجلس واحد يقع واحداً بحكم السنة

والإجماع ، جاء عمر ، فترك السنة ، وحطم الإجماع ، وأمضى الثلاث ثلاثاً
وليس عمر وحده . بل وعثمان بن عفان أيضاً . ذوالنورين وثالث
الخلفاء الراشدين ، والذي قال له الرسول : لو كان عندنا ثالثة
لزوجنا كما يا عثمان ، !

يترك عثمان رضى الله عنه السنة إلى الضرورة وإلى رعاية المصلحة
دون أن يشعر بالتأثم أو الحرج .

فلقد سئل الرسول عليه السلام فيما يرويه البخارى ومسلم عن ضالة
الإبل التى تهيم على وجهها لا يعرف لها صاحب .

سئل عنها : هل تؤخذ هذه الضوال أو تترك لسييلها . فأجاب :

(مالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها . ترد الماء . وتأكل الشجر

حتى يلقاها صاحبها ، .

ومضى الحكم على ذلك فى عهد أبى بكر وعمر . فلما جاء عثمان
واتسعت الأمصار ، وتغيرت الظروف . أجاز التقاطها بعد أن كان ممنوعاً .

بل لقد بلغ حظهم الذى منحوه أنقسم من حرية الرأى والنظر ،

أن رأينا أمير المؤمنين ، عمر بن الخطاب يغير رأيه فى حكم واحد من

أحكام الميراث فى بساطة وجذل . فيحدثنا الشيخ الخضرى فى كتابه

« تاريخ التشريع » أنه قد عرضت على عمر تركه ميت مات عن إخوة

أشقاء وآخرين لأم ، وأم ، وزوج فأقضى عمر بجرمان الإخوة الأشقاء

من الميراث .

وكان من الممكن طبعاً أن تظل هذه الفتيا قانوناً سارياً ، لولا أن

عمر نفسه عرض عليه بعد ذلك مسألة مماثلة لهذه ، فأقضى بأن يكون الإخوة

الأشقاء شركاء الإخوة لأم فى ثلث التركة .

وحين سئل عن سر هذا الاختلاف فى الفتويين . أجاب : « ذاك

على ما قضينا ، وهذا على ما تقضى) ، ، ا
ولقد كتب لآبى موسى الأشعرى حين ولاء القضاء يعظه ويوصيه
فقال : « لا يمتنع قضاء قضيت فيه اليوم . وراجعت فيه رأيك ، فهديت
لرشدك ، أن راجع فيه الحق . فان الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة
الحق خير من التماضى فى الباطل ، ، .

وبعد ، فإننا لا ندعو لترك القرآن ، ولا السنة ، وإنما ندعو الناس
لأن يكونوا عمريين ، فيقدروا مصلحة الأمة والمجتمع قدرها .
ألا وإن حاجتنا اليوم إلى الوحدة القائمة على استقرار الأنفس ،
وبسكينة الضمائر الحاجة عظمى .

ونحن واثقون من أن الظفر بهذه الحاجة لن يكلفنا سوى التضحية
ببعض انفعالاتنا التى لا تعبر عن دين صحيح ، ولا عن منطق رشيد .
فلنذكر أن القانون بمعناه الصحيح هو - كما يقول علماءه - ما يصدر
من السلطة التشريعية أى البرلمان ، ويجمى متعلقاً بشيء ذا صفة عامة ،
ويجب أن يكون عمله فى الصالح العام .

وما دام القانون ملزماً ، فيجب أن يظفر برضاء الذين سيلتزمون به ،
ويجب أن توضع بمعرفة قسهم .

وهو لن يكون كذلك إلا إذا كان انعكاساً لاحتياجاتهم جميعاً
باعتبارهم أعضاء فى هيئة اجتماعية واحدة تتمثل سماتها المشتركة فى الوطن
لآبى الدين .

وإذ كنا تؤمن بالديموقراطية بوصفها أثمن ما أفاء الله على خلقه
من خير ، فان هذا الإيمان ينهانا عن أن نختم بحشتنا قبل أن نقول كلمة
أخرى . هى أنه إذا لم تقتنع بأن القوانين التى تنظم شئوننا ، والتى تكاد
تشبه قوانين العالم كله إنما هى تراث إنسانى عريق ، علينا أن نعزبه

وإذا لم تقتنع بأن قوانيننا هذه إسلامية الوجهة والموضوع . وأنها لا تحتاج إلا إلى تعديل يسير في بعض موادها لكي تكون كذلك .

وإذا لم تقتنع بأن تطور الحياة والبشرية، لم يعد يسمح قط أن تصطبغ القوانين العامة للدولة المتحضرة بصبغة دينية ، أو تحمل أسما دينيا .

وإذا لم تقتنع بأن الاسلام نفسه - حرصا على وحدتنا - لا يطالب لنفسه بأى حق في تسمية قوانيننا باسمه ، أو نعتها به ، مادامت ساهرة على المصالح التي ينافع عنها ، مستهدفة الغاية التي ينشدها . إذا لم تقتنع بهذا جميعه ، وكان لنا رأى آخر ، فلنحتكم إلى صاحب الحق الأول وهو الشعب .

وحين ترى سلطة تشريعية تمثل الشعب تمثيلا ديموقراطيا سليما ، عدم الاقتناع بوجهة النظر القائلة بديموقراطية التشريع . فإنتا باسم الديموقراطية تنحني لها ، ونذعن لمشيتها . مقدرين في نفس الوقت أن الديموقراطية حين تخطئ ، فإنها تحمل في طوايا خطئها بذور الصواب . وأن لها من طبيعتها عصمة تقيها شر الأمعان في الخطأ ونورا يهديها إلى الرشاد والهدى . فلنتدارس أولا . ولندرك جيدا هذا الذي سقناه من الحديث عن ديموقراطية التشريع . ولنفتح أعيننا على الحقيقة الأبدية التي يصورها ابن خلدون في مقدمته فيقول :

« إن أحوال العالم والأمم . وعوائدهم . ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة . إنما هو اختلاف على الأيام والازمنة . وانتقال من حال إلى حال . في الأشخاص والأمصار . والاقطار . والآفاق والازمنة . والدول . سنة الله قد خلت في عباده . »

ولندر خواطرنا على شئون بلادنا . وظروفها . ثم على شئون البشرية كلها ومقتضيات تقدمها نحو الوحدة والسلام . ولنسأل أنفسنا :

ماذا ستكون العاقبة . عندما يتقصب الروح الديني مرة أخرى

القوانين ، والدول . والشعوب . وينقسم العالم إلى معسكر إسلامي .
ومعسكر مسيحي . ومعسكر يهودي ، ومعسكر بوذي . ؟ وأهم من ذلك
هل يسمح التطور بهذا الانتكاس ؟ فإذا انتبهنا إلى الجواب الحق :
وهو أن هذه الردة الاجتماعية لن تكون أبداً . وفرناً جهدنا ، ووقتنا ،
ومضينا قدما نحو حياة بريئة من عوامل الشك ، وعوامل الانانية ،
وعوامل الانقراض .

إن الواجب المقدس الذي ينتظر بلاد الشرق الأوسط اليوم والذي
يجلجل في وعي سكان هذه الرقعة التعسة ، لو كانوا يسمعون - . . هو
تقديس القومية ودعمها .

إن هذه البلاد لن تظفر من أمرها بشيء إلا إذا لحقت حياتها
وسلوها في هذا الشعار : الله . . والقومية . !
وإلا إذا آمنت بأنه ليس بين واجباتها نحو الله . ، وواجباتها نحو
القومية تعارض أو مرأ .

والآن دعوني اختتم هذا الحديث بعبارة العبقري الخالد ومازيني ، :

- القومية مقدسة عندي . .
- لا نرى فيها أثر العمل للخير . .
- ولتقدم جميع البشر . .
- والبلد الذي يتسامى بقوميته . .
- هو البلد المتألق
- الذي يطفو كلاك من النور بين الأمم .
- فبحق ربكم عليكم .
- وبحق تراب هذا الوطن .
- بشروا بها دائماً
- أظهروا نورها للجماهير
- عودوهم على تقديسها . . .

ديموقراطية المجتمع

د لا وجود لوطن حر..
د إلا بمواطنين أحرار،
فولتير

في هذا الفصل

صفحة	
١٥٦	أين أخوك ؟
١٥٨	التناسب بين الجنسين
١٧٨	التناسب بين الطبقات
١٩١	وبعد

أيها أخوك ؟ .

أتذكرون نبأ ابني آدم إذ قربا قرباناً . فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ، . ؟

لقد يبدو غريباً أن تفتح الحديث عن ديموقراطية المجتمع بهذه القصة الدينية ، . ولكن الغريب ألا تفعل . ١١

وإن القرآن الكريم ليقف بالقصة عندما قتل « قاييل » أخاه « هابيل » ، فأصبح من النادمين . ثم عجز عن أن يوارى جثمانه ، فأصبح من الخاسرين ولكن الأثر الديني يمسك بخيط الحديث ويمضي به إلى منتهاه ، فيخبرنا أن القاتل بعد ما قضى أيامه على هذه الأرض ولاقى أجله . وقفه الله سبحانه بين يديه ، وألقى على كامله المفدوح هذا السؤال :

— يا قاييل . . أين أخوك . . ١١

إن هاتين الكلمتين الوديعتين لفظاً ، المدمدمتين موضوعاً ، لا تزالان تبحثان وراء المشكلة الحقيقية للبشر وهي أزمة الضمير .

ولا تزال الإجابة عن هذا السؤال ، تمثل الضالة الملتشودة لنا جميعاً . نحن أبناء آدم . . وإخوة قاييل وهايل . . ١١

والمجتمع المتحضر المذهب ، هو الذي عرف الجواب ، واهتدى إليه ، ومرن على نطقه من غير تعثر ولا فأفة . . ١

والجواب يتمثل في الإدراك السليم لقيمة الفرد الإنساني ، ثم التصرف إزاء حقوقه تبعاً لهذا الإدراك .

والآن ، تستطيع أن تسأل نفسك : أين أخوك . . ؟

أين هو منك ، وأين أنت منه . . ؟

أين مكان العامل من صاحب العمل . . ؟

أين مكان المحكوم من حاكمه . . ؟
أين مكان الفقير من الغنى . . ؟
وأين مكان الضعيف من القوى . . ؟

إن هذا السؤال يشير إلى العنصر الأساسى فى ديموقراطية الجماعة .
وهو : قيام التناسب بين أفراد المجتمع بعضهم مع بعض . ثم قيامه بين
المجتمع وحكومته . . ثم قيامه بين الأمة كلها - بجمتها وحكومة - وبين
العالم الخارجى جميعه .

ذلك لأن حياة الفرد جزء من حياة مجتمعه ، وحياة المجتمع جزء
من حياة أكبر ، هى : حياة الإنسانية كلها .
وسلامة المجتمع لا وجود لها ، مادام مشحوناً بالأنانية التى تسوق
الفرد للنضال ضد أخيه .

وأيضاً ، فإن سلامة العالم بين شقى الرحى ، مادام منطويا على
الخوافز الرديئة التى تسوق كل دولة للنضال ضد أختها .
وسنكتفى فى هذا الفصل بالحديث عن عاملين أساسيين من العوامل
التي تهىء للمجتمع تناسباً وانسجاماً
ونحن نعلم أن المجتمع - أى مجتمع - يتكون من رجال ونساء .
يتكون من أصحاب عمل ، وأجراء .
يتكون من حكام ومحكومين . .

ثم يتكون من هؤلاء جميعاً ، ومن عقائد وقيم وتشريعات . .
وبالقدر الذى يحققه لنفسه من التناسب والتكافؤ بين هذه العناصر
تكون ديموقراطيته . أو لا تكون .

ولقد كان من الطبيعى بعد الحديث عن ديموقراطية الحكم وديموقراطية

التشريع أن يأتي دور المجتمع في هذا السبيل. فالتلازم بين الديمقراطية الثلاث بديهي وضروري .

فإذا تحدثنا - الآن - عن بعض العوامل التي تكون ديموقراطية المجتمع ، وتنشئها ، فيجب ألا ننسى أثر الحكومة والتشريع في قيام هذه الديمقراطية .

إنهما - الحكومة والقانون - يشبهان اسطواناتي مطبعة . ، وشخصية المجتمع كالصفحة البيضاء تمر بين الاسطواناتين ، وتتلقى الحروف من الجانبين . ومن هنا ، ربطنا في هذا الكتاب بين ديموقراطية الحكم والتشريع والمجتمع .

وصحيح أن تشبيه المجتمع بالورقة الملساء ليس على إطلاقه . فالمجتمع من الوعي والإرادة ، ما يميزه عن الصفحة المطبوعة ، ويمكنه آخر الأمر من تحطيم الاسطواناتين إذا كانتا تطبعان حياته بطابع لا يرضيه . من أجل هذا ، كان إلّا بد بعد عرضنا لدور الحكومة والتشريع من أن نعرض دور المجتمع ذاته ، قاصدين الإسهام في تحريره من التفاوت الذي يعرقل مواهبه وقدراته ، ويجعل حياته سلسلة من أزمات النفس ، وهو اجس الكظم .

وكاقلنا من قبل سنغني في هذا الفصل بنوعين من أنواع هذا التفاوت يمثلان خطراً أكيداً . هما :

(أ) التفاوت الناشئ عن اختلاف الجنس .

(ب) التفاوت الناشئ عن تباين الفرض .

التناسب بين الجنسين أ

ولنبداً الآن - بإقامة التناسب والتكافؤ بين شطري المجتمع ، الذكر والأتى .

ولقد عرضنا لهذه المشكلة في كتابنا - من هنا : نبداً - غير أنه كان عرضاً جانبياً ، ولم يكن عاماً . إذ عنيينا فيه بالحديث عن الحقوق السياسية للمرأة .

أما هنا ، فنريد أن تثير الموضوع إثارة مطلقة ، تتناول جوانبه جميعاً وتضع حداً هائياً للجدول التاريخي المزمع القائم حول مكان المرأة من الرجل ومن المجتمع

وما دام الدين هو العصا التي لانزال نهش بها على النساء كما لو كن قطعاً من النعاج ، فلا بد من أن تعرض وجهة نظر الدين عرضاً صادقاً حتى يتبين الحق من الوهم ، وينتصر الفهم الصحيح على اللفظ الفارغ لقد دعيت إلى إلقاء محاضرة في هذا الموضوع بأحد الأندية الاجتماعية مساء الثلاثاء ٣٠ يناير سنة ١٩٥١ تحت عنوان « الاسلام لمن ظهروا » .

وعلى الرغم من الكثير الذي أعلمه عن رأى الدين في هذه القضية ، فقد آثرت طلب المزيد .

وعند ما يمت عقلى شطر كتب الفقه الإسلامى ، لم أكد أفيق من الدهشة التي احتوتني حتى ضربت كفاً بكف على الخيبة التي أحاطت بقوم هذه سماحة دينهم ، وهذه ضالة وعيهم . . .

فالفقه الإسلامى كما وجدته ، يقيم تناسباً كاملاً بين الرجال والنساء . فلنخاطب بهذا الفقه نفسه مجتمعاتنا المستيرية عساها تهتدى وتؤمن . وبأى ثمن يجب أن ننتهى من هذه المسألة والتمن الحسن الحظ لا يكلفنا أكثر من أن تفتح قلوبنا وعقولنا ونحن الآن حريصون على توجيه الحديث إلى المجتمع . إلى الأفراد جميعاً ، فليس يكفى أن يصحح وضع المرأة بقانون يصدر ، أو بظفر يتحقق . بل لابد أن يتم ذلك وليس

في عقلنا الباطن ولا في عقلنا الواعي. أثارة من شك في أن الله والمدينة يريدان للجمع أن يكون رجاله ونساؤه على حال سوا ..

إن شخصية المرأة ، وليست حقوقها ، هي موضوع النزاع والريب في بلادنا . . والإحساس والأخلاق بالمرأة يسبب لتفكيرنا كثيراً الصداق والضلال . فلنبداً - إذن - بأن نعرف ، ما للمرأة ؟ هل هي جزء منا ومخلوق بمثلنا ، أم هي شيء آخر سوانا . . ؟

إن القرآن الكريم يبيننا في إيجاز وحسم « خلقكم من نفس واحدة - خلق لكم من أنفسكم أزواجا - خلقناكم من ذكر وأنثى ، ويفسر الرسول هذه الآيات بقوله « النساء شقائق الرجال . لمن مثل الذي عليهن بالمعروف ،

ويذكر العلم الحديث هذه الوجهة مؤكداً أنه ليس بين الرجال والنساء فروق سوى هذه :

(أ) أعضاء التناسل

(ب) الحوض عند المرأة أكبر في نسبته إلى الجسم منه عند الرجل

(ج) الأجزاء العليا من الساقين تختلف في تركيبها عند الجنسين

(د) المرأة في تنفسها تجتذب الانقباس من أضلاع الصدر أكثر

مما تجتذبها من جوفها على عكس الرجل في ذلك

وبعض فروق أخرى نفسية هي :

(أ) النساء أكثر روية من الرجال في اختيار حياتهن الجنسية .

(ب) النساء أيسر من الرجال خضوعاً لضبط النفس .

(ج) الرجل أكثر من المرأة تحدياً للقيود ، وأسرع استجابة

للنزوات الرديئة .

ولقد كان الرأي يسود المجتمع البشري بأن المرأة لا تصلح لغير

فراش زوجها ومهد وليدها ، حتى إذا خاضت الحياة مع الرجل بهرته
إمكانياتها الشائخة الفذة وتربعت على عرشها الذي استردته من غاصبيه .
وفي المجتمع المصري حدث شيء مماثل . ففي عام ١٩٤٧ ، كشف
الإحصاء عن وجود ٢٤٥ / ٨٦٨ / ٦ ، امرأة يعملن بين الحقل ،
والمصنع ، والوظيفة ، والحرقة ، ويساهمن في إرباء دخلنا القومي ،
وحدث حضارتنا الحايه .

ولا نكاد ندري كيف استكانت المجتمعات العربية لظلم المرأة ،
وكيف استسلت المرأة لهذا البوار ، مع أننا حين نرجع للبصر إلى أيام
الإسلام الأولى ، نجد روحاً انقلابياً هائلاً .

نجد امرأة متحفزة تطالب بحقوق الإنسان لنفسها ، ودينياً فيما
يغرف لها بكلتا يديه ويعطيها . .

أليس مما يبعث الفرحة والعزة معاً أن نسمع أيام الرسول ، وفي
صحراء المدينة عن « وفد النساء » ١٢٢

بلى . لقد كان للنساء يومئذ وفد ، وحركة ، ونشاط . .

ذهب هذا الوفد يوماً يطلب حقه في العلم فقال نسوته :

— يا رسول الله غلبنا عليك الرجال ؛ فاجعل لنا يوماً ولهم يوماً

فأجابهن الرسول لما يطلبن .

وذهب مرة ثانية يقول :

— يا رسول الله . نريد أن نخرج مع أزواجنا في الحروب نحمل

جرحاهم ، ونسقى ظمأهم . وطبيعي أنها لم تسأل أكثر من الذي كانت
تستطيعه وتقدر عليه . فأجابهن الرسول أيضاً

وذهب مرة ثالثة :

— يا رسول الله . إن بعولتنا يمنعونا المساجد فرم أن يخلوا

سبيلنا ، فينادى الرسول في الناس : لا تمنعوا إمام الله مساجد الله .
ومرة رابعة :

— يا رسول الله . نريد أن نشهد الأعياد مع الرجال فينادى
عليه السلام :

— دعوا العواتق وذوات الخدور يشهدون العيد . !
ومرة خامسة :

— يا رسول الله ، إماما بال ربنا يذكر الرجال في القرآن ولا يذكرنا . !
فيبتسم الرسول ، وتأخذه عواء الوحي ، ثم تنزل الآية الكريمة
« إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ،
والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والخاشعين
والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ،
والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات .
أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما » .

تم تشييع الجراحة في أفئدة النساء ، فيذهبن فرادى ينشدن الحقوق .
تذهب التي ظاهر منها زوجها تستفتي الرسول وتشكو إليه بها
وحزنها . فيشرع حكم الظهار .

وتذهب أخرى حرما أهل زوجها من ميراثه ، فيتقرر لأول
مرة في الإسلام حق النساء في الميراث . . .

وتذهب التي زوجها أبوها بمن لا تحب ولا ترضى ، فيتقرر حق
المرأة في اختيار زوجها . . . !

وإذا نحن تقصينا الحقوق الممتنعة عن المرأة المصرية والشرقية
وجدنا الإسلام يمنحها بسخاوة نفس وطيب خاطر .

فلنحاول أن نسمع ونرى ، كي تتحل العقدة المتفاقمة التي تنشأ في

المجتمع تفاوتاً ظالماً يحول بينه وبين الديمقراطية الرغبة .

١- حق المرأة في الزواج وفي الطلاق :

يجعل الإسلام للمرأة صوتاً مسموعاً في إنشاء العقد ، فلا تشكح حتى تستأذن ، ففي الحديث الصحيح أن فتاة ذهبت إلى الرسول باكية تقول : « إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خيسسته ، وإنني لا أريده » .

فقال الرسول : إذا شئت فرقنا بينك وبينه . .
فأجابت الفتاة وفي عينيها دموع الفرح والانتصار .
كلا يا رسول الله . إنني أجز ما صنع أبي ، ولكنني أردت أن أستفتيك ، فتحكم لي ، فيعلم الرجال أن ليس لهم من أمر النساء شيء . . . ١١

وكما جعل الإسلام لها الحق في إنشاء العقد ، أعطاها كذلك حق فسخه عن طريق (المحكمة) إذا كان وراء رغبتها في الانفصال سبب وجيه وهذا هو ما يعبر عنه في الفقه الإسلامي بالخلع .

ذهبت سيدة لم يكن في قلبها ود لزوجها تقول للرسول :
« يا رسول الله . إنني لأعتب على ثابت في خلق ولادين . ولكنني لا أطيقه بغضاً » ١

فسأله الرسول : أتردين عليه حديقته ، وكان الزوج قد أمهرها بها ، فأجابت : نعم أردوها .

فقال الرسول للزوج : اقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة .
وليس معنى هذا أن الإسلام ييسر على الناس هدم الحياة الزوجية ،

أو يضعها تحت رحمة نزوات المرأة فهو يفرق بين دواعي الخلع
الصداقة ، والنشوز . .

٢ - حق المرأة في وقف التعدد

وكذلك تؤيد الشريعة المرأة في وقف التعدد إذا تمثلت فيه مصلحة
اجتماعية . ذلك لأن الإباحة حكم مرن متحرك . وللحاكم أن يجعل من
من الشيء المباح واجبا أو حراما .

ولنضرب لهذا مثلا - زراعة القطن أو القمح ، فإن من حق الناس
يزرعوا منها المساحات التي يشاءون . فإذا رأت الحكومة أن المصلحة
العامة تقتضي تحديد مساحة القطن أو القمح ، وألزمت الزراع ذلك كان
لها أن تفعل ، ويصير المباح ، وهو هنا حرية اختيار المساحة ، حراما
إذا جاوز الناس القدر المحدد لزراعة القطن أو القمح .

وفي التعدد الذي نحن بصددده يطالعنا الإمام محمد عبده برأى شديد ،
فيقول - « يجب تحريم التعدد الآن عملا بحديث لا ضرر ولا ضرار » .
و حين نفهم آية التعدد على وجهها الحق ، ونذكر سبب نزولها
نستريح ونريح ، وفي هذا يحدثنا الفخر الرازي في تفسيره عن عكرمة قال
« كان الرجل تحته نساء وعنده أيتام ، فإذا أنفق ماله على النساء
وأملق ، أخذ ينفق من مال اليتامى على نسوته فقال الله تعالى يعلمهم -
إن خفتم ألا تقسطوا في أموال اليتامى لكثرة الزوجات ، فقد حرمت
عليكم أن تتكحوا أكثر من أربع . فإن خفتم في الأربع أيضا ،
فالتزموا واحدة . »

وأروع دلالة من هذا ، ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه
وأحمد والنسائي عن المسورين مخرمه أنه سمع النبي عليه الصلاة والسلام يقول:

إن بنى هشام بن المغيرة استأذنونى أن ينكحوا ابنتهم على بن أبى طالب . ألا وإنى لا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم . إلا أن يحب ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم . فأنا ابنتى بضعة منى يربىنى مارأبها ويؤذبنى ما آذاها .

فإذا كان الرسول وهو يحمل نفساً إنسانية غلابة لم يطلق أن يرى لابنته ضرة . أفلا نلتمس العذر للمرأة نفسها - أى امرأة - إذا ما طالبت بوقف التعدد الذى يجعل حياتها جحيماً لا يطاق . ؟

وإنه ليس جحيماً لها وحدها . بل وللزوج نفسه ، الذى يصف لنا الشيخ الطهطاوى سوء حاله ، فيقول :

تزوجت اثنتين لفرط جهلى	وقد حاز البلاء زوج اثنتين
فقلت أعيش بينهما خروفاً	ينعم بين أكرم نعجتين
فجاء الحال عكس الحال دوماً	عذاباً دائماً بيليتين ١١

٣ - تأميم الطلاق ١١

أما جعل الطلاق أمام القاضى ، وهو ما نسميه الآن - تأمياً - من باب التجوز ، فإن الإسلام يقره ويحرض عليه . فاستعمال الدهماء للطلاق على الصورة المتفشية مما جعل عروة الزواج الوثقى بضعة يتقلها الزوج المستهتر الجهول متى شاء . . . وما جعلها يميناً يخاف به الناس فى غياوة . أو يهددون بها فى حق . تقول :

إن استعماله بهذه الفوضى العابثة يجعل من الأفضل إن لم يكن من اللازم أن نسلك السبيل التى تصون الحياة الزوجية من التمزق والتشذر والانحيار

ولنا أن نسال :

— أى فارق بين معالجة هذه الفوضى بوضعها بين يدي القضاء ، وبين علاج عمر بن الخطاب لها . حين أمضى الطلاق الثلاث ثلاثاً ، مخالفاً بذلك ما كان عليه عمل الرسول وأبي بكر ... ؟
إن سبب نزول الآية الكريمة ، الطلاق مرتان ، يساعد الآخرين على فهم ما نريد أن يفهموه ...
فقد قال رجل لزوجته محاولاً إزلالها : والله . لا أطلقك فتيني ، ولا أقربك أبداً — قالت وكيف ذلك . ؟ قال : أطلقك ، وكلما همت عدتلك أن تنقضى راجعتك وهكذا .. فشكت الزوجة إلى الرسول فأنزلت الآية ، الطلاق مرتان . فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان .
ثم إن قول النبي ، الطلاق عن وطء ، يقتضى تدخل القضاء في أمر الطلاق ليتقصى ما وراءه من بواعث وأوطار .

• • •

٤ — وظائف الدولة ..

وكالة النائب العام — القضاء — الوزارة

لا نعرف خلافاً حول اشتغال المرأة بالعمل الحر ، كالتجارة والزراعة ، والطب . والإسلام لا ينسى أنه مدين لسيدة تاجرة بتمويل حركته في أيامه الأولى المليئة بالخصاصة والحرمان . ١ تلکم السيدة هي : خديجة رضی الله عنها ..

لكن الخلاف ينشب بقوة حول حق المرأة في بعض الوظائف الهامة كوكالة النائب العام ، والقضاء ، ومناصب الوزارة ..

وبلوغنا هذه النقطة من الحديث ، نكون قد بلغنا رأس البركان
فليضبط الورعون أعصابهم ، وليواصلوا السير معنا حتى يبلغ الحديث
تمامه .

ونحب أن نقول : إن إعطاء المرأة هذا الحق لا يعني أن النساء
جميعاً سيارسنه . فإن الرجال جميعاً لا يمارسونه
وإن الفقه الإسلامى ليلوح لنا من بعيد ومن قريب فلتتجه نحوه
فى ثبات وتناول . .

— وكالة النائب العام —

إن الإسلام يعتبر المرأة إنساناً له حق التملك ، وله حق التصرف ،
وله حق التوكيل والتوكل .

ولنضع أبصارنا على الصفحة د ٢٠٢ ، من الجزء الخامس لكتاب
المغنى لابن قدامة ، ولنحاول أن نقرأ . .

— د كل من صح تصرفه فى شيء بنفسه ، وكان هذا الشيء مما تدخله
النيابة ، صح أن يوكل فيه غيره ، وأن يكون وكيلاً فيه عن غيره رجلاً
كان أو امرأة . .

ومعنى هذه القاعدة الفقهية أنه إذا كان يجوز للمرأة أن تبيع ،
وترهن ، وتؤجر ، وتستأجر ، فإنه يجوز لها بالتالى أن توكل غيرها ،
وأن تكون وكيلاً عن غيرها فى كل هذه الأشياء .

ونستطرد مع القاعدة فنقول : وأيضاً إذا جاز للمرأة أن تخاصم
غيرها أمام القضاء ، وترفع الدعوى باسمها ، فإنه يجوز لها بالتالى أن
تكون وكيلاً عن غيرها فى رفع الدعوى ، وهو ما يسميه الفقهاء

الوكالة بالخصومة ، ، وهذا هو بالضبط عمل وكيل النائب العام ولباب مهمته .

وهنا يسألنا بعض الورعين سؤالا :

هل تتواءم طبيعة المرأة وأنوثتها مع ما يقتضيه هذا العمل من مشقة وخرج . ؟

فتجيب : أما المشقة ، فمسألة خاصة بالمرأة ، ومن حقها يومئذ أن ترفض هذا العمل الشاق . . أما الخرج ، فما هو وأين هو . ؟
إنه لا حياة في الواجب ، كما أنه لا حياة في الدين . .
ولقد كان الرسول عليه السلام تذهب إليه المرأة فتسأله :
— كيف أغتسل من الحيض ؟

فيجيبها : خذي ماءك وسدرك وصبي على رأسك ودلكيه حتى تبلغي منابته . . ثم صبي عليه الماء . ثم خذي فرصة ممسكة فتطري بها .
فتسأل المرأة ثانية : وكيف انظري بها . ١٤

فيجيبها الرسول : تطري بها . ١

فتعيد سؤالها : كيف انظري بها . ؟

فيخرج الرسول ولا تخرج المرأة ، ثم يقول وهو يضحك :
— سبحان الله ! ! تطري بها . ثم لا ينقذها من جرأتها سوى عائشة إذ تسر إليها في اذنها قائلة : تتبعني بها اثر الدم في الرحم .
إن أقصى ما يمكن أن يثير الخرج ، حين تحقق المرأة قضية خلقية .
كالاعتداء على العرض مثلا .

ولكن استشعار الخرج لهذا السبب وهم عريض .
ودعونا نسأل :

لماذا تتعاطف سؤال المرأة للرجل في فضيحة جنسية ، ولا تتعاطف

سؤال الرجل للمرأة في مثل هذه المناسبة . ١٤

(ب) القضاء

أما حق المرأة في مناصب القضاء ، فيزكيه أولاً - قاعدة « الأصل في الأشياء الإباحة » ،

ويزكيه - ثانية - أن الإسلام مكن المرأة من الإفتاء . وكل زوجات الرسول كن مفتيات . ولقد نبغ من النساء في الفتيا من وجدنا عمر ابن عبد العزيز يأمر عامله على المدينة أن يتعلم منها وينزل على رايها ، وهي عمرة بنت عبد الرحمن .

والآن ، لنضع أبصارنا مرة أخرى على الصفحة « ٣٨٠ » من الجزء الحادى عشر من المغنى ، ولنقرأ فى أناة :

— قال ابن جرير : لا تشترط الذكورة فى القضاء ، لأن المرأة يجوز لها أن تكون مفتية ، فيجوز لها أن تكون قاضية ، وقال أبو حنيفة : يجوز أن تكون قاضية فى غير الحدود ، لأن شهادتها فى غير الحدود جائزة .

ثم يبعث حماد شيخ أبى حنيفة وأستاذه ، وعطاء الذى قال عنه ابن عباس : « لا تسألونى ما دام فىكم عطاء » ، فيجيزان شهادة المرأة حتى فى الحدود . . .

إن ابن جرير الذى أجاز القضاء للمرأة لم يكن ملحداً ولا خارجاً عن الدين ، بل كان إماماً مجتهداً ورعاً ، قال عنه ابن خزيمة « لا أعرف أحداً فوق هذه الأرض أعلم من ابن جرير » ، وهو صاحب التفسير الذى لم يؤلف مثله فإذا ما سئلنا : لماذا - إذن - لم يعهد الرسول لبعض النساء

بالقضاء ؟

نجيب سائين : ولماذا لم يهدم الرسول الكعبة ، ليعيد بناءها على قواعد إبراهيم ؟

لقد كانت هذه الرغبة تحتل في أقصى نفسه وقواده . ولطالما كان يحدث بها زوجته عائشة فيقول :

— « لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لهدمت الكعبة ، وأعدت بناءها على قواعد إبراهيم . »

إذن . لخدائة المسلمين بالجاهلية ، وتأثرهم بتقاليدها ورواسبها كان يحول بين الرسول ، وبين أشياء يريد بها ، منها هدم الكعبة وبناءها من جديد ، ومنها تولية المرأة أمر القضاء .

ج — الوزارة :

وما دمتا نجهز للمرأة تولى القضاء ، فإذا يمنعها من أن تكون وزيرا كذلك التي رأيناها في أندونيسيا المسلمة - وزيرا للشئون الاجتماعية ؟
لهذا حديث الرسول « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، هو الذي يمنع ويحول .

ونحن نعترف بصحة الحديث وصدقه . ثم نسأل . ما قصته ، وما دلالاته ؟
أما قصته ، فلنسمعها من أبي بكره روى الحديث . إنه يقول : -
بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الفرس أقاموا - بوران - بنت كبرى ملكة عليهم ، فقال هذا الحديث .

وأما دلالاته ، فيحدثنا كتاب « فيض القدير » في شرح الجامع الصغير ، فيقول :

قال الطيبي . هذا إخبار بنى الفلاح عن أهل فارس ، وتنبؤ بأن الفلاح للعرب . أي أن الحديث مجرد نبوءة من الرسول باتتصار المسلمين

على الفرس . ورغم وجاهة هذا التفسير ، فإن لنا وجهة نظر أخرى
نلخصها في بنود ثلاثة .

أولا - هذا الحديث ليس حكما شرعيا ، لأنه لا يعنى ما يعنيه الحكم
الشرعى من الاقتضاء أو التخيير . بل هو مجرد خبر . مثل قوله تعالى
« وهم من بعد غلبهم سيفعلون »

ثانيا - هذا الحديث يمثل وجهة نظر لرسول الله لا يترتب عليها حكم
شرعى . يشبه هذا وجهة نظره في تأير النخل إذ مر عليه السلام بقوم
يؤبرون نخيلهم ، فقال . لو تركتموه بغير تأير لكان خيرا لكم ، ففعلوا ،
فشاص النخل ، ولم ينتج ثمر اقط . فلما ذهبوا للرسول يسألون . قال لهم .
- إنما ظننت ظنا ، فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا حدثكم عن
الله شيئا ، فخذوه ، فإني لا أكذب على الله ، ثم قال لهم ، أتمم أعلم
بشئون دنياكم

ثالثا - هذه واقعة حال معينة ، وقد يكون الرسول يعلم من أمر
« بوران » بنت كبرى ما جعله يستبعد نجاحها في حكم قومها ، وهذا
لا يمنع أن تفلح امرأة أخرى حيث أخفقت بوران بدليل أن القرآن
الكريم عرض قصة ملكة أخرى هي بلقيس عرضا يعبق بمزايا هذه الملكة
وعظمه نفسها وعقلا ، فهي تقول عن كتاب سليمان عليه السلام ، إني ألقى
إلى كتاب كريم

وتقول لقومها : ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون . وتبدي عن رجاحة
عقلا حين تقول : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ، وجعلوا أعزة
أهلها أذلة ، وكذلك يفعلون

ثم يبلغ القرآن بها قمة التقدير والرضا حين تهتف ، رب إني ظلت
تقضى ، واسلت مع سليمان لله رب العالمين ١١ والآن ، تعالوا نصبح للشيخ

رشيد رضا وهو يفسر قول الله العظيم ، والمؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، فيقول :
— أثبت الله بهذه الآية الولاية المطلقة للمرأة مع الرجل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،

ونحن من جانبنا نسأل : أليست وظيفة القضاء والنيابة والوزارة من الوظائف التي يتوصل بها إلى إقرار المعروف ومناهضة المنكر ؟
وإذا ما سئلنا مرة أخرى : لماذا لم يعهد الرسول للمرأة ببعض المناصب الوزارية ؟

نجيب سائلين : ولماذا لم يتخذ الرسول سفارة في لندن ، أو في موسكو ؟

(د) حقها البرلماني

وللرأة الحق في الترشيح والاقتراع . أما كيف يتم ذلك فهذه مسألة شكلية تنظمها اللوائح العامة .

إن لها هذا الحق لأنها تدفع الزكاة . والزكاة ضريبة ، ودافع الضرائب من حقه أن يختار الذين سينفقونها .

ولقد سمعنا عبد الرحمن بن عوف وهو يقول بعد وفاة عمر :

— والله ما تركت ذا رأى من الرجال ، ولا صاحبة فضل من

النساء ، إلا أخذت رأيه ، ورأيها . . .

ولقد ثبت أن الرسول بايع النساء بمثل ما كان يبايع به الرجال .

وكانت هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان تناقشه أثناء البيعة نقاشاً حاداً

فهو مثلاً حين يبايعهن ألا يقتلن أولادهن ، تجيبه قائلة :

— قد ربيناهم صفاراً . وقتلتهم يوم بدر كباراً .

فيبسم الرسول ، ويكاد يمر يستلقي على ظهره من الضحك الطويل .

(هـ) المسألة الأخلاقية

والحق أن البواعث الرابضة وراء تهيب المعارضين لحقوق المرأة ، والمعوقين لديموقراطية المجتمع ، ليست أكثر من إحساسات مجردة . وحتى هذه الأحاسيس ، فإن الإسلام الصحيح يقطع عليها طريقها .

إنهم يتوهمون أن خروج المرأة إلى الحياة ، ومشاركتها الرجل في أعبائها ، مدعاة للفوضى الخلقية ، وخروج على التقاليد الدينية
فهي قد تضطر للاختلاء بالرجل ، أو السفر بغير محرم ، أو بخالطة الرجال الأجانب عنها . فضلا عن إهمالها حقوق البيت وحقوق الولد ونجيب بأن البيت والأسرة لن يضيعا . إذ ليس مصير كل زوجة أن تكون موظفة ، ثم إنه ليس من العسير التوفيق بين العمل ورعاية البيت ، بل إن زيادة الدخل المترتبة على عمل الزوجة ، ستساعد على تنسيق الحياة الزوجية وإسعادها .

أما اختلاط المرأة بالأجانب عنها ، والنظر إليهم ، فالشريعة تبيحهما . ولقد أمر رسول الله عليه السلام فاطمة بنت قيس أن تقضي عدتها في بيت ابن أم مكتوم قائلا : « إنه أعمى تضعين ثيابك عنده ، ولا يراك » . فلماذا لم يخف الرسول الفتنة على فاطمة هذه ، مع أنها في حالة تشبه الخلوة . . ؟

إن البعض يستدل بهذا الحديث على جواز خلوة المرأة مع الرجل الثقة . كما رواه الشوكاني في الجزء السادس من نيل الأوطار .

وقال السيد رشيد رضا : « التحقيق أن النظر من الرجل للمرأة ، ومن المرأة للرجل مباح إلى ما عدا العورات » .

كذلك يدل على جواز النظر حديث عائشة المتفق عليه : « رأيت

التي بردائه وأنا انظر إلى الحبشة يلعبون بالمسجد حتى أكون أنا الذي أسأله . .

قال الحافظ ابن حجر : الحديث دليل على جواز نظر المرأة إلى الرجل . أما نظر الرجل للمرأة فقد جازه الأعلام من الفقهاء مستدلين بحديث التثمنية الوضئية .

أما السفر بغير محرم ، فقد حرمه الإسلام يوم كانت المخاطر تكتنف الأسفار - يدلنا على ذلك قول النبي عليه السلام (يوشك أن تخرج الظئيلة من الحيرة قوم البيت . لا جوار معها ، لا تخاف إلا الله) !
قوله (لا جوار معها) يدل على سفرها وحدها . وقوله (لا تخاف إلا الله) يشهد لها بالفضل ، وينقذها الإثم ، لأن الإثم قلما يخاف الله .
على أن سفر المرأة وحدها ولا محرم معها جائز من أجل المعاش والسعي عند أبي حنيفة وعطاء وابن سيرين . ثم ما هو المحرم . . ؟

يرى مالك أن جماعة النساء محرم . ويرى الشافعي أن الحرية الثقة محرم ، وكل هذا متوفر بالطبيعة والاتفاق في كل سفر . وأخيراً فقد سئلت عائشة زوج الرسول : ألا تخرج المرأة مسافرة إلا مع محرم ؟ فأجابت : ليس كل النساء تجد محرماً ،

ويقول ابن حزم : كل سفر واجب لا يشترط فيه محرم ، وحديث النهي عن السفر فوق ثلاث بغير محرم مخصص بكل سفر واجب . وهنا لاداعي للقول بأن سفر المرأة من أجل عملها ، ومعاشها واجب ومباح ،

وما دمتا مصممين على أن تكون هذه آخر كلمات تقولها في هذا الموضوع وأيضاً ما دمتا تؤمن بخطورة الأوهام التي تفصل بين الذكر والأنثى في بلاد هذا الشرق المسلم ، فأن علينا أن نتعقب جميع المواجهات

التي تحرك ضغائن (المتقين) في هذا الموضوع . وهي ناشئة عن فهم مغلوط لبعض النصوص الدينية . فلنعرضها في إيجاز مبين .
(١) آيه (وقرن في بيوتكن) ليس معنى الآية . لا تخرجن من البيت ، أو لاتعملن وتسعين ، فقد كان النساء يخرجن إلى المساجد والأسواق .

(ب) حديث (ناقصات عقل ودين) معناه نقصان الخبرة والثقافة والتجربة ، فإذا توفرت هذه جميعاً للمرأة عن طريق التربية والتشفيق ، فليس بين عقلها وعقل الرجل تفاوت كما نرى اليوم من تفوق الطالبات على الطلبة في الجامعات والمعاهد . وكما نسمع ونرى عن نوابغ النساء في العالم جميعه . ثم لماذا تنسى آخر الحديث ونذكر أوله فقط . إن الحديث بطوله يقول : (ما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لدى لب منكن) فلو كان النقص هنا بمعنى البلاهة والعجز فكيف يغلبن أصحاب العقول والألباب ؟

(ج) للذكر مثل حظ الأنثيين . هذه الآية لاتفيد أن المرأة أدنى منزلة وحظاً من الرجل . فهي لاتعدو أن تكون تنظيماً مالياً قائماً على اعتبارات لاتمت لطبيعة المرأة بصلة . بدليل أن الرجل لا يذهب دائماً بمثل حظ الأنثيين . بل أن أول ميراث وقع في الاسلام ذهبت فيه المرأة بنصيب الأسد .

روى عطاء قال . استشهد سعد بن الربيع ، وترك بنتين وامراًة وأخاً فأخذ الأخ المال كله . فأنت المرأة رسول الله فاستمهلها حتى ينزل الوحي فلما جاء الوحي . دعا الرسول العم ، وقال له . أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقي فهو لك . وكان هذا البقي أقل من السدس . ثم إن الإسلام يحصر العمل بقاعدة و للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيمن

يكونون من جنس واحد ، كالأب مع البنت ، والأخ مع الأخت ،
والأب مع الأم ، إذا لم يكن ثمت وارث سواهما - وهذه التفرقة لا تعني
عند العقلاء ولا عند المجانين تحقير شأن المرأة ، والحد من نشاطها المشروع

* * *

د - آية دفرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، يستدل الآخرون
بهذه الآية على أن للمرأة في الحياة الاجتماعية والقانونية شأنًا أدنى من
شأن الرجل . لأن الإسلام لا يكتفي بشهادة امرأة واحدة . في الوقت
الذي يكتفي بها من رجل واحد .

ونحن نسأل هؤلاء المساكين . هل تجوز شهادة الزوج على زوجته ؟
إن أبا حنيفة يرفض ذلك مع أن الزوج رجل . !
ونسألهم . هل تجوز شهادة رجل من البادية على آخر من أهل الحضر ؟
إن الرسول يقول . « لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية ، وإلى
ذهب الإمام مالك . !

ونسألهم . هل تجوز شهادة الأب على ولده ؟
إن كثيرين من الفقهاء يسقطونها . فلماذا ؟
لماذا لا تجوز شهادة هؤلاء جميعاً ، وكلهم رجال ؟
ألأنهم ناقصوا عقل ودين ؟

كلا . وإنما هي اعتبارات قهية اقتضت أن يكون نصاب الشهادة
بالنسبة للمرأة . شهادتين . ، كما اقتضت أن يكون نصاب الشهادة في
بعض المواطن بالنسبة للرجل نفسه أربعة رجال . ؟

وحتى لو كانت هذه مزية للرجل ، فالمزية لا تقتضي الأفضلية كما يقولون

(هـ) آية « الرجال قوامون على النساء » ، إن هذه الآية لا تحزم المرأة من حقها ، فنحن نقول . البرلمان قوام على الحكومة . فهل معنى ذلك تجريد الحكومة من حقوقها ، وشخصيتها . ؟

إن القوامة في الآية لا تعنى أكثر من إشراف الرجل على زوجه وأهله إشرافاً يقوم - كما يقول الشيخ محمد عبده - على احترام حق المرأة في الرأي والتصرف .

وبعد . فما كان بوسعنا ونحن نتدارس ديموقراطية المجتمع ان نهمل مقومات هذه الديموقراطية ، وهو إلغاء التفاوت الناشئ عن اختلاف الجنس . جنس الرجل و جنس المرأة . ولما كانت الغاشية التي تحجب الحقيقة عن ابصار قومنا ناشئة عن سوء فهم الدين . قلم يكن ثمت بد من هذه الوفة الطويلة مع الدين .

ولنذكر أخيراً ان عزل المرأة عن المجتمع يعنى عزل نصف إمكانياته ووسائل نهضته .

إن « ٤٠ ٪ » من إنتاج الدول الكبرى يرجع اليوم إلى الجهد المبذول من النساء . .

وإن الساعات التي نحملها في جيوبنا ، أو حول معاصمنا ، لتردد كل دقة من دقائقها اسم فتاة ، أو سيدة سويسرية اشتركت في صنعها . وإذا كانت تلك الأمم قد تخلت - ساعياً الله - عن التحلي بفضائلنا الباهظة ، وأوهامنا التعسة ، فلأنها جربت هذه « الفضائل » قبلنا ، وشربت كأسها المترعة بالفشل والعقم ، ثم كشف عنها الغطاء ومضت في طريق الضوء كالشهب .

فلندر خواطرننا على هذه المسألة من جديد ، ولنتطلق معا - الرجال والنساء - في موكب الحياة الهادر ، متحررين من قيود الشك ، متخففين من أعباء الأراجيف .

التناسب بين الطبقات

مرة أخرى نلقى السؤال الأبدي : أين أخوك . . ؟
فالآن ، ونحن بصدد المشكلة الكبرى . مشكلة التفاوت الناجم عن
اختلاف الفرص ، وسوء توزيعها ، نجدنا في حاجة أكيدة إلى تذكر
هذا السؤال .

إن تبعات اليوم ، وتبعات الغد نحو أمتنا هذه ، تملخص في العمل
لتحويلها إلى نوع راق من أنواع المجتمعات البشرية . .
وكل عقبة تعترض هذه المحاولة يجب أن تنحى وتزول .
ولقد قال نابليون . يجب أن نزول جبال الألب . . عند ما أنبأوه
أنها ستعتاق زحفه وغزوه !

أما نحن ، فمن حسن حظنا أن جبال الألب ليست هي العقبة
المتشائمة أمامنا . . وأيضاً . فلسنا غزاة مدمرين . بل قوما ينشدون
لأنفسهم وللآخرين . . رخاء الحياة ووداعتها . وإذن فمن حقنا أن
نخلص إلى غايتنا دون أن نجد من الغير مقاومة تتحدانا ، ومن باب
أولى ، يجب ألا تجي . هذه المقاومة منا أنفسنا .

والتوزيع والإنتاج يمثلان في المجتمع الانساني اليوم ، العقدة
الحوية ، أو ما يسمى (مركز التنفس)

والنظام الاقتصادي الذي كان شعاره (دعه ينتج . . دعه يبيع)
في طريقه إلى الانقراض . ويحذف بديله اقتصاد موجه أو اقتصاد مهاجي ،
يتوخى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة المتمثلة في ان يكون الانتاج
من الجميع ، وللجميع . ومن المستحيل ان يتمكن قوم من الديموقراطية
الصحيحة ، وهم لم يملكوا بعد ، أنفسهم ، وحياتهم . .

إن (٩٠ ٪) من الشعب يمثلون الرجل العادى الذى يحمل فوق كاهله المتداعى أوزار كل ظلم اجتماعى كان . او سيكون . . ولما كانت عملية الإنتاج والتوزيع هى المشكلة الحقيقية لعالم اليوم . . ولما كانت - ايضاً - المجال الحيوى لنشاط الرأسمالية ، فإن الواجب ينهانا عن ان ندفن رءوسنا فى الرمال . ويدعوننا لمواجهة المشكلة فى ذمة وصدق . ونحن ندرك أننا نغادر هذه الأيام نظام الاقطاع الذى كان يطوينا فى غياهبه وظلماته ، ومعنى هذا حسب التفسير المادى للتاريخ أن الدور القادم للرأسمالية دون سواها . .

ولكن هناك حقيقة أخرى يجدر بنا أن نذكرها . هى : أن التطور لا يسير فى عام (١٩٥٢) بنفس الخطوات الوثيدة التى كان يسير بها فى القرن الثامن عشر . !

فإذا شئنا - مثلاً - أن نطور وسائل المواصلات فى اليمن ، فإن قواعد التطور وسننه لا تلزمنا أن نسير بطاءاً ، فننتقل بأغل اليمن من الحمير إلى البغال . ثم من البغال إلى (عربات الخنطور) . ثم من هذه ، إلى السيارات . ثم إلى الطائرات . وإذا فعلنا ذلك ، فانتا نكون سذجاً بأئسين . . ! !

إن التطور يحقق تدرجه ويجرى تجاربه على نوع الإنسانية ، وليس على أفرادها أو جماعاتها ، فإذا انتهى إلى صدق إحدى تجاربه ، فقد صارت من حظ البشرية كلها . تطبقها كل جماعة منها حسب إمكانياتها التى لا تختلف فى الواقع عن إمكانيات الجماعات الأخرى إلا قليلاً . وعملية الإنتاج والتوزيع من الأشياء التى قال فيها التطور كلمته . فإذا كانت أوضاعنا الاقتصادية وظروفنا السياسية تتطلب أن يأخذ الطور التالى للاقطاع وهو الرأسمالية ، فرصته بيننا ، فليكن ذلك . ولكن

بشرط أن نأخذ الرأسمالية بأحدث مفوماتها ، وأكثر تطبيقاتها إنسانية ونقعا - حتى نزرع عنها ضراوتها ، ونخفف على الناس تحمل دورها الموقوت ولقد كان ، ولا يزال هناك في بعض بقاع من الأرض رأسمالية احتكارية متسلطة ، نزحت إلى بلادنا مع النظم الأخرى النازحة . . وهذا النوع من الرأسمالية ذو طبيعة ضارة ماحقة . وهي تقضى على كل معالم الديمقراطية في الوطن الذي يسمح لها بمكان . لأنها لا تكتفى بتوسيعها الإقتصادي ، بل وتتوسل به إلى توسع آخر سياسي . وكلا التوسعين يتم على حساب المصالح العامة للدولة وللأمة .

لأنها تسخر كافة الأجهزة الحيوية في الوطن لخدمة أغراضها ، لاسيما أجهزة الصحافة ، والإذاعة ، والسينما . كما أنها تطبع الحكم بطابعها . شاء أم أبى .

هذه الرأسمالية الاحتكارية ، يفرض علينا سلوكها أن نقف ضدها لأنها من قديم ، سبب كل كوارث الإنسانية ومتاعبها . ولعلنا نذكر أنها هي التي دفعت بريطانيا ، وغيرها إلى الاستعمار وسرقة الأوطان من ذويها .

وإن قصة الهند وحدها ، تمثل وجهي الحقيقة . فلقد بدأ استعمارها - على يد بعض الشركات التجارية - يوم كانت الرأسمالية البريطانية والفرنسية مترتبة على عرشها .

ثم لم تظفر باستقلالها إلا في عهد حكومة العمال ، حيث كانت الرأسمالية الانجليزية مقموعة مقهورة ذليلة ، !

ونحن لن نكون قد صنعنا شيئاً لحاضرنا ، ولالمستقبلنا ، إذا تركنا الرأسمالية تتحول إلى إقطاع جديد ، دون أن نرسم لها نهجاً إنسانياً .

ودون أن نخرجها طائعة أو مكرهة من ضراوتها ، وكزازتها وطبيعتها
فهي قد تعودت أن تشتري من أرخص الأسواق ، وتبيع في أغلاها .
والسوق التي ستستنزفها على هذا النحو المقيت ، هو الشعب . . الجماهير
التي تنتج ، والتي تستهلك .

وهكذا ، . فان عتق الزجاجة يبقى في قبضتها . وتظل كما كان الاقطاع
صاحبة الكلمة العليا النافذة .

أما المجتمع بكل بطولاته وإمكانياته ، فلن يكون أكثر من قطع
الشطرنج . إن في قطع الشطرنج ملوكا ، وقوادا ، وفرسانا . ولكنهم مع
هذا قطع خشبية تصرفها تلك الأنامل القديرة الماكرة كما تشاء . !

وإذن . فالطريق إلى تأنيس الرأسمالية ، وهو بالتالي طريق إلى
ديموقراطية الجماعة . هو ان نخرجها عن نفسها ، ونجردها من القدر
الضار من امتيازاتها ، ونرفع سلطانها وبأسها عن المجتمع .

وسيلنا لهذا يبدأ بأن نعرف من أى شيء تتكون الرأسمالية . وهي
تتكون من عنصرين : رأس المال ، والربح الذي هو فائض الإنتاج .
أما رأس المال فإن تجريدتها منه يعتبر إلغاء لها ، وإذن فسنعصر
حديثنا الآن عن العنصر الثاني وهو الربح .

وهنا نسأل سؤالا : لصالح من يتقاضى العامل الذي ينتج في اليوم
ما قيمته خمسة جنيهات ، ثلاثين قرشاً أو أربعين قرشاً ؟ إن ذلك ليس
من صالحه ، ولا من صالح المجتمع ، ولا من صالح الرأسمالية نفسها ،
فنحن نعلم ان تحقيق هذه المصالح كلها مرتبط برفع منسوب القوة الشرائية
للأفراد . ولا سيما إذا كانت الطبقة العاملة والمحترقة تمثل أكثر من
نصف المجتمع كما يخبرنا الإحصاء . وإذن فليس هناك غرض مفهوم
لهذا التجويع المقصود إلا إذلال المجموعات الضعيفة من الشعب لتعطل

مقدراتها السياسية والاقتصادية في غير أيديها . . ومن هنا يتجلى ارتباط ديمقراطية المجتمع بل والدولة بمسألة الربح بصفة خاصة .

ولكى تتحاشى خطورة هذا الاتجاه ، وفي نفس الوقت لا نسبب ظراً أسهالية وقاة غير طبيعية - أى قبل حلول أجلها المحتوم ، فإن علينا أن نشرك العمال مع أصحاب العمل في جزء من الربح لا يقل عن الربع علاوة عن أجورهم اليومية ويوزع هذا الجزء عليهم سنوياً بنسبة الأجور التي يتقاضونها ، أو بنسبة ساعات العمل التي يشغلونها .

وبديهي أننا لا نطمح لنظم اسحاب الأعمال شيئاً . وإنما نهىء لهم بذلك ونهىء للمجتمع كله مزيداً من النشاط ، ومزيداً من الرخاء ، ومزيداً من الرضا والاطمئنان . . وبهذا يتوفر لنا الجمع بين نظام الحرية الفردية الذي قد تدعو إليه ظروف سياسية معينة ، والاقتصاد الموجه الذي يراعى ديمقراطية الجماعة والدولة .

إن صافي دخلنا في عام (١٩٤٨) كان ١٠١٧ مليون جنيه . فإذا أصاب منه العامل الصناعي الذي كان متوسط دخله الأسبوعي في نفس السنة ١٥٤ قرشاً . . ١٤٠

وماذا أصاب منه العامل الزراعي الذي كان متوسط دخله الأسبوعي في نفس العام أيضاً ١٢٥ قرشاً . . ١٤٠

إننا حين نوازن بين المصروفات وقيمة المنتجات الخاصة ببعض المؤسسات الصناعية نجد ما يغرينا بالسعى لتحقيق المشاركة التي ننشدها بين صاحب العمل والعامل .

وبين أيدينا الآن آخر إحصاء رسمي وهذا لعام (١٩٤٧) . وفيه نجد أن بعض الصناعات مثل :

- (أ) حلج وكبس القطن . بلغت مصروفاتها بالجنيه المصرى ١٤,٦٣٨,٦١٤ وبلغت قيمة منتجاتها ١٦,٢٨٩,٢٢٠ جنيهاً .
- (ب) صناعة المشروبات . بلغت مصروفاتها بالجنيه المصرى ٥٧,٧٦٨'٥٥٣ وبلغت قيمة منتجاتها ٦٢,٥٩٧,٦٨٥ جنيهاً .
- (ج) صناعة التبغ ، بلغت مصروفاتها ٢٥,٢٣٢,٢٢٠ جنيهاً وبلغت قيمة منتجاتها ٢٩,٧١٦,٨٤٤ جنيهاً .
- (د) صناعة النسيج ، بلغت مصروفاتها ٣٩,٣٥١,٧٢٥ جنيهاً . وبلغت قيمة منتجاتها ٤٧,٣٥٨,١٥٣ جنيهاً .
- (هـ) الطباعة والنشر ، بلغت مصروفاتها ١,٩٥٩,٦٣٣ جنيهاً . وبلغت قيمة منتجاتها ٢,٤٩٣,٨٧٨ جنيهاً .
- (و) الصناعات الكيماوية ، بلغت مصروفاتها ١٠,٠٤٨,٢٨٥ جنيهاً وبلغت قيمة منتجاتها ١١,٠٦٧,٨٦٣ جنيهاً (١)

ونلاحظ أن المصروفات لتشمل كل شيء بما ذلك المرتبات والمكافآت وصحيح أن من حق رؤوس الأموال التي حبسها أصحابها على هذه الأغراض التجارية أن تقسم فيما بينها هذا الفائض . . . ولكن ، أليس ينبغي أن نعتبر الطاقة البشرية الهائلة التي يبذلها العمال سهماً من أسهم رأس المال يستحق من الربح نصيباً مفروضاً . . . ؟ !

إننا ننشد هذا الهدف ، لس فقط من أجل الرخاء . بل ومن أجل إزاحة الشعور بالدونية ، وإحساس بالسخرية عن كاهل الطبقات التي تمثل قاعدة الشعب . وأيضاً لتنفى عن الرأسمالية التخمّة المطفية

التي تسول لها شراء الدم ، والسيطرة بواسطة الرشوة ، على الأجهزة الحيوية في الأمة !

وهذا برسم لنا الوسيلة الثانية لتأسيس الرأسمالية . ونفي غوائلها وهي : التمكين للتعاونيات الحديثة حتى تشرف في غير ضغط على نظام الإنتاج والاستهلاك . . وحتى تأخذ مكان السماسرة والمحتكرين وأصحاب الامتيازات التي تنكر - دائماً - وراء نظام حرية التبادل ! إن رأس المال الذي سيتحول من الأقطاع إلى الصناعة والتجارة يحمل بين صلوعه الناقصة رغبة مسعورة في تعويض النفوذ المفقود ، والمجد الذاهب ، فلنحاول من اليوم أن نضعه تحت توجيه سديد ونجعله نواة لبناء حياة تعاونية حديثة وشاملة تلتظم الصناعة والزراعة والتجارة . ونستطيع أن نستعين على ذلك بتجارب الدول التي أفلحت في إخضاع الجهاز الاقتصادي لاشتراكية تعاونية قلبت أظفار المشروعات الفردية الجشعة . وتمكنت مع توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً من تنمية الثروة وإربائها - مثل الدانمارك التي بلغت نسبة إنتاجها الزراعي عام (١٩٤٨) ،

— ١٢٠٪ أقوى من روسيا

— ٤٤٠٪ د د فرنسا (١)

وفي نفس الوقت أخذ التعاون المدرب مكن الرأسمالية المحتكرة دون أن يركب المجتمع الطفرة أو يمرق من النظام .

نحن نعلم أن في بلادنا جمعيات تعاونية بلغ تعدادها في آخر إحصاء رسمي عام (١٩٤٩) - (٢٠٠٧) جمعية . بها (٧٧٦٨١٦) عضواً .

(١) كتاب وقائع الاقتصاد التعاوني .

ورأس مالها المدفوع - (١٢٣٤٥٩١) جنيتها .
والاحتياطي - (٦٦٦٧٩١) جنيتها .
ولكننا نعلم أيضا أنها أكثر الأشياء شها بالسقايات الموقوفة التي
تسمى (سبيل أم عباس) أو (سبيل أم المحسنين) . ١

لماذا . ؟

لأن النظام البائد لم يكن يسمح لها بأن تزيد عن وجميعات خيرية .
ولم يكن يأذن لها بأن تقوم كنظام اقتصادي يحل مكان (الاحتكار) في
أجهزة الاتاج والتوزيع . لذلك فإن القارة التي أنزلتها الحكومة أخيراً
ببورصة القطن يجب أن تكرر بالنسبة لبقية المؤسسات الاحتكارية التي
تقوم في مجتمعنا البشري بوظيفة « بعوض الجامبيا » .
وإذا كانت الحكومة قد أخذت مكان البورصة ومكان التاجر في
مسألة القطن . فأنها لا تكلف الآن ذلك في مسائلنا الاقتصادية الأخرى .
وعليها فقط أن تفسح المجال لنظام تعاو في تدور في كنفه ، المصانع التعاونية ،
والزراعات التعاونية . والاستهلاك التعاوني . . .

* * *

والآن ، نواجه العامل الثاني والهام في إقامة التناسب بين الطبقات ،
إن تحقيق الديمقراطية للجماعات الكادحة يتطلب أن تتمكن من
توجيه مصايرها بنفسها ، ويقتضى أن تكون لها رقابة زاجرة ، على
المشروعات التي تمها ، والتي تهم وطنها بصورة عامة ،
وإذا كانت الحياة البرلمانية هي المظهر الوطيد لهذه الرقابة ، فإن الحياة
السياسية ، أو بتعبير آخر ، فإن الحياة النقابية والحزبية ، هي الخطوة
اللازمة والممهدة لكل حياة نيابية صادقة .

فالامة بغير وعى سياسى واقتصادى واجتماعى ، لا يمكن أن تصير شيئاً مذكوراً . فضلا عن أن تشرع لنفسها ، وتحرس حقوقها .
إن النقابات فى الأمم الرشيدة تقوم بدور « المدرسة السياسية » ، للجماهير . كما تقوم بدور « اللجان التحضيرية » ، للبرلمان .
وكذلك تقبل الأحزاب ، وما الحزب إلا نقابة لها نشاط أوسع ، وتبعات أكثر .

وتكويننا الطبقي لا يستغنى بالنقابة عن الحزب ، ولا يكتفى بالحزب عن النقابة . بل يتطلب وجود الاثنين معاً .
ولكن نتبين صدق ذلك ، علينا أن نرجع إلى الأحصاء . .
وهناك نجد من التفاوت بين إمكانيات الذهن ، وإمكانيات الدخل ما يقيم حواجز بين .

(١) طبقة الرجل العادى .

(ب) الطبقة المتوسطة

فالأولون نجدهم من أعجاب الحرف الدنيا التى لا يكتنفها من عوامل التقدم والتشقيف شيء . فعندنا مثلاً :

(١) مزارعون يشتغلون فى أرض مستأجرة ، وعددهم - ٦٧٨٥٥٩

(٢) مزارعون يساعدون ذويهم ، وعددهم ١١٧٤٣٥٣

(٣) مزارعون بالآجرة ، وعددهم - ١٣٩٣٠١٧

(٤) غزالون ونساجون وقاتلون ، عددهم ٨٨٨٩٨

(٥) ميكانيون ومصلحو سيارات ودراجات ، وعددهم ٥٦٩٤٠

(٦) غربيحة وحمادون ، وعددهم ٣٦٨٨٧

(٧) بائون متجولون ، وعددهم ١٥٣٢٢٥

(٨) برادون وخراطو معادن ، وعددهم ٢١٤٢٨

وهكذا يسترسل الإحصاء في عرض دكرتثال ، ضخم من أصحاب الحرف الضحلة من إمكانيات المعرفة والوعي .

ولقد كان ترك هؤلاء للأحزاب السياسية — وحدها — في الأعوام المنصرمة من حياتنا ، من أهم الأسباب المعوقة لنموهم ، ونمو الأحزاب أيضا . لقد كان هذا العمل أشبه بادخال رجل أعمى لا يحسن كتابة اسمه ، إحدى كليات الجامعة ... ١١

والمكان الطبيعي الذي كان ينتظر هؤلاء ولا يزال ينتظرهم : هو النقابات .

ولقد ذكرنا في الفصل الأول ، أن الحياة الدستورية أتاحت للعمال الصناعيين تكوين نقابات . بلغ عددها في إحصاء عام ١٩٥٠ ، ٤٩١٠ ، نقابة . تنتظم - ١٤٩٤٢٤ - من الأعضاء .

ولكن هذه النقابات لم تنج من الحملات الأرهابية التي لم يسلم منها الدستور نفسه . وكان هناك ، ولا يزال ، عوامل غريبة تتطفل عليها . تارة في صورة قانون ، وتارة أخرى في صورة إجراء إداري ، أو ضغط شخصي . من هنا يبرق امام بصائرنا وابصارنا واجب من اقدس الواجبات ألا وهو : رفع كافة القيود وتحطيم كل الأغلال عن هذه النقابات ودعوتها هي - في صورة مؤتمر عام - لتضع بمعاونة الحكومة لايالزامها القوانين التي تحمي مصلحتها وترعرع حياتها . . .

وشيء آخر . . .

فنحن حين نطالع إحصاء النقابات ، نجد مكاناً شاغراً يشبه الهوة السحيقة . وهو يتسع لستة ملايين من الأتقن المحرومة .

إننا نقرأ عن نقابات تمثل صناعات الأطعمة ، والمشروبات ، والورق واللسيج ، والحلاقة ، والنجارة والطباعة ، إلى آخر هذه الحرف .

ولكننا لا تقع أعيننا على نقابة واحدة للفلاحين ، من مستأجرين وعمال زراعيين ، ترى أي حافر خيث أسقطهم من حناينا . ١٢

على أية حال ، فلتنهم جيداً : أن الديموقراطية الصحيحة لن تتحقق
فلا إذا جعلنا من هذه الحيوانات المسخرة ، . ! بشرية ناهية واعية . ،
وإلا إذا أعدناها إعداداً قوياً يمكنها مع الآخرين من إحراز مكانة
برلمانية . حتى نكون صادقين يوم نقول : إن الشعب يحكم نفسه « بنفسه »
وسبيل هذا أن يهيء لهم حياة تقاوية متحدة . يتدارسون فيها احتياجاتهم
السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد كان من الطبيعي أن يحارب « عهد الاقطاع » مثل هذه المحاولات
أما العهد الجديد الذي يستمد وجوده وكيانه من هذه الجماهير
فلا ينبغي له أن يهمل فيها ، فضلاً عن أن يضيق بها .

إن الفلاحين في مصر ، بل وفي بلاد الشرق الاوسط كله يواجهون
اليوم حياة جديدة فيها تطلع وتحفز . ولكي ننظم هذه الحياة علينا
أن نمكنهم من التكتل داخل أجهزة جماعية . تهيب لهم فرص التعاون
المفضى إلى الرخاء والرغد . . وتهيب لهم مع هذا ، تدريبات ديموقراطية
وثقافات سياسية .

وتستطيع الحكومة أن تفيد من « النقابات الريفية » في تقويم
مجازها الإداري . فيكون بكل قرية « نقابة » يشترك أهل البلد جميعه
من رجال ونساء في انتخاب أعضائها . ولعل كلبة والنساء ، هنا ، ستسبب
لبعض الصالحين « مغصاً عقلياً » . ولكنني أؤكد لهم ، أن ذلك
يمكن مع الإبقاء على حرمانات الفضيلة وحماها .

وينتخب « مجلس إدارة النقابة » . « عضواً منتدباً » يقوم مع
المجلس بدور العمدة ، الذي يجب أن يأخذ مكانه في متحف الآثار مع
العاديات القديمة . ١١

وينبغي أن يمكن مجلس النقابة من الفصل في جميع الخصومات التي
يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط . أو بالغرامة مع الحبس الذي لا يزيد

عن أسبوع ، وذلك حتى يشعر الفلاحون أن لهم من الأمر شيئاً ، وأشياء ،
وحتى ترتد اليهم شخصيتهم التي تلاشت في مركز البوليس . !
كما يمكن من القيام في حدود إمكانياته بكل وظائف وزارات الدولة
جميعها . بمعنى أنه يشرف على مصالح القرية المالية والصحية والزراعية
إلى آخره . فإذا لم تشأ أن تفعل ، فيجب أن تسلك الدولة سلوكاً مشجعاً
على قيام النقابات الريفية ، . ولها أن تطمئن على سلامة ما تحرص عليه
من نظم وتقاليد .

لقد بدأت النقابات الزراعية في معظم دول أوروبا ، مجرد ندوات
اجتماعية . ثم لم تلبث أن صارت أجهزة اقتصادية متفوقة . تنتج لحساب
الجماعة ، وفي صورة تعاونية حرة ، كل ما تحتاجه من علف للباشية ،
ومن سماد ، وبذار ، وألبان ، ولحوم ، وأسمنت ، وخم ، وكهرباء . !
ولو أن تلك الدول أجفلت أمام أشباح المخاوف ، ولم تسمح بقيام هذه
النقابات ، لحرمت نفسها ، وبجتمعا هذا الفيض من الخير والدأب والعمران .

* * *

والآن نستطيع أن نغادر الرجل العادي ، الذي تصلح له النقابة
كوسيلة لتربيته السياسية ، إلى الطبقة المتوسطة وهذا الفريق من المواطنين
يقدره الإحصاء بحوالي مليونين من الناس . لهم حظ من الثقافة والرزق
والفراغ يتيح لهم أن يفكروا . ويؤثروا . وهم موزعون بين الفنانين
والأطباء . ورجال العلم . ورجال الدين ، والمحامين ، والمؤلفين
والمشتغلين بالصحافة ، والطلاب ، والمهندسين ، والموظفين . وهؤلاء
لا يتوسلون بالنقابة إلا إلى تنظيم أغراضهم المهنية . وهم - عادة - دعامة
الأحزاب السياسية ، وجهازها الفعال ، فوق نشاط الأحزاب .
وقف لنشاط هذه الطبقة المستنيرة في الأمة .

والأحزاب ليست سوءاً دائماً . وجميع المآخذ التي تحسب بها

أحزابنا المصرية . لا يمكن أن تنسينا أبداً ما لبعضها من فضل جليل .
وعمل كل . فوجودها في مثل بلادنا اليوم من حتميات الديمقراطية
ومقوماتها ، وما دام المجتمع لا يزال وعاءاً لمصالح متفاوتة ، إن لم تكن
متناقضة ، فلا بد لوجهات النظر هذه ، من أن تجد الطريق للتعبير عن نفسها
والأحزاب في النظام الديمقراطي لا تعيش تحت رحمة القوانين
الاستثنائية التي تحيها حين تشاء ، وتميتها كيف تشاء . . . وإنما تحيها
وتميتها التغيرات الاجتماعية في الأمة نفسها ، ونضرب لذلك مثلاً
- الأحزاب في بريطانيا . ففي عام ١٩٤٤ ، - كان البرلمان الإنجليزي
مؤلفاً من الأحزاب والجماعات الآتية :

- المحافظون - العمال - اتحاديو أولستر - الاتحاديون المستقلون
- القوميون - القوميون المستقلون - الأحرار القوميون - حزب العمال
المستقل - العمال القوميون - الأحرار - المستقلون - حزب الثروة
المشتركة - الشيوعيون - الإمتناعيون القوميون الأيرلنديون . .

أريتيم . . . في سنة (١٩٤٤) خاضت هذه التشكيلات السياسية
الانتخابات في بريطانيا ، ومثلت في البرلمان بنسب مختلفة . . أي أنها
كانت قائمة ، ولها نشاط سياسي في بلادها . فأين ذهبت الآن ، هذه
الأحزاب الأربعة عشر . . ؟

لقد زال بعضها بزوال أغراضه . . وفي ضعيفها في قواها ، حتى
تركز التعبير السياسي عن الأمة البريطانية في حزبين كبيرين - حزب
المحافظين ، وحزب العمال . ومن ورائهما بقية من تلك الأحزاب التي
أحصيناها ، كالحزب الشيوعي .

إن بريطانيا على الرغم من أنها سارت نحو الاشتراكية نصف
الطريق ، إن لم يكن أكثر ، نجدها لا تزال تدم الحياة والقوة حزباً
بمخاصم الاشتراكية ، وهو حزب المحافظين . . لماذا ؟ لأنها لا تزال عشاءاً

لبعض النزعات الرأسمالية والبيوتات الاحتكارية المستعصية على التحول والتطوير - وهكذا تعبر وجهات النظر المختلفة في الأمة عن نفسها ، متخذة الأحزاب وسيلة لهذا التعبير . .

ولقد كان عندنا في مصر أحزاب انقرضت كحزب الشعب ، والاتحاد ، وسيدرك القراء أحزاباً أخرى . . لأن قانوناً يشاء ، أو حاكماً يريد ولكن لأن التغيرات الاجتماعية تحمل بين طياتها بذور أحزاب مقبلة وآجال أحزاب آفة . . وهذه التغيرات ، وحدها ، ودون سواها - هي وسيلة الديموقراطية لتنظيم الأحزاب وتحدبها من عدم أو الوجود . . فلنثق بها ، ولنثق بالحرية . . ونتمكن شعبنا من التعبير الحر عن نفسه ، ومن إنضاج وعيه وتكامل شخصيته . والنقابات والأحزاب من خير ما نهتدى به لهذا السبيل .

وبمر . .

فلستطيع الآن أن تختم الحديث ، ونحن مطمئنون إلى أننا ألمعنا بكثير من حقائق الموضوع الذي كرسنا له هذا الكتاب . وإذا كان هناك كلمة باقية ، فهي دعوة القراء أن يضيفوا للفكرة المبثوثة خلال هذه الصفحات - جديداً من خواطرهم ، وجديداً من أفكارهم وحتى لو كان هذا الجديد معارضة ونقضاً لما سبقناه . فإنه سيكون عملاً جليلاً ، وامتداداً للجولة التي قطعناها معاً في قارة المعرفة ، وملكوت الحقيقة . وكما يقول الفيلسوف « باجي » :
« إن قيام فكرة عظمى ، في وجه فكرة عظمى نظيرها - أمر يشرح له قلب الله .

فنتعاون - معاً - على هذا الأمر الذي يشرح له قلب الله . ذاكرين جيداً - أنه إذا كانت غايتنا ، إسعاد بلادنا ، وتحرير أنفسنا . فإن التفكير

المضاء بنور الحرية والجرأة ، هو أكفا ما نهتدى به لتحقيق هذه الغاية .
ومادام هدفتنا هو : الحق ، فسنلاقيه لا محالة :
أما إذا كان الهدف شيئاً آخر . فجدير بنا أن نلوى الزمام ونولى
وجوهنا شطر الذى هو خير لبلادنا . وأجدى لمستقبلنا . لطالما حاولنا
أن نطفى . شموع الحقيقة فى بلادنا ، ظانين ظن السوء أننا قادرون على
حماية الظلمات . حتى كذبتنا الأيام تكذيباً تلو تكذيب . وصاحت بين
خرائب المحاولة وأطلال الفشل :

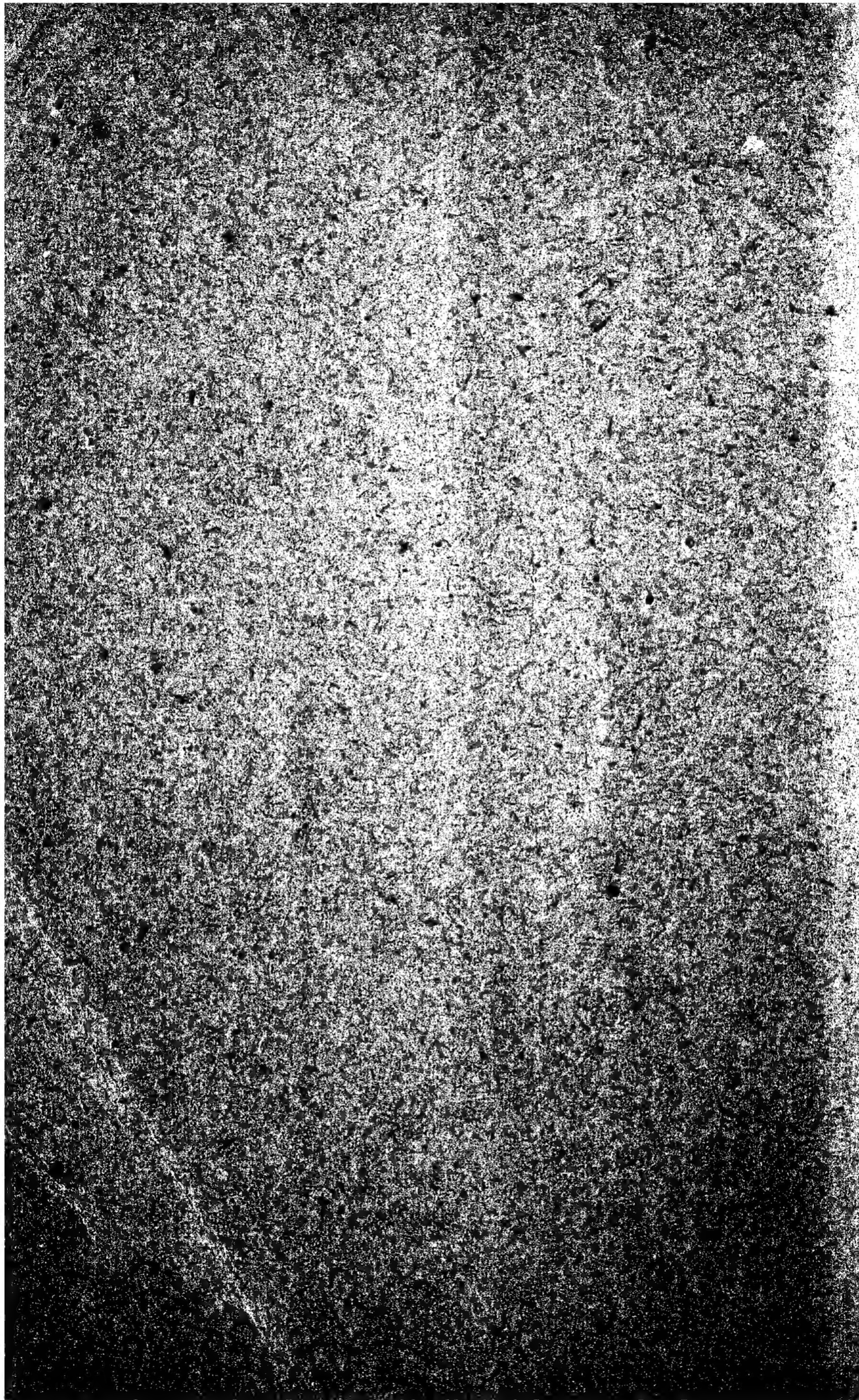
إن ظلام العالم كله ، ليعجز عن إطفاء شمعة . ١

أفلا نزال مصرين على إطفاء الشمعات . ؟

نرجو أن نكون من الرشاد بحيث لا نفعل .

ونرجو أيضاً ألا يكون مبلغنا من الوعى ، ومبلغنا من السعى . أن نلعن
الظلام .. افعل الذين اقتنعوا بتصويرنا للديموقراطية ، وحقنا فيها ، أن يبشروا
بها ، ويظهروا نورها للجماهير ، ويجعل كل واحد من نفسه جيشاً يخوض
معركتها فى ثبات وإصرار . ولا يضع سلاحه — الذى هو منطق وبلاغ —
حتى نصير وبلادنا معنا ، جديرين بالحياة ، وبكل ما كتبه الله للإنسانية
من كرامة وحق . وعلى الذين لم يقتنعوا ، أن يحاولوا .

وإذا هم نضوا عن أنفسهم وثنية الهوى ، ووطأة التهيّب ، فسوف
تأتيهم من الله بصيرة جديدة تخبرهم أن الديموقراطية ليست ضرورة
لترقية الحياة والأحياء فحسب . بل هى ضرورة لإبقاء الحياة ، حياة .
ولإبقاء الأحياء ، أحياء ...



مطبعة الاعتماد بمصر



0233887

مكتبة المكتبة العامة

الكتاب ١٠